الدفاع الوطني

مجلة سنوية استراتيجية – تصدر عن كلية الدفاع الوطني – العدد الثاني يونيو 2015

التحولات الراهنة وانعكاساتها على استراتيجية الأمن الوطني

تنامي الدور الإقليمي والدولي للإمارات

بقيادة خليفة : الإمارات نموذجاً في تفاعل الثقافات والتعايش السلمي والتسامح الإنساني

كلية الدفاع الوطني
National Defense College

كلمة القائد

اللواء الركن طيار
رشاد محمد سالم السعدي
قائد كليــة الدفــاع الوطنــي

تصدر كلية الدفاع الوطني في عامها الثاني العدد الثاني من مجلتها السنوية بعد أن نال العدد الأول رضا قرّائه بمجمل المقالات التي تشرف العدد بنشرها، وتنوع الموضوعات التي طرقت مجالات شتى، عكست عمق فكر من اجتهدوا، وكتبوا للعدد الذي سيخلد ذكرى إنشاء الكلية، لقد تضمنت تلك الموضوعات رؤى من شأنها أن تعين الباحثين في قضايا استراتيجية، ووطنية بالغة الأهمية، وها هو العدد الثاني من المجلة يسيرعلى ذات الخطى سعياً لإرساء معيار أكاديمي، وبحثي يضع كلية الدفاع الوطني في مصاف المؤسسات الوطنية الراعية للفكر والداعمة له، لذلك فإن قيادة الكلية تثمن كل تلك الجهود التي بذلت لتحرير هذا الإصدار المميز بكتّابه، وموضوعاته المختلفة، وإنه لمن دواعي سروري أن أتوجه بالشكر لكل من شارك بكتابة المقالات والدراسات والبحوث، ولهيئة تحرير المجلة جميعا.

لقد انبثقت فكرة المجلة من رسالة الكلية، لتشكل وسيلة بحثية علمية تساهم في تحقيق الرؤية، ودراسة الواقع المحلي، والاقليمي، والدولي، فقد عاشت المنطقة خلال عام مضى تقلبات شديدة على مختلف الصُعُد، وفي مختلف المجالات السياسية، والأمنية، والاقتصادية وغيرها، وقد حملت الأحداث المتلاحقة، والمتغيرات المختلفة في طياتها مخاطر، وتحديات لم يألفها العالم، فالمناورات التي قامت بها القوى الكبرى في قضايا أوكرانيا، وسوريا، وكوريا، واليمن، وأجزاء من أفريقيا، وقضايا الطاقة، وتعقيداتها وغيرذلك من الشؤون جعل التنبؤ بما هو قادم صعباً، وأصبح التوجس من استقرار التوازنات والتحالفات في أوجه، إذ أصبح الإخلال بالتوازنات من أبرز السمات التي فرضت منطق قيام الدول بمراجعة حساباتها من حيث العلاقات الدولية، ودوافع، وأدوات البحث عن المصالح الاستراتيجية.

وبالرغم من صعوبة المرحلة، وشدة المتغيرات التي حدثت خلالها، إلا أنها أفرزت مدى رصانة وحنكة قيادتنا الرشيدة، فاستمرار التنمية بمعدلات طموحة يعبر عن حرص قيادتنا على الأمن والسلام العالميين، كما عكست مدى عمق وتمسك قيادة وشعب الإمارات بالاستقرار، والعدل والسلام، والتنمية، والرخاء، وعن تلاحم أواصر العلاقة الوطنية الشديدة التي تؤكد أنهما مع جغرافية، وتاريخ الإمارات يمثلون كتلة واحدة متماسكة لا يعتريها الخلل، وعكست القيم الراقية التي يتحلى بها الإماراتيون، وأظهرت الأحداث جانباً آخر يعتبر في غاية الأهمية، تمثل في حتمية التفاف شعوب دول مجلس التعاون الخليجي حول قياداتها، وتوحيد رؤاها، وأهدافها حيال التحديات المختلفة.

وأود أن أشيد بالدور الذي تضطلع به قواتنا المسلحة في إبراز القوة العسكرية والتي جعلتها أداة فاعلة من أدوات القوة الشاملة للدولة، مما يعكس عمق الفكر الاستراتيجي للقيادة الرشيدة التي توفر كل سبل الأمن، والأمان للمواطنين والمقيمين، وتهيئة البيئة الآمنة المثلى للتنمية، وتحقيق الرخاء، ناهيك عن الاندماج ضمن المجتمع الدولي الساعي للسلام، والازدهار. وضمن هذه المعطيات تعمل كلية الدفاع الوطني على توفيركل ما يشكل فائدة للدارسين المشاركين بدورة الدفاع الوطني، وموجهيهم وذلك من خلال توفير المصادر والمعلومات اللازمة لفهم البيئة المحيطة، وتغيراتها، ومعرفة الموارد الوطنية، والمكتسبات، وبالتالي أسس تعزيز الإنجازات الوطنية، والحفاظ عليها، بل وتطويرها، لذلك تم تصميم منهاج دورة الدفاع الوطني ليلبّي نهم قادة المستقبل في التعرف على مضامين ومتطلبات الاستراتيجية، والمهارات المطلوبة لمواكبة متغيرات البيئة الاستراتيجية والتعامل معها.

وفي الختام لابد أن أبين أن الكلية ستواصل جهودها لأداء رسالتها، وتحقيق أهدافها كمؤسسة عسكرية تختص بجوانب محددة من العلوم والدراسات، وأدعو الله أن يوفقنا لما فيه خيروطننا الغالي في ظل قيادتنا الموقرة.

غلاف العدد

خلال السنوات الأخيرة، غدت السياسة الخارجية الإماراتية تتسم بالديناميكية والفعالية على الساحتين الإقليمية والدولية، وأصبحت دولة الإمارات رقماً صعباً في المعادلة الإقليمية، ومحوراً من محاور التحرك العالمي تجاه قضايا عدة، وعلى رأسها الملف النووي الإيراني ومكافحة الإرهاب الدولي. فقد شهدت دولة الإمارات العربية المتحدة بقيادة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة القائد الأعلى للقوات المسلحة انفتاحاً واسعاً على العالم الخارجي، من أهم مؤشراته توسع علاقاتها الدبلوماسية لتشمل 190 دولة، وأكثر من 52 منظمة دولية في القارات الست.

خيارات مصادر الطاقة لدولة الإمارات العربية المتحدة والمنطقة 12

الجماعات الدينية السياسية ومستقبلها 24

الحصار البحري بين الاثر والتأثير في عاصفة الحزم 58

المقالات التي تنشر في المجلة تعبر عن وجهة نظر كتابها ولا تعكس بالضرورة رأي المجلة

الدفاع الوطني
مجلة سنوية استراتيجية
تصدر عن كلية الدفاع الوطني - القيادة العامة
للقوات المسلحة - الإمارات العربية المتحدة

الإشراف العام :
اللواء الركن طيار / رشاد محمد سالم السعدي

رئيس التحرير:
العقيد الركن/ عبدالله الزعابي

مدير التحرير :
المقدم الركن/ يوسف جمعة الحداد

هيئة التحرير :
عقيد دكتور/ بدر الشاطري
الدكتور/ صالح لافي المعايطه
عوني عبد الرحيم الخطيب
سامي إبراهيم المهيرات
محمود أحمد الطويسي

سكرتارية التحرير :
سميرة ناصر علي باسلوم
سلوى محمد عبدالله المرزوقي
منى خلفان آل عبد السلام

الإشراف الفني :
الرائد/ جميل خميس السعدي

الإخراج والتصميم :
علي سالم الشحي
خليل اسماعيل الحوسني
أحمد محمود أحمد

أرشيف الصور :
آمنة مبارك الزعابي
أحمد عبدالله البلوشي
محمد رمضان البلوشي
شاكا برامود

التحولات الراهنة وانعكاساتها على استراتيجيات الأمن الوطني لدول الخليج العربية تحديات استراتيجية غير مسبوقة 86

عاصفة الحزم في المفهوم الاستراتيجي لإدارة الأزمات الدولية 116

زيارة وفد كلية الدفاع الوطني لوزارة الخارجية 144

ندوة حاضر الحركات السياسية ومستقبلها في ظل التطورات الأخيرة في المنطقة العربية 160

Rashid M. Al Saadi
Presented to
H.H. General Sheikh Mohamed bin Zayed Al Nahyan
Crown Prince of Abu Dhabi and Deputy Supreme
Commander of the UAE Armed Forces

كلمـة التحرير

يرتكز الهدف الأساسي الذي وُجدت من أجله مجلة كلية الدفاع الوطني لتكون منصة لأبحاث ودراسات معمقة تخدم أهداف الكلية وتحقق غايتها في إعداد كوادر مؤهلة تمتلك البعد المعرفي والرؤية الفكرية والقدرة على التخطيط الاستراتيجي حتى تكون قادرة على أداء مهامها في خدمة الأهداف والمصالح الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة ، ويأتي صدور العدد الثاني متزامنا مع تخريج الدورة الثانية من منتسبي دورة الدفاع الوطني ، حيث احتوى هذا العدد مجموعة من المقالات والتحليلات الإستراتيجية جاءت بأقلام دارسي الدورة وأعضاء هيئة التوجيه وأبحاثاً مختلفة من المفكرين والباحثين الاستراتيجيين و أصحاب الفكر في مجال القيادة الإستراتيجية وتقييم التحديات وإدارة الأزمات ، وأن يشكل هذا العدد إضافة نوعية ويعزز ما بدأنا به في العدد الأول من المجلة انطلاقاً من حرصنا على تحقيق مهمة وأهداف الكلية.

وبفضل الله ورعايته والتوجيهات والرعاية الدائمة والمستمرة من قيادتنا العليا استطاعت الكلية بعد ثلاث سنوات من قرار إنشائها أن تحظى بتقدير واهتمام المؤسسات الوطنية ومراكز الأبحاث بما تتمتع به من قدرة على مسايرة أحدث المناهج العلمية المتبعة في أرقى الكليات العالمية من خلال استقطابها نخبة من خيرة الباحثين والمحاضرين فضلاً عن توفير أحدث الوسائل التقنية في التعليم بما يكفل لخريجها امتلاك أعلى قدر من الكفاءة حتى يكونوا على أهبة الاستعداد لتولي مهامهم ووظائفهم في مختلف القطاعات والأجهزة والمؤسسات والهيئات الوطنية في القطاعين العام والخاص.

وحرصنا أن تكون مضامين ومحتويات هذا العدد حاضنة فكرية ومرجعية أكاديمية لبيوت الخبرة وللمهتمين للوقوف على متغيرات البيئة المحلية والإقليمية والدولية وخصوصا في ظل مستجدات عاصفة الحزم التي أكدت على أهمية مركز الثقل الاستراتيجي لدول مجلس التعاون التي تمتلك القدرات والفرص والموقع الجيوسياسي المهم والمؤثر في توازن القوى والمصالح ، كما ستكون هذه المجلة أيضا إحدى روافد الفكر والتخطيط الاستراتيجي لصناع القرار وراسمي السياسات على مستوى الإستراتيجية الوطنية ، بسبب المنهجية العلمية التي تم اعتمادها في اختيار المقالات والدراسات والأبحاث المناسبة للنشر.

وختاماً نبارك لقائد الوطن ولكل مؤسسات الدولة بتخريج الدورة الثانية من خريجي دورة الدفاع الوطني بهذا الإنجاز والتميز والإبداع ليعودوا إلى مؤسساتهم الوطنية وهم مسلحون بالعلم والخبرة والفكر الاستراتيجي التي أصبحت من أهم عناصر القوة الوطنية في الدولة.

العقيد الركن/ عبدالله الزعابي

رئيس التحرير

التنــوع والرؤيـــة الثاقبـــة.. مفـــتاح المستقبـــل

الإمارات بقيادة خليفة بن زايد انتقلت من مرحلة البناء إلى مرحلة التمكين

بقلم :

معالي سلطان بن سعيد المنصوري

وزير الاقتصاد

قد يتساءل البعض: كيف تمكنت دولة الإمارات من التعايش مع حالة التراجع العالمي في أسعار النفط، بل نستطيع القول انحدار الأسعار والتي وصلت إلى أقل من النصف؟ وكيف تمكنت هذه الدولة الفتية من الحفاظ على بيئة اقتصادية مستقرة في منطقة تعصف بها الأزمات السياسية، والأمنية، والاقتصادية؟ وحين كان السؤال من شقين كانت الإجابة كذلك؛ فتنوع اقتصادنا الوطني كان مفتاح الحل للأزمات المالية، وتذبذب أسعار النفط حاضراً ومستقبلاً، في حين يكمن الاستقرار الاقتصادي في الرؤية الحكيمة لقيادتنا الرشيدة. فهذان عنصران إذا ما اجتمعا في مكان واحد مهدا لما يراه البعض حلماً ونعيشه اليوم واقعاً، تتلخص مفرداته في أربع كلمات هي: دولة الإمارات العربية المتحدة.

إن النجاح الذي نعيشه اليوم ليس وليد اللحظة، بل هو نتاج لعمل مضنٍ من شهور وسنين طوال بدأها الرعيل الأوّل من قادة هذا الوطن يتقدمهم الوالد مؤسس دولة الإمارات، وباني نهضتها الحديثة المغفور له -بإذن الله- الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان طيب الله ثراه، وهو عمل لم يتوقف برحيل فقيد الوطن، حيث انبرى له رجل عظيم آخر تتلمذ على يدي الوالد زايد وتخرج في مدرسته، استلم دفة القيادة وكان خير خلف لخير سلف.

لقد انتقلت دولة الإمارات العربية المتحدة بقيادة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان من مرحلة بناء الوطن إلى مرحلة تمكين المواطن. عشر سنوات مرت سريعاً قد لا تشكل فترة طويلة في عمر الأوطان، لكنها كانت حافلة وغنية بالإنجازات، وهو ما يراه اليوم ويشهد به الغريب قبل القريب، إنجاز يقارب الإعجاز تحقق على أرض بلادنا الحبيبة، إنجاز يدعو للتبجيل

والإجلال تفاخر وتفتخر به الأجيال المتعاقبة.

إن بضعة سطور لن تسعفني لسرد حضارة بنيت في 43 عاماً فقط، ولكني ملزم بتشخيص الحالة النادرة التي تتصف بالإعجاز. لقد شهد اقتصادنا الوطني قفزات نوعية خلال السنوات الأخيرة، حيث سجلت الدولة نمواً قياسياً بفضل السياسات الاقتصادية الناجحة التي انتهجتها الحكومة الاتحادية على قاعدة التنويع الاقتصادي، والتنمية الاقتصادية المستدامة التي اتبعت نهجاً وممارسة، والهادفة لتطوير مختلف القطاعات، حيث ارتقى حجم الناتج المحلي الإجمالي لأكثر من 236 ضعفاً من نحو 56. مليار درهم في العام 1971 ليصل إلى أكثر من 1540 مليار درهم مع نهاية العام الماضي.

قد يجامل البعض في وصف الإنجاز، ولكن لغة الأرقام لا تعرف للمجاملة مكاناً، والأرقام الاقتصادية تشهد لبلادنا بالبنان، فبعيداً عن الناتج الوطني الذي يعد رقماً مدهشاً بحد ذاته، فإن الحقيقة الكامنة في ذلك الرقم أكثر إدهاشاً؛ 69% منه يعود لقطاعات متنوعة كالصناعة، والسياحة، والخدمات في حين أن النفط وصناعاته لا تمثل إلا الثلث الباقي. والإعجاز هنا ليس بالنسبة والتناسب، وإنما بمعرفة أن النفط كان العنصر الأكبر في مدخول الوطن عند إعلان الاتحاد، فكان يمثل أكثر من 90% من ناتجنا الوطني، وما يدفع للفخر بعد ذلك معرفة أن نسبة تلك المساهمة ستتقلص بموجب رؤية اتحادية ثاقبة بمعدل سنوي يقارب 5% لتبقي للنفط ومدخلاته 10% فقط من الناتج الوطني بحلول اليوبيل الذهبي لإعلان قيام اتحادنا.

ونستمر بالحديث عن لغة الأرقام من خلال المرور على نسب النمو، والتي تمثل معياراً لنجاح السياسات الاقتصادية أو فشلها، وهنا نقول إن بلادنا، ونتيجة للرؤية الحكيمة لقيادتنا الرشيدة، استطاعت

الحفاظ على معدل نمو اقتصادي جيد مع نهاية العام الماضي قدر بحوالي 4.8% مع توقع باستمرار النمو بمعدل يتراوح بين 4% إلى 5% خلال السنوات الست القادمة، بموجب تقديرات صندوق النقد الدولي. وبفضل هذا الأداء الجيد فقد حققت الموازنة العامة للدولة فائضاً بنسبة 9% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ضعف المستوى الذي حققته بلادنا في العام 2012.

فإذا وصلنا إلى ما وصلنا إليه اليوم من نجاح، فما الجديد؟ وما هي معالم المستقبل؟ أسئلة طرحت كانت إجابتها بتوجيهات صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة -حفظه الله- وإعلان مجلس الوزراء الموقر للعام 2015 عاماً للابتكار في الدولة. فاليوم، ووفقاً للخطط الطموحة للحكومة الاتحادية، نسعى لبناء اقتصاد معرفي قائم على الإبداع والابتكار بقيادة كفاءات وطنية متمكنة، ونهدف لمساهمة اقتصاد المعرفة بـ5% من مجمل الناتج الوطني بحلول العام 2021. معرفة لن تبنى بين ليلة وضحاها بل تستوجب عملاً وتعاوناً بين مختلف الجهات

استطاعت الإمارات أن تحقق العديد من النجاحات المبهرة في عدد كبير من المؤشرات العالمية

الرسمية والخاصة، وتستوجب أيضاً خطة ومنهجية عمل تضع لها الأهداف وترسم لها الطريق القويم، وهو ما حدث فعلاً بإعلان الأجندة الوطنية للابتكار التي أطلقها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي- رعاه الله- وهي أجندة متماشية تماماً مع رؤية الإمارات 2021 التي تعطي أهمية خاصة للمعرفة والإبداع بشكل عام، وللاقتصاد المبني على

المعرفة بشكل خاص، كما تستهدف أيضاً تحويل الاقتصاد الوطني إلى نموذج تعتمد التنمية فيه على المعرفة والابتكار من خلال الاستثمار في العلوم والتكنولوجيا والأبحاث على مختلف مستويات الاقتصاد الإماراتي من أجل الارتقاء بوتيرة الإنتاجية والتنافسية لتضاهي أفضل الاقتصادات العالمية الرائدة.

تلك الاقتصادات العالمية الرائدة التي أصبحت تقاس نجاحاتها بمستوى تنافسيتها، والحقيقة أننا لسنا على مسافة كبيرة منها؛ فقد تمكنت دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال توفيق الله عز وجل، ثم بجهود قيادتنا الرشيدة مدعومة بكفاءة أبناء بلادنا المخلصين من الارتقاء بمكانتها على الصعيد الدولي، لتحقق اليوم المركز الثاني عشر في التنافسية الكلية لاقتصادها وفقاً لتقرير التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي «دافوس» للعام 2014 – 2015 قافزة سبع مراتب في عام واحد ومؤكدة على صحة نهجها الاقتصادي والسياسي الذي تسير عليه اليوم، ولنكون على بعد مرتبتين فقط من دخول نادي العشر الكبار، ولنعلن بأن بلادنا باتت على بعد خطوات من أن تصبح واحدة من أقوى الاقتصادات العالمية.

مؤشر التنافسية لم يكن الوحيد الذي ميز وضع الدولة على خارطة النجاح، بل إن إماراتنا الحبيبة استطاعت أن تحقق العديد من النجاحات المبهرة في عدد من المؤشرات العالمية؛ الأولى في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والسادسة عالمياً في الحرية الاقتصادية، الأولى عربياً في سهولة الأعمال، الأعلى على مستوى التنصيف الائتماني في الشرق الأوسط، الأولى على مستوى غرب آسيا وشمال إفريقيا والـ 36 عالمياً في الابتكار، وأخيراً الـ25 عالمياً والأولى عربياً بين أكثر الدول شفافية في العالم. وهذا غيض من فيض المنجزات؛ فهناك عشرات المؤشرات الأخرى التي تفوقت فيها الدولة خلال الفترة الأخيرة، والتي جعلت من هذا الوطن واحة يؤمها الباحثون عن التطور والارتقاء بالأعمال.

إننا ولله الحمد نعيش في وطن يكتنفه الاستقرار السياسي والأمني، ويزيد من رونق جاذبيته بنيته التحتية المتطورة، والقوانين والتشريعات المرنة التي سُنّت لتكرس منظومة النجاح، منظومة ما كانت لترى النور لولا الإرادة الصلبة لوطن فيه المواطن عماد، وفيه المسؤول مكلف، وفيه القيادة حريصة على أبنائها في حاضرهم ومستقبلهم.

خـيارات مصادر الطاقـة لدولة الإمـ

محـور الطاقـة يشكل أحـد أهم المحـاور الاستراتيجيـ

بقلم :

معالي سهيل محمد فرج المزروعي

وزير الطاقة

عند النظر في مسيرة أي دولة ناجحة، ومدى استقرارها، التجاري والصناعي والتنموي، نجد أن محور الطاقة يشكل أحد أهم المحاور الاستراتيجية لنمو أو تراجع ذلك الاستقرار.

لقد تعرض الاقتصاد العالمي لعدة انتكاسات جراء عدم استقرار أسعار الطاقة، ولجوء بعض الدول للتحول من مصدر إلى آخر؛ لذلك أصبح من البديهي أن كل دولة لا تعتمد على مصدر وحيد من مصادر توليد الطاقة، إلا إذا كان هذا المصدر مستداماً ومتجدداً واقتصادياً في الوقت نفسه. وعلى عكس الكثير من دول المنطقة، كانت قيادتنا واعية لطبيعة ذلك التحدي، وقامت بعدة خطوات إيجابية في مجال إيجاد بدائل تكاملية متنوعة لسلة مصادر الطاقة في الدولة.

كانت الدولة في السابق تعتمد اعتماداً كلياً على مصادرها المحلية من الغاز الطبيعي والنفط لتوليد الطاقة الكهربائية، ولإمداد قطاع الصناعة بما يحتاج إليه من وقود، ولكن نظراً لزيادة الطلب على الغاز الطبيعي ولمراحل تطوير حقول النفط في الدولة، والتي أصبحت تحتاج إلى كميات متزايدة من الغاز الطبيعي، الذي يحقن

ـــــارات العربية المتحدة والمنطقة

ـــــة لنمو أو تراجع الاستقرار التجاري

في مكامن إنتاج النفط للمحافظة على الضغط فيها ورفع نسبة الإنتاج، أصبحنا أمام تحدٍّ يحتم علينا خيار الاستيراد.
ونستطيع القول بأن قطاع الطاقة في الدولة قد مر بأربع مراحل أدت إلى التنوع الذي نشهده حالياً، وهذه المراحل هي:

المرحلة الأولى (خط دولفين للغاز):

قبل عام 2000 تقريباً بدأت حكومة أبوظبي بالمفاوضات مع دولة قطر لإنشاء خط بحري، واستيراد الغاز القطري للمستهلكين في الإمارات وسلطنة عمان، وبعد مراحل تم الاتفاق، وقامت شركة مبادلة (المملوكة بالكامل لحكومة أبوظبي) بتأسيس شركة

> الإمارات الوحيدة في المنطقة التي تمكنت من الحصول على الطاقة الخالية من الإنبعاثات الكربونية

دولفين للطاقة، كشركة منفذة ومشغلة لإنتاج ومعالجة الغاز، ومن ثم ضخه إلى دولة الإمارات وسلطنة عمان عبر خط بحري بطول 384 كم. وتبلغ كمية الغاز المتعاقد عليها 2000 مليون قدم مكعب يومياً، حصة الدولة منها 1800 مليون قدم مكعب، وحصة سلطنة عمان 200 مليون قدم مكعب، مع أن سعة الخط قد تبلغ 3200 قدم مكعب تقريباً. ومع نمو الطلب أصبح غاز دولفين اليوم يشكل 50 % تقريباً من الغاز المخصص لقطاع توليد الكهرباء بالدولة.

المرحلة الثانية (الغاز الطبيعي المسال):

مع انخفاض إنتاج الغاز من حقل مرغم في إمارة دبي بدأت الإمارة باستيراد الغاز الطبيعي المسال عن طريق سفينة إعادة تبخير الغاز المسال للحالة الغازية، وهذا النوع من الغاز يعتبر الأغلى سعراً مقارنة بمصادر الغاز الأخرى المتوافرة في الدولة، وتبلغ القوة

الاستيعابية للسفينة 3 ملايين طن سنوياً (400 مليون قدم مكعب يومياً). ونظراً لتزايد الطلب، سوف تقوم دبي برفع القدرة الاستيعابية للميناء قريباً.

المرحلة الثالثة (الطاقة النووية):

بسبب تزايد الطلب على الكهرباء في الدولة بواقع 6% سنوياً لم يعد من المجدي الاعتماد فقط على الغاز الطبيعي لتوليد الكهرباء، ونظراً للجدوى الاقتصادية للطاقة النووية مقارنة بالغاز الطبيعي المسال، خصوصاً بعد الارتفاع في الأسعار للأعوام السابقة قامت الدولة بالتقدم للمؤسسات الدولية المختصة لإنشاء برنامج لتوليد الطاقة الكهربائية عن طريق الطاقة النووية. ولأن المجتمع الدولي يثق بالدولة ولمستوى الشفافية، والالتزام بأعلى معايير السلامة حصل البرنامج على جميع الموافقات، وتمت المناقصة لإنشاء 4 محطات بطاقة كلية تبلغ 5600 ميجاوات-ساعة سوف توفر 25% من استهلاك الكهرباء بحلول عام 2020. ويتوقع أن يتم الانتهاء من المحطة الأولى عام 2017. وبهذه الخطوة الرائدة أصبحت دولة الإمارات الدولة الوحيدة في المنطقة التي تتمكن من الحصول على هذا النوع من الطاقة، التي تعتبر خالية من الانبعاثات الكربونية، وتكون قد خطت خطوة جدية حول تنويع مصادر الطاقة، بما يحقق النمو والاستدامة.

المرحلة الرابعة (الطاقة المتجددة):

لم يعد يخفى على أحد توجه الكثير من دول العالم إلى الاستثمار في مجال الطاقة المتجددة، وتسخير البحث العلمي لتطوير تقنيات استخدامها لتتكامل مع مصادر الطاقة التقليدية التي لن تعود كافية في المستقبل لتزويد العالم بما يحتاج إليه من طاقة، بالإضافة إلى آثار التلوث البيئي التي تفرزها، وتؤثر على الاحتباس الحراري في الكرة الأرضية.

لقد ارتأت القيادة الحكيمة في دولة الإمارات، وعلى الرغم من كونها أحد أبرز المصدرين العالميين للبترول، فرصة لخوض هذا السباق فأنشأت شركة متخصصة في شؤون الطاقة المتجددة (مصدر) وبدأت تنفذ وتستثمر في مشاريع الطاقة المتجددة، وخصوصاً الطاقة الشمسية داخل وخارج الدولة. كما أن الدولة كذلك قررت المنافسة مع عدة دول عالمية لاستضافة المؤسسة الأممية المتخصصة في شؤون الطاقة المتجددة (منظمة أيرينا). ونظراً للجهود التي بذلتها الدولة، فقد حظي ملف الاستضافة بالفوز، وأصبحت أبوظبي

عاصمة العالم في الطاقة المتجددة، ومقراً لمنظمة أيرينا. ولم تتوقف جهود الدولة في هذا المجال عند حد الاستضافة، بل تم تشييد مشاريع عملاقة في هذا المجال، تُوّجت بمشروع (شمس1-)، والذي يعد الأكبر من نوعه في العالم عند تدشينه في عام 2013 بتقنية الطاقة الشمسية المركزة بطاقة 100 ميجاوات-ساعة وبقدرة على تخزين الكهرباء. وفي نهاية عام 2014 قامت شركة كهرباء ومياه دبي بترسية عقد إنشاء 200 ميجاوات-ساعة ضمن مشروع الشيخ محمد بن راشد للطاقة المتجددة.

وسوف تستخدم المحطة الجديدة تقنية الألواح الشمسية، ويعتبر سعر التوليد المقدم في ملف هذه المناقصة من قبل الشركة الفائزة الأقل على مستوى العالم، بواقع 5.8 سنت أمريكي للكيووات-ساعة. وبهذا السعر لم تعد الطاقة الشمسية في حاجة إلى أي دعم حكومي، وبإمكانها المنافسة مع الغاز الطبيعي، وهذا يبشر بمزيد من هذه المشاريع في الدولة وخارجها.

مستقبل الطاقة المتجددة:

لا يوجد لدينا شك في ضرورة الاستمرار في نهج التنوع في مصادر توليد الطاقة، ونعتقد أن المزيج الذي تم اعتماده في الدولة يعتبر الأفضل من ناحية التكلفة، وكذلك من ناحية الآثار البيئية الناجمة عن استخدامه. ويتوقع الخبراء زيادة نسبة مساهمة الطاقة المتجددة في خليط الطاقة المستخدمة، مع العلم أنه وحتى عام 2040 سوف تستمر الطاقة الأحفورية في تصدُّر نسب الاستخدام، لكون الفحم هو المصدر الأول لتوليد الطاقة للدول الصناعية الكبرى،

> الإمارات تولي البحث العلمي في مجال الطاقة المتجددة أهمية كبرى، وتساهم داخل وخارج الدولة في مشاريع تنموية في الكثير من الدول، وتقدم إسهامات إيجابية لتنويع مصادر الطاقة في الكثير من الدول النامية حول العالم

ولكن نسبة استخدام الغاز الطبيعي، والطاقة النووية، والطاقة المتجددة سوف تزيد تدريجياً. ومن واقع نسب النمو فإنه من المتوقع أن يكون للطاقة المتجددة الحظ الأكبر من نسب الزيادة، وذلك لكونها مصادر مستدامة، وليس لها أثر سلبي على البيئة. لذلك فنحن في دولة الإمارات نولي البحث العلمي في مجال الطاقة المتجددة أهمية كبرى، ونساهم داخل وخارج الدولة في مشاريع تنموية في الكثير من الدول، ونقدم إسهامات إيجابية لتنويع مصادر الطاقة في الكثير من الدول النامية حول العالم. إننا نعي تماماً أن دور الطاقة المتجددة هو دورٌ تكاملي مع الطاقة الهيدروكربونية، وليس بالضرورة أن نستغني عن أحدهما لمصلحة الآخر. وتسعى وزارة الطاقة لتقديم استراتيجية طويلة الأمد لمجلس الوزراء تضمن وضع التشريعات المناسبة لتطوير قطاع الطاقة نحو الاستدامة، وبناء اقتصاد قوي لا يعتمد فقط على دعم الحكومة لمصادر توليد الطاقة، بل يعتمد على التنافسية والاستهلاك الأمثل، بعيداً عن الإسراف والهدر.

الخدمـــة الوطنيـــــــة

إنجـاز دستـوري وأداة لتـحقيـق رؤيـــة الدولـة السياسيـ

بقلم

اللواء الركن طيار/

أحمد بن طحنون بن محمد آل نهيـــان

رئيس هيئة الخدمة الوطنية والاحتياطية

تبنت دولة الإمارات العربية المتحدة، منذ تأسيسها، برنامجاً سياسياً وعسكرياً وأمنياً، يعتبر نتاجاً وحصيلةً للتجارب التي خاضها المؤسسون على مر العصور، وثمرة الجهود المضنية التي بذلوها في مواجهة التحديات التي هددت أمن واستقرار المنطقة، والتي تجسدت في صورة أطماع متتالية للسيطرة عليها واستغلال موقعها الاستراتيجي الحيوي في قلب الخليج العربي، وسلب ثرواتها ونهب خيراتها النفطية. وقد بذل مؤسس الدولة - المغفور له بإذن الله تعالى - الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان وإخوانه شيوخ الإمارات، آنذاك، جهوداً جبارة لتوحيد ما كان يعرف بالإمارات المتصالحة وإرساء دعائم الاتحاد بينها في نموذج فريد من نوعه للدولة الفيدرالية الحديثة التي تجمعها الأهداف والتطلعات والمصير المشترك في إطار من التكامل والانسجام؛ وهذا ما جعل الشيخ زايد - رحمه الله - واحداً من أهم رواد التطوير والتحديث في القرن العشرين.

وقد قامت الدولة بدورها السياسي انطلاقاً من رغبتها الأكيدة في تحقيق الاستقرار والأمن الداخلي، وبناء علاقات سياسية واقتصادية واجتماعية على المستويين الإقليمي والعالمي، فارتكزت سياستها الداخلية على ترسيخ مبدأ التعايش السلمي والتسامح الثقافي والديني بين سكانها والمقيمين على أراضيها، وأسست سياستها الخارجية على مجموعة من القواعد الاستراتيجية الثابتة؛ في مقدمتها التزامها بالمواثيق والقوانين الدولية، وإقامة العلاقات مع جميع دول العالم على أساس الاحترام المتبادل، والدعم اللامحدود للسياسات الإقليمية والدولية التي تدعو إلى العيش المشترك والحرية والأمن والسلام لجميع الشعوب، وقد ساهم ذلك في تعزيز شراكاتها الاستراتيجية مع معظم دول العالم.

ـــة والعسكريـــة والأمنيـــة

كما قامت الدولة بدورها العسكري والأمني؛ انطلاقاً من مسؤولياتها في توفير الحماية الكاملة للاتحاد وحدوده البرية والبحرية والجوية، وتوفير الغطاء الأمني الكامل للمقدرات والمكتسبات والإنجازات الوطنية التي حققتها في شتى المجالات.

متطلبات الأمن الوطني والقومي

وتأكيداً على حرص الدولة ورغبتها في تعزيز قدراتها الدفاعية والأمنية، وضمان قيامها بدورها كقوة إقليمية فاعلة في مواجهة المخاطر الأمنية الحالية والمحتملة الناجمة عن الأزمات السياسية المتعاقبة التي أثرت سلباً على خارطة الأمن العالمي وأمن دول الخليج العربي، وانطلاقاً من مسؤوليات القيادة الرشيدة تجاه تحقيق التنمية الشاملة، أصدر صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، حفظه الله، القانون الاتحادي رقم (6) لسنة 2014 بشأن الخدمة الوطنية والاحتياطية، الذي يعتبر أحد أهم الإنجازات الدستورية في تاريخ الدولة الحديث؛ لأنه قنن الخدمة الوطنية وفرضها باعتبارها الأداة الاستراتيجية التي ستتمكن الدولة من خلالها من حماية حاضرها، وضمان مستقبل مشرق وواعد للأجيال القادمة.

إن خيار تطبيق الدولة للخدمة الوطنية يعتبر في المقام الأول استخداماً لحقها المشروع الذي أقره الدستور في المادة (43) منه، باعتبارها أحد أهم متطلبات الأمن الوطني والقومي، والوسيلة التي ستحقق من خلالها الدولة أهدافها السامية. وقد سلك هذا المسلك العديد من دول العالم التي فرضت التجنيد الإجباري وطبقته، مثل سنغافورة وكوريا الجنوبية وفيتنام وسويسرا والنمسا، على اختلاف التنظيم والمسمى والفئات العمرية المستهدفة، وذلك تبعاً للأوضاع السياسية والاقتصادية والعسكرية في كل منها. كما أن هناك دولاً تراوحت فيها نظم الخدمة العسكرية والوطنية بين الإلزامية والتطوعية، ومنها ما جمع بين

النوعين، وأشارت إحصائيات العام 2013 إلى أن هناك (22) دولة في العالم تطبق الخدمة العسكرية الإلزامية لأكثر من (18) شهراً، و(14) دولة تطبقها لأقل من (18) شهراً، بينما هناك (13) دولة تطبقها لأقل من (12) شهراً؛ ما يعني أن متوسط الخدمة الإلزامية من (24-18) شهراً، وتبدأ في معظم دول العالم من سن (18)، وقد حرصت الدولة أن تطلع على الممارسات العالمية الرائدة في مجال الخدمة الوطنية والاحتياطية، فأخذت منها ما يتوافق مع متطلباتها العسكرية والأمنية والاجتماعية، وما يحقق تطلعات واحتياجات شبابها، وأسست وفقاً لذلك نظام الخدمة الوطنية الخاص بها.

وفي إطار حديثنا عن نظام الخدمة الوطنية، لابد من تناول هذا النظام من منظور عسكري وأمني؛ ذلك أن حماية أمن واستقرار الوطن رهن بوجود قوة عسكرية وطنية قادرة على القيام بذلك، وبفضل الله تعالى تمتلك دولة الإمارات العربية المتحدة قوات مسلحة لها تاريخ حافل من الإنجازات المشرفة، ومساهمات عظيمة في دعم مؤسسات الدولة وترسيخ أركانها، وما ستحققه الخدمة الوطنية

> الخدمة الوطنية ستقوم بدور ريادي في معالجة العديد من التحديات التي يواجهها المجتمع الإماراتي بسبب العولمة والانفتاح الإقتصادي والثقافي عل العالم

من تعزيز للقدرات الدفاعية والأمنية سيكون من خلال رفد المؤسسة العسكرية بقوة احتياط وطنية مؤهلة وداعمة تكون قادرة على مشاركة قوى الدولة بما فيها الأجهزة الأمنية في حال حدوث أي أخطار محتملة، تتطلب قدراً عالياً من الاستعداد والجاهزية العسكرية. ونؤكد هنا أن تعزيز القدرات الدفاعية لا يعني بأي حال من الأحوال استخدام القوة العسكرية للاعتداء على أحد من دون مبرر، بل تعني تعزيز قدرات الدولة والارتقاء بها لمواجهة التهديدات الأمنية المحتملة؛ بما فيها مخططات التقسيم والانتشار الواسع للإرهاب، والتصدي للتطرف، والجرائم المنظمة والعابرة للحدود، والجرائم الإلكترونية،... وغيرها، والتي نتجت عن الانفلات الأمني الذي تعيشه بعض دول الجوار والعالم، بسبب الأحداث السياسية الساخنة فيها. كما ستساهم الخدمة الوطنية من الناحية العسكرية في تحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال تقليل الاعتماد في الدفاع عن الوطن على القوى الخارجية، وتحقيق مبدأ السلامة الأمنية لقواتنا المسلحة، وحفظ أسرار الدولة العسكرية على المدى الطويل؛ وهذا بدوره سيساهم في ترسيخ منظومة الأمن التي ستتحقق معها تباعاً جميع الأهداف الاستراتيجية للدولة؛ وذلك لأن الأمن سيخلق بيئة مثالية للإبداع والابتكار والبحث العلمي، وسيعزز الاستقرار الاجتماعي، كما أنه يهيّئ مناخاً جاذباً للاستثمارات والمشاريع الاقتصادية والسياحية والتكنولوجية وغيرها، وهذا من شأنه المساهمة في دفع عجلة التنمية الشاملة، وتحقيق المزيد من القفزات النوعية في القطاع الاقتصادي.

العائد الاستراتيجي

إن العائد الاستراتيجي للخدمة الوطنية لا يقتصر على الجوانب العسكرية والأمنية والاقتصادية وحسب، بل يتعداها ليشمل الجوانب السياسية؛ إذ إن تعزيز القدرات الدفاعية والأمنية من شأنه أن يجعل الدولة أكثر قوة وتأثيراً في المجتمع الدولي، وهذا يعزز حضورها السياسي والدبلوماسي في المحافل الإقليمية والعالمية، ويمكنها من القيام بدورها كعضو فاعل في المجتمع الدولي، من خلال استخدام قوتها وإمكانياتها الدفاعية في تنفيذ أعمال الإغاثة وحفظ السلام وتقديم المعونات للدول والمناطق المنكوبة حول العالم.

ويرى الخبراء في الشؤون الاستراتيجية بالدولة أن الخدمة الوطنية ستقوم كذلك بدور ريادي في معالجة العديد من التحديات التي يواجهها المجتمع الإماراتي بسبب العولمة والانفتاح الاقتصادي والثقافي على العالم الخارجي؛ فبالرغم من الجهود الحثيثة التي تبذلها الدولة لتحقيق التوازن بين الانفتاح الحضاري والحفاظ على الهوية الوطنية، فإن هناك فئة من الشباب المواطن قد تأثرت سلباً بهذا الانفتاح، وهي بحاجة ماسة إلى ما يعيد إليها التوازن، ويصحح مفاهيمها الفكرية والثقافية. فالخدمة الوطنية في ظل التحديات الاجتماعية والوطنية الراهنة ستعمل على حشد الطاقات الوطنية الشابة والارتقاء بها وحمايتها، وتوجيهها لتصبح أدوات بناء فعالة، ومصدراً حقيقياً لزيادة الإنتاج القومي من خلال إعادة بناء الشباب المواطن بدنياً وصحياً ونفسياً، وترسيخ القيم الوطنية في نفوسهم، وصقل شخصياتهم، وتعزيز ثقتهم بأنفسهم وقيادتهم، وتحصينهم من كل المفسدات الفكرية والعقائدية والطائفية والمذهبية التي تهدف إلى تمزيق الصف الوطني والنيل من أمن البلاد ورفعتها واستقرارها.

ومن العوائد الاستراتيجية الهامة التي لابد من تناولها في هذا المقال دور الخدمة الوطنية

> الإمارات تمتلك قوات مسلحة لها تاريخ حافل بالإنجازات المشرفة ومساهمات عظيمة في دعم مؤسسات الدولة وترسيخ أركانها

في دعم استمرارية الأعمال في القطاعات الحيوية؛ مثل قطاع الطاقة، والاتصالات، وقطاع الخدمات، والمنافذ الحدودية من المطارات والموانئ وغيرها، وقت الطوارئ والأزمات والكوارث، التي قد تتعرض لها الدولة - لا قدر الله - فالخدمة الوطنية، ومن خلال ما يعرف بالخدمة البديلة، (أي الخدمة التي تؤدَّى بالصبغة المدنية) سترفد القطاعات الحيوية بالحد الأدنى من الكوادر البشرية المؤهلة والقادرة على إدامة العمل في هذه القطاعات، ولاسيما أن هذه القطاعات تعدُّ شريان الحياة وعصبها الحيوي، وتوقفها عن العمل أو الإنتاج سيؤدي إلى نتائج كارثية فتزيد الأوضاع خطورة وتعقيداً. من هنا، تعتبر الخدمة البديلة خط الإسناد والدعم لاستمرارية هذه القطاعات وإدامة عملياتها التشغيلية والإنتاجية.

وختاماً، نود التأكيد على أن حاجة الدولة إلى بناء العنصر البشري المواطن وتنميته وتمكينه لا تقل في أهميتها عن حاجتها إلى تعزيز قدراتها الدفاعية والأمنية؛ لأن المواطن هو أداة التنمية وهدفها الرئيس، والخدمة الوطنية سيكون لها دور كبير في تعظيم مسؤولية الشباب المواطن في الدفاع عن الوطن في أي وقت وتحت أي ظرف، باعتبارهم الأكثر حرصاً عليه. ونؤكد هنا أن النصر والعزة لن يتحققا إلا على أيدي أبناء الوطن الأوفياء المخلصين، الذين تشبعت أرواحهم حباً وولاءً وانتماءً لترابه وقيادته الرشيدة الأمينة على مصالحه؛ لذا فإن نجاح هذا المشروع الوطني ليس مسؤولية فرد أو مؤسسة بعينها، بل مسؤولية مشتركة تبدأ من الفرد والأسرة ثم المجتمع ثم المؤسسة العسكرية والجهات الأمنية وجميع القطاعات الحكومية والخاصة في الدولة؛ لأن هذا المشروع الوطني هو طريقنا نحو المواطن الصالح الإيجابي المنتج القادر على تحقيق رؤية الدولة 2021 بأمانة وكفاءة واقتدار.

القيـــــــــــــادة والإدارة

القـيادة الحكيمة تضع نصب عينيها الحفـاظ على الوطـــ

ما هي القيادة ؟ومن يمكنه أن يقود ؟إن القيادة هي خليط من الأفكار والصفات المتميزة هي التفكير العميق والقدرة على أتخاذ القرار الصائب بذكاء وحكمة وتأ ني وبُعد نظر ونكران للذات، فمن يملك هذه الصفات وقبل أن يؤتي بأي فعل عليه أن يبحث في حسناته ومساوئه والربح المتوقع منه أوالخسارة التي لا قدر الله يمكن أن تلحق به وبالمجتمع وبالوطن وردود الأفعال فيما إذا نجح أو فشل لا قدر الله.

بقلم :

اللواء الركن (م) الشيخ/ فيصل بن سلطان القاسمي

رئيـــــس مجلس إدارة البنك العربـي المتحـد

لذا وقبل البدء في أي عمل ترغب القيام به سواء كان في المجال السياسي أو العسكري أو الاقتصادي عليك أن تدرسه وفق هذه المقاييس.

إن القيادة تفاني في العمل لمصلحة الجميع وليس لفئة دون أخرى والقيادة الحكيمة في أي من قطاعات العمل السياسي والعسكري والاجتماعي يجب أن تضع نصب أعينها الحفاظ على الوطن وسلامة أراضيه وسلامة أبنائه وأراضيه وممتلكاته .

كما أن أتخاذ القرار لا يجب أن يكون فردي وهذا من أهم سياسات الدول المتحضرة ، فالفرد يخطئ ويصيب ، لذا فالأمور يجب أن تكون شورى بين ذوي الخبرات والمتخصصين كل في مجاله في الحرب والسلم والدفاع والمال لتكون الصورة أكثر وضوحاً قبل أتخاذ القرار . ومع كل هذا الاحتياط يجب أن نتوقع الخسارة ولو بنسبة صغيرة ولكن علينا بالمثابرة والثقة بالنفس ، فالنجاح والاخفاق هما مشيئة الرحمن ، ولكن على كل فرد أن يبذل ما بوسعه . ولو حدثت هذه الخسارة لا يلام عليها من أنفرد بالقرار لأن القرار كان جماعي. فلو اتخذت القرار منفرداً وأخفقت فعادة البشر أن يبحثوا في صغائر الأمور وينسون الجيد منها والنجاحات السابقة.

لقد أعجبتني كلمة سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ، حفظه الله ، ولي العهد ونائب القائد الأعلى للقوات المسلحة والتي شخص فيها الحاضر والمستقبل الذي يراه خلال الخمسين سنة القادمة وهو يخاطب القمة الحكومية لعام 2015.فقد أعتبر أن المواطن هو الركن الأساسي للتنمية وكذلك نظرته في تنويع وإغناء الاقتصاد والتركيز على الصناعات الاستراتيجية واهتمامه بالتعليم ووحدة الدولة ووحدة الإنجاز .

وكما أن قيادتنا الحكيمة تراقب ما يحاك من مؤامرات من حولنا فأن على شعوبنا أيضاً أن تتيقظ وتأخذ الحذر والحيطة من تلك الأفكار المسعورة والوحشية من ذبح الأبرياء بدون سبب سوى لاختلافهم معهم في العقيدة أو في الأفكار وكذلك تشتيت البشر وهدم المدن وماضيها وحاضرها والتفاخر بهذه الأفعال الغريبة علينا وكذلك سرقة خيراتها وثرواتها وذلك لخدمة أسيادهم أعداء الإسلام وأعداء العرب ، أن من يعتنقون هذه الأفكار الهدامة يعلنون أنهم يتحلون بالدين الإسلامي ولكنهم يتجنون على هذا الدين ويشوهونه ويلصقون به أفكارهم الهدامة البشعة والدين الإسلامي منها كلها ومن التطرف الاحمق براء .

وهنا جاء وعي وبعد نظر وحكمة قيادتنا ، وحمداً لله أن كل قادة مجلس التعاون الخليجي واعون لهذا الخطر الذي يحيط بنا جميعا كما أنه يقع على عاتق شعوبنا جميعا مواجهة هذه الأفكار وحسن التصرف والتعقل والترابط سوياً والمحافظة على بلادنا وثرواتها وأبنائها واليقظة الدائمة ونكون العين الساهرة على أمننا ومستقبلنا ومستقبل الأجيال القادمة وتوعية شبابنا وحسن تربيتهم حتى لا يلجؤوا للتطرف ولمثل هذه الأفكار الهدامة وأن تراعي كل دولة مصالح دول الجوار للحفاظ على أمن الجميع فالضرر سيقع على الجميع (المثل يقول : من حشر جارك حشر داري قريب) .

ـــــن وأبنائه وأراضيه وممتلكاته

ونحن أبناء الخليج والجزيرة العربية طباعنا وعاداتنا واحدة ، أرجو من الله العزيز القدير أن لا تغير المادة أخلاقنا وقيمنا وعاداتنا وأن لا نتبع العادات المستوردة إلينا والتي لا تلائمنا وعلينا أن نحافظ على موروثنا من الآباء والأجداد والتي كانت عيشتهم في كبد وعناء وبفضلهم وشقائهم وحسن تدبيرهم نحن الآن لدينا كل سبل الراحة والرخاء وعلينا حمد الله وشكره على نعمه والمحافظة عليها من أوكار السوء حتى لا يذهب عناء أجدادنا هباء .

يجب أن ننظر من حولنا للمآسي التي تتجرعها الشعوب من قتل وهدم وتشريد فهل هذه هي الديمقراطية والحرية أو هذا هو الدين ؟ هذه النار المشتعلة ورائها أناس يوقدونها ، والسؤال من هي داعش؟ وكيف تكونت ؟ وكيف استمرت ؟ ومن يزودها بالسلاح والتموين وهي محاصرة من جميع الدول ما عدا تركيا . والغريب في خطاب الرئيس أوباما ذكره أن الخلاص من داعش يحتاج ثلاث سنوات، وأتساءل عن طوابير السيارات التي تحمل الأسلحة والأفراد ولا تتعرض للقصف الجوي ؟ والشباب المصريين الذين ذبحوا على شاطئ البحر بليبيا بلباسهم المميز وتم تصويرهم بتقنية عالية الجودة أفضل كثيرا عن تلك التي تصور في الفضاء ، وإذا قارنا سيارة واحدة في صحراء اليمن ترصد وتدمر ، نتساءل ما هو المنطق لهذا التناقض ؟ كما أن داعش في المناطق التي تحتلها لديها شرطة ومستشفيات ومحاكم الخ .

لو كانت داعش قد أتت بالإسلام الحقيقي بسماحته واعتداله ومنهجه السوي لوجد التعاطف معهم ولكن قصدهم هو هدم وتخريب وتشويه سمعة الإسلام واظهاره بصورة بشعة مشوهة أمام الديانات الأخرى لإنجاح مخططاتهم وللأسف تحقق ما خططوا له في بعض المناطق في غفلة من المسلمين الغيورين على دينهم وبلدانهم وحضاراتهم ، نسأل الله أن يخذلهم ، لقد نجحوا في إغراء الأطفال والسذج والجهلاء لجلبهم إلى مناطق القتال وبعد أن أفاقوا ووعوا بأنه قد غرر بهم هم الآن لا حيلة لهم ولا يستطيعون العودة وزج بهم في القتال رغم أنفهم .كما أغروا من لهم سوابق سيئة بالمال والمخدرات وهم قلوبهم مملؤة بالحقد والكراهية أفرغوها في تكسير التماثيل وهدم المساجد والكنائس سواء ، ولو كانت التماثيل تعني شيئاً لما تركوها الخلفاء الراشدين ولكنهم كانوا علىقناعة أنها ليس لها ضرر على الإسلام فقد ذهب وولى عهد عبادة الأصنام منذ قرون . ولكنها عصابة مأجورة ورائها أيادي خفية ولديها القدرة المعلوماتية والمادية لتخريب الأمة العربية وطمس ملامحها وتقسيمها وتخريب سمعة الإسلام .

مجلس التعـــاون والتحـــــديـات الاقليميـــة

يجـب الوعي بأهمـية تدعيـم التعـاون الإقليمي من أجـل الأمـن والاسـتقـرار

تكاد تجمع كافة الدراسات والتحليلات، خلال السنوات الثلاث الماضية، على أن الشرق الأوسط يشهد واحداً من أكبر التحولات ذات الطابع الاستراتيجي، التي يمكن أن تلحق بإقليم في العالم، وأنه يمر حالياً بحالة عدم استقرار شديدة الحدة، تمس جميع دوله بدرجات مختلفة، وهي في الحقيقة تحولات جيوستراتيجية لا تمس هياكل الدول، وعلاقات الإقليم، وأمن المنطقة، وحياة شعوبها فقط، بل تصل إلى خطوط الحدود، ومعالم الأرض، والتركيبة السكانية.

بقلم :
د. عبداللطيف الزياني
الأمين العام لمجلس التعاون
لدول الخليج العربية

إننا في مجلس التعاون ندرك تماماً أن علينا أن نتعامل مع هذه التحولات بما تستحق؛ لأنها تهدد أمننا واستقرارنا ومصالحنا؛ فدول المجلس تتابع باهتمام شديد ما يحدث في الدول المجاورة، وعلى المستوى الإقليمي أمنياً وسياسياً، وتتخذ إجراءات فعالة في مواجهة الإرهاب. فهناك إدراك واع لما يحدث، وتحرك مستمر للتفاعل معه. وقد سعت دول المجلس دائماً إلى المساهمة في حفظ أمن المنطقة واستقرارها، متمسكة بمبادئ السياسة الخارجية التي تنتهجها مع مختلف دول العالم، والقائمة على مبادئ حسن الجوار، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، واحترام سيادة كل دولة على أراضيها ومواردها، واعتماد مبدأ الحوار السلمي وسيلة لفض المنازعات.

لكن المفارقة التي لا يمكن تجاهلها أنه بينما تعم المنطقة اضطرابات وتحديات غير مسبوقة على صعيد الأمن والاستقرار، فإن دول مجلس التعاون تنعم اليوم على الصعيد الداخلي باستقرار سياسي، وتطلع شعبي إيجابي نحو المستقبل، مصحوب بفترة نمو اقتصادي هائل، جعل منها واحدة من المناطق الأسرع نمواً في العالم.

وإذا كان من الصحيح القول إن الاضطرابات الإقليمية كانت موجودة دوماً منذ نشوء منظومة المجلس، وامتداداً للعقود التي تلت ذلك، إلا أن مجلس التعاون لم يواجه هذا القدر من التحديات الإقليمية المتزامنة، بما تحمله من اضطرابات بنيوية ومخاطر أمنية وسياسية، كما هي الحال اليوم.

ويمكن تصنيف التحديات والمخاطر الأساسية للمتغيرات الإقليمية التي يشهدها المحيط الجيوستراتيجي لدول المجلس على الشكل التالي:

تزايد التهديدات الإرهابية إلى درجة غير

مسبوقة، حيث برزت مجاميع ومنظمات شديدة التطرف، بعضها متعددة الجنسيات، مثل «داعش»، تجاوزت أنشطتها الإرهابية عتبة العمل السري والخلايا النائمة إلى محاولة إقامة كيان، وفرض النفوذ على مناطق واسعة، وارتكاب جرائم وحشية بشعة تتنافى مع كافة القيم الدينية والإنسانية والأخلاقية، وتدمير كل ما تعارفت الإنسانية على أنه يجب أن لا يمس.

استمرار احتلال إسرائيل لأراض عربية بالقوة، بالرغم من جميع قرارات الأمم المتحدة الكثيرة، مما يدل على هشاشة الأمن الدولي وعدم قدرة المنظمة الدولية على فرض إرادتها واستعادة الحقوق لأصحابها، ناهيك عن القوة العسكرية التي تلوح بها إسرائيل دائماً، إضافة إلى القوة النووية، وهذا يشكل تهديداً صريحاً للمنطقة.

- ضعف هياكل بعض الدول الرئيسية في المنطقة، وتصاعد دور الفاعلين تحت مستوى الدول؛ فلم تعد بعض الدول المركزية الموحدة اللاعب الأقوى، كما توضح العديد من الحالات، بل إنها أصبحت الطرف الأضعف أحياناً؛ فقد انتشرت داخل بعض الدول مليشيات مسلحة، وجيوش قبلية وتشكيلات إجرامية، بأعداد يصعب حصرها، بما يحمله مثل هذا التطور ويطرحه من مشاكل سياسية وأمنية مستقبلية.

• تغير مراكز بعض اللاعبين الإقليميين والدوليين، من حيث رغباتهم أو قدراتهم على التأثير في التفاعلات السياسية بالمنطقة؛ وهذا يفرض على دول المجلس تحديات لوضع استراتيجيات ديناميكية من أجل توظيف هذه المتغيرات الجديدة في صالح تعزيز أمنها واستقرارها ونموها.

• مواصلة الجهود للحفاظ على أمن اليمن واستقراره، وتقديم الدعم لمواصلة إرساء عملية سياسية شاملة تقوم على توافق وطني واسع، ومن ثم المساهمة في مساعدة اليمنيين على إطلاق عملية تنموية مستدامة.

• الحفاظ على التلاحم الوطني بدول المجلس في مواجهة الخطاب الطائفي البغيض

> شكلت عاصفة الحزم نقلة نوعية واستراتيجية كبيرة وغيرت كثيراً من المعطيات وموازين القوى وأعطت الطرف العربي بقيادة خليجية ديناميكية جديدة في النظام العربي

البعيد عن فكر المجتمعات الخليجية وعاداتها وتقاليدها المتوارثة.

• تعزيز توجهات الاعتدال السياسي والتنمية الاقتصادية على مستوى المنطقة، بما يساعد على جعل بعض الأطراف الإقليمية عنصراً فاعلاً ومساهماً ايجابياً في حفظ أمن المنطقة واستقرارها وتنميتها، في إطار مبادئ حسن الجوار وتبادل المصالح المشتركة.

أنتجت البيئة الإقليمية المضطربة المحيطة بدول مجلس التعاون مآسي إنسانية كبرى ذات مضامين استراتيجية جديدة غير قابلة للتجاهل، حيث وصلت أعداد اللاجئين والمشردين في المنطقة بسبب الصراعات العنيفة إلى الملايين. وتتحمل الدول المجاورة لمناطق الصراعات أعباء هذه المآسي الإنسانية التي أفرزت أجيالاً غاضبة؛ الأمر الذي يزيد بدوره من حالة الاضطراب المتسعة في المنطقة.

إن كل التحديات التي تواجهها منطقتنا تتطلب تحركات سريعة، لكن يمكن تقسيم المهام المتصورة إلى مستويين:

الأول: يتعلق بالتحديات الكبرى، التي تتعلق بالتحولات في المحيط الواسع، فعلينا أن نبذل كل الجهود الدبلوماسية والسياسية على المستوى الإقليمي والدولي لضبط الأوضاع في الدول غير المستقرة؛ وذلك بوقف التدهور والعمل على تحقيق أمنها واستقرارها ونمائها.

الثاني: يتصل بالمشكلات العاجلة، التي تتصل بتهديدات مباشرة، فعلينا - على سبيل المثال - أن نتخذ موقفاً صارماً تجاه المنظمات الإرهابية والتنظيمات المتطرفة ومحاربتها والقضاء عليها، بالتنسيق والتعاون مع الدول الإقليمية والمجتمع الدولي.

إن أحد مفاتيح الحل في التعامل مع ما يحدث في المنطقة هو الاستفادة من دروس الماضي القريب، فالتحديات الكبيرة التي تواجهها المنطقة لم تنته بعد، وربما يكون ما هو قادم أصعب، وفي طريقنا الطويل لإعادة ضبط أمن المنطقة واستقرارها، يجب الوعي بأهمية تدعيم التعاون الإقليمي، ولاسيما أن التعاون بين الأطراف المعنية أو الراغبة في الأمن والاستقرار الإقليمي يمثل خطوة أساسية في اتجاه صياغة تصورات إقليمية لمشكلات المنطقة، وتطوير طرق إدارة أزماتها، على أساس تدعيم ما هو مقبول إقليمياً أو تجنب ما يثير المشاكل والأزمات.

الجماعات الدينية السياسية

ساهم إصرار الجماعات الدينية على احتكار الحديث بإس

بقلم :

د. جمال سند السويدي

مدير مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية

لقد باتت دراسة حاضر الجماعات الدينية السياسية، أو ما يطلق عليها «حركات الإسلام السياسي"، واستشراف مستقبلها، القضية الجوهرية التي تستأثر باهتمام مراكز الدراسات والبحوث والتفكير في المنطقة العربية والعالم خلال الآونة الأخيرة، خاصة بعد ظهورها اللافت للنظر في أعقاب ما يسمَّى "الربيع العربي"، وتولِّيها مقاليد السلطة في بعض الدول العربية أو الإسلامية، ثم إخفاقها السريع في اختبار الحكم، وهو ما أثار مجموعة من التساؤلات حول مستقبلها، مثل: لماذا تصرُّ هذه الجماعات على الربط بشكل حتميٍّ بين الدين والسياسة؟ ولماذا تسعى إلى احتكار الحديث باسم الدين، وفرض مفهوم معيَّن له على المجتمع؟ وكذلك التساؤل عن موقفها من العديد من القضايا؛ مثل: الوطن، والمواطنة، والمرأة، والتقدُّم، والعلاقة بالآخر، وغيرها.

ولا شكَّ في أن أحد جوانب المأزق الراهن الذي تواجهه الجماعات الدينية السياسية يتمثل في مزجها بين الدين والسياسة، وعملها على تسييس الدين، وتديين السياسة، رغم أن الإسلام في صورته النقية يفصل بين الجانبين، ويطرح مبادئ عامة حول العدل والمساواة وحماية الحقوق والحريات والتسامح، وغيرها من الشؤون الحياتية، لكنه لم يقدم تصوُّرات تفصيلية حول شكل نظام الحكم، أو طريقة بناء المؤسسات، أو إدارة شؤون الدول والمجتمعات، إلا أن الجماعات الدينية

ـــــة ومستقبلهـــا

ـــم الدين في غرس ثقافة التطرف ووضع بذور العنف في المجتمع

السياسية سعت إلى الزجِّ بالدين في هذه الأمور، وألبسته غطاءً سياسياً لتحقيق أهدافها في الوصول إلى السلطة، وفعلت ذلك من دون أن تأخذ في الاعتبار العواقب الوخيمة التي قد تترتب على هذا النهج، أو حتى تستفيد من التجربة التاريخية المُرَّة لأوروبا، خلال ما سُمِّي بعصور الظلام، التي كانت نتيجة للاستغلال السيئ للدين من جانب رجال الكنيسة، والسياسة على حد سواء؛ إذ جرى تحت شعار الدين تضخيم سلطات البابا ورجال الكنيسة، كما تمت ملاحقة العلماء والمفكرين المعارضين للكنيسة ورجالها، وجرت محاكمتهم ومصادرة أعمالهم ونظرياتهم بدعوى أنها تتعارض مع تعاليم المسيحية؛ مما جعل أوروبا تعيش حالة من التخلف والظلام والجهل، ولم تستطع تجاوز هذه الفترة الحالكة من تاريخها إلا حينما حيدت دور

> أحد جوانب المأزق الراهن الذي تواجهه الجماعات الدينية السياسية يتمثل في مزجها بين الدين والسياسة، وعملها على تسييس الدين، وتديين السياسة

الدين وفصلته عن السياسة.

استغلال الدين لمصالح سياسية

والآن تحاول الجماعات الدينية السياسية في منطقتنا تكرار هذه التجربة الأوروبية؛ إذ تستغل الدين الحنيف لمصالح سياسية أو شخصية ضيقة، وتصر على تحميل الآخر مسؤولية التخلف والتراجع الثقافي والحضاري للعرب والمسلمين، وتحتكر تفسير الدين، بل إن العديد منها ذهب إلى تكفير من يخالفونهم الرأي وقتلهم، مناقضة بذلك مبادئ الدين الإسلامي الحنيف، الذي يسعى إلى غرس أسس الوسطية والاعتدال والتسامح.

ويتمثل النموذج الصارخ هنا لتوظيف الدين لأهداف سياسية في محاولات هذه الجماعات الترويج لفكرة الخلافة، واستغلال ما لها من مكانة رمزية لدى الشعوب العربية والإسلامية، في كسب أرضية لها والتمدُّد

> لا مستقبل للجماعات الدينية السياسية في المنطقة والعالم فهي تقوم على تسويق الوهم وتعمل على دغدغة مشاعر الشعوب التي يمثل الدين أهمية خاصة لديها

والانتشار في الدول العربية والإسلامية، متجاوزة بذلك فكرة الولاء الوطني، الذي هو أساس قيام الدولة الوطنية الحديثة في دول العالم كافة منذ عام 1648م، ومتجاهلة مبادئ القانون الدولي التي تؤكد احترام سيادة الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية تحت أيٍّ ذريعة.

ثقافة التطرف

لقد أسهم إصرار هذه الجماعات على احتكار الحديث باسم الدين في غرس ثقافة التطرُّف ووضع بذور العنف المجتمع، وربما يفسر هذا تصاعد خطر الإرهاب في المنطقة مؤخراً؛ فهذا الأمر لا يمكن فصله عن ممارسات هذه الجماعات التي تدَّعي أنها تمثل الإسلام وتتحدث باسمه، وتجعل من نفسها حكماً ورقيباً على أي فكر آخر يختلف معها، وهذا هو المنطق نفسه الذي اتبعته محاكم التفتيش الأوروبية.

لقد فشلت تجربة تولِّي جماعات دينية سياسية الحكم، في بعض دول ما يُسمَّى بالربيع العربي، في تقديم نموذج للتنمية يمكن من خلاله تحقيق التقدُّم، وصيانة حقوق الأقليات، والمرأة، وتعزيز مفهوم

المواطنة، وتأكَّد للجميع أنها لا تمتلك أية رؤية أو مشروع في مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ ولذا كان من الطبيعي أن تفشل تجربتها في الحكم، بعدما تبيَّن الوهم الذي نسجته حول نفسها بشأن قدرتها على معالجة المشكلات التنموية التي تعانيها المجتمعات التي حكمت فيها. كما أكدت هذه التجربة، بصورة لا تدع مجالا للشك، أن هذه الجماعات أبعد ما تكون عن الديمقراطية؛ إذ عملت على تهميش معارضيها وإقصائهم عن الحياة السياسية، وضربت بعرض الحائط مفاهيم أساسية، مثل المواطنة والمساواة، وبات واضحاً كيف تخلَّت هذه الجماعات عن الشعارات التي كانت ترفعها من قبيل: مشاركة لا مغالبة، والإيمان بحقوق المرأة، وغيرهما.

مستقبل الجماعات الدينية

ولهذا أتوقع أنه لا مستقبل للجماعات الدينية السياسية في المنطقة والعالم؛ فهي كما أشرت في كتابي الجديد "السراب" تقوم على تسويق الوهم، وتعمل على دغدغة مشاعر الشعوب التي يمثل الدين أهمية خاصة لديها، ولكنها لن تنجح في ذلك؛ لأن أفكارها وأيديولوجياتها أشبه بالسراب الذي يخدع الكثيرين، ولا وجود له في الواقع. وهذا ما أثبتته تجربة السنوات القليلة التي مارست فيها هذه الجماعات الحكم في كل من مصر وتونس، فلم يكن لديها تصور واضح لطبيعة الدولة ومفهوم النظام السياسي. كما أنها فشلت في وضع برامج ومشروعات وخطط متكاملة، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، يمكن أن تحدث أثراً أو مردوداً إيجابياً لدى الشعوب التي كانت تطمح إلى أن تترجم هذه الجماعات شعارَيْ النهضة والتنمية إلى واقع حقيقي ملموس، بل إن هذه التجربة أثبتت أن هذه الجماعات غير مؤهلة لممارسة الحكم، بل تشكل خطراً أمنياً على استقرار دولها والمنطقة والعالم بأكمله، وهذا يفسِّر عزوف الناس عنها بصورة لافتة للانتباه؛ ما يعني إنها في انحسار وأفول.

والواقع أن عزوف الشعوب العربية عن الجماعات الدينية السياسية في الآونة الأخيرة لم يكن بسبب اكتشافها زيف الشعارات التي ترفعها هذه الجماعات وتوظيفها الدين أداة لتحقيق أهدافها السياسية فحسب، بل كان أيضاً نتيجة العديد من العوامل: أولها، أن هذه الجماعات لا تزال أسيرة رؤية جامدة للدين تهتم بظواهر النصوص فقط، وتتجاهل فقه الواقع المتغير، وهذا ما جعلها تفشل في التفاعل الكفء، والتناغم مع متطلبات الحداثة والتقدم لمجتمعاتها.

وثانيها، أن هذه الجماعات تسعى إلى الترويج لفكرة الدولة الدينية، التي لا تؤمن بالحوار مع الآخر، وتتبنَّى فكراً إقصائياً في تعاملها مع خصومها، وبدا هذا واضحاً خلال تجربة حكم جماعة الإخوان المسلمين في مصر، حيث سعت إلى الاستحواذ على السلطة، واحتكار المناصب، وعملت على تمكين نفسها، أو ما عُرف اصطلاحاً بـ"أخونة" الدولة والمجتمع المصري، وغير ذلك من ممارسات تتنافى مع مقومات نموذج الحداثة، والالتزام الأصيل بالديمقراطية.

وإذا كانت الجماعات الدينية السياسية في العالمين العربي والإسلامي قدمت خلال السنوات الماضية نموذجاً مشوَّهاً للدين الإسلامي، فإنه من الإنصاف القول هنا: إن الدول الإسلامية التي نجحت في إزالة الخلط بين الدين والسياسة، مثل ماليزيا، استطاعت تبني نماذج ناجحة للتنمية، تقوم على الإيمان بالتعددية، ومشاركة الجميع في بناء الوطن، والانفتاح على الآخر، والاستفادة من نهضته ومنجزاته العلمية والصناعية والتكنولوجية.

مسيرة التنويع الاقتصادي في الإمارات: العاصمة

نضع مصلحة أبناء الدولة فوق كل أعتبار ونعمل على تحقيق رؤية القيادة الرشيدة

يشكل التعليم ركيزة أساسية للمجتمعات التي تتطلع نحو التطوروالتقدم، ويساهم الارتقاء بمنظومته في تكوين جيلٍ متسلح بالعلم والمعرفة يمتلك القدرة والكفاءة لتلبية تطلعات مجتمعه ووطنه في مختلف المجالات، وتؤكد كلمة صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان - ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلّحة على هامش القمة الحكومية الثالثة للعام ٢٠١٥، بأننا سنحتفل بعد خمسين عامًا من الآن بمغادرة آخر سفينة تحمل شحنة نفط، الأهمية البالغة لقطاع التعليم في صناعة مستقبل دولة الإمارات العربية المتحدة، وهو الهدف الذي بدأنا بخطى ثابتة ومدروسة في تحقيقه برؤية قيادتنا وعزيمة شعبنا.

إن العالم يمر اليوم بتحديات وتغيرات اقتصادية متسارعة تستدعي الكثير من الدول للنظر في سياساتها وتشريعاتها الاقتصادية، للحد من أية مخاطر وتداعيات محتملة يمكن أن تواجهها، ويأتي انخفاض أسعار النفط في الفترة الأخيرة ضمن قائمة التحديات التي تواجهها الدول التي تعتمد على مورد النفط كمصدر رئيسي لتدفقاتها المالية.

ولتفادي هذه الأزمات، وضعت دولة الإمارات العربية المتحدة على مدى السنوات الماضية خططاً واستراتيجيات

بقلم :

معالي الدكتور/

أحمد مبارك المزروعي

الأمين العام للمجلس التنفيذي

أبوظبي

ـــــة أبوظبـــي نمـــوذجاً

وسياسات اقتصادية مكنتها من المضي قدماً في مسيرتها التنموية،انطلاقاً من النظرة الثاقبة التي تتمتع بها قيادتنا الحكيمةالقائمة علىالتخطيط المتأني والسليم والمدروس، بوصفه أساساً محورياً لاستيعاب المتغيرات المتسارعة لضمان تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي على حد سواء.

التنوع الاقتصادي: في صلب التخطيط الحكومي

تضع حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة تأمين مستقبل الأجيال القادمة على قمة أولوياتها ضمن منظومة التخطيط الحكومي، وتعتبره أحد المحاور الأساسية في سياساتها، وذلك لإيمانها الراسخ بأن الانسان هو عماد أية عملية تنموية وأن رصيد الإنجازات لا يكتمل إلا بالحفاظ على الثروة البشرية والاستثمار فيها. ونظراً إلى امتلاك دولة الإمارات حصة وافرة من النفط بإنتاج يومي من النفط الخام يقدر بحوالي 2.7 مليون برميل، ومخزون احتياطي يصل لأكثر من 90 مليار برميل، جاء تقليص مساهمة الإيرادات النفطية لنحو 27% من الناتج المحلي الإجمالي للدولة قراراًمدروساً، ونتيجة عمل دؤوب وجهود مضنية تقوم بها الحكومة لتبني سياسات التنويع الاقتصادي التي تدفع بعجلة التقدم والنمو وتضمن مستقبلاً واعداً وزاخراً بالفرص والتطلعات للأجيال القادمة. وتكللت هذه الجهود بتأسيس لقاعدة اقتصادية متنوعة ركيزتها قطاعات حيوية فعالة منها السياحة والصناعة والطاقة.

أبوظبي: رؤية واضحة وأمثلة حية

إن الشواهد والأمثلة على التقدم الملموس في تحول الإمارة نحو اقتصاد أقل اعتماداً على المصدر الواحد كثيرة، لاسيما رؤية إمارة أبوظبي التي أطلقت في العام 2007 وتجمع بين نهج الراحل الكبير المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، ورؤية صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، والتي حددت تطلعات الإمارة حتى العام 2030 لتصبح واحدة من الاقتصادات والمجتمعات الرائدة عالمياً.

وتضع هذه الرؤية مساراً مستقبلياً آمناً لإمارة أبوظبي كونها تدعم الركائز الأساسية للمستقبل الاقتصادي والاجتماعي للإمارة. وتشمل هذه الركائز الاستثمار في التعليم لتلبية احتياجات سوق العمل من الكوادر الوطنية لتحقيق تطلعاتها المستقبلية، وبناء اقتصاد معرفي قائم على البحث والابتكار، علاوة على

> وضعت دولة الإمارات العربية المتحدة على مدى السنوات الماضية خططاً واستراتيجيات وسياسات اقتصادية مكنتها من المضي قدماً في مسيرتها التنموية

دفع مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد عبر وضع النظم والتشريعات التي تضمن لكافة القطاعات الاقتصادية توفر عمليات التمويل والبيئة التشريعية والتنظيمية المناسبة لنمو أعمالها.

وقد اضطلعت الإمارة بتطبيق هذه الرؤية على أرض الواقع من خلال تنفيذ مبادرات وخطوات رائدة ونموذجية على الصعيدين المحلي والعالمي، ومن الأمثلة على ذلك تأسيس شركة أبوظبي لطاقة المستقبل (مصدر) لتطوير وتسويق وتطبيق تقنيات وحلول للطاقة المتجددة، والتي تساهم في تحقيق هذه الرؤية كونها تُوجد للإمارة مصادر بديلة ونظيفة للطاقة تضمن استمرارية النمو الاقتصادي وتساهم بشكل فعال في الحد من الآثار البيئية المترتبة على الاستهلاك المتزايدلمصادر الطاقة الطبيعية والتي باتت تمثل عبئاً بيئياً يشكل خطراً حقيقياً على البشرية جمعاء.

إن ما حققته شركة مصدر منذ إطلاقها في العام 2007 يشكل نجاحاً استراتيجياً وإنجازاً ملحوظاً وضع إمارة أبوظبي في مكانة رائدة في التحول العالمي للطاقة النظيفة، يتطلع إلى مستقبل أفضل للعالم

> مشروع الإمارات للطاقة النووية والذي يتضمن أربعة مفاعلات لتوليد الطاقة الكهربائية مساراً استراتيجياً آمناً لتنويع مصادر الطاقة في دولة الإمارات العربية المتحدة لتلبية الطلب المتزايد عليها وتقليل الاعتماد على المصادر التقليدية للطاقة

للحد من تأثير التغييرات المناخية المتفاقمة، ويعمل على إيجاد بدائل آمنة يمكن التعويل عليها لتلبية احتياجاته من الطاقة.

كما يعد مشروع الإمارات للطاقة النووية والذي يتضمن أربعة مفاعلات لتوليد الطاقة الكهربائية مساراً استراتيجياً آمناً لتنويع مصادر الطاقة في دولة الإمارات العربية المتحدة لتلبية الطلب المتزايد عليها وتقليل الاعتماد على المصادر التقليدية للطاقة. وعند اكتمال المحطات الأربع بحلول العام 2020، والتي ستلبي 25% من احتياجات الدولة من الكهرباء، ستكون دولة الإمارات بذلك قد وضعت للعالم تجربة فريدة وقصة طموح جديدة منقطعة النظير في مجال الطاقة النووية.

قطاعات اقتصادية نشطة

يتطلب التحول الاقتصادي المتنوع وضع السياسات والنظم التي تساهم في تأسيس قاعدة متنوعة من القطاعات الاقتصادية الحيوية وتعزيز نموها. ولتحقيق ذلك، اتخذت إمارة أبوظبي ضمن جهودها خطوات عملية تتسم بالواقعية والطموح لدعم أداء قطاعات لم تكن تشهد نمواً بالغاً.

وفي إطار هذه الاستراتيجية، يشكل قطاع السياحة محركاً أساسياً للنمو الاقتصادي المستقبلي للإمارة. فقد أصبح هذا القطاع اليوم نموذجاً مميزاً يتمتع بمكانة رائدة على خريطة السياحة العالمية ليجعل من أبوظبي مقصداً سياحياً متنامياً يقدّم

لزواره تجربة سياحية غنية وجديدة. كما وفرت الاستثمارات الحكومية في مشاريع البنية التحتية السياحية المقومات المتكاملة لدفع أداء القطاع، ونتيجة لذلك أصبح القطاع يساهم في دعم اقتصاد الإمارة، حيث ساهم بنحو 5.3% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي للإمارة في العام 2012،مما كان له الأثر البالغ في تعزيز نمو قطاع الطيران، علاوة على تعزيز استحداث الوظائف في قطاع السياحة وتشجيع انضمام الكوادر الوطنية لمجالاته المختلفة. وستشهد إمارة أبوظبي خلال المرحلة المقبلة افتتاح مشاريع ثقافية جديدة تؤكد الدور الرائد لإمارة أبوظبي في دعم الانفتاح الثقافي على العالم. وتشمل هذه المشاريع متاحف اللوفر أبوظبي، جوجونهايم، ومتحف زايد الوطني، والتي ستعمل على إحداث نقلة نوعية في أداء القطاع السياحي وتعزيز الاستثمارات فيه.

كما تساهم الاستثمارات القائمة حالياً في القطاع الصحي في تعزيز مكانة الإمارة كوجهة للسياحة العلاجية تتميز بتوفر مختلف التسهيلات العلاجية والترفيهية والسياحية. ويمثل افتتاح مستشفى كليفلاند كلينيك أبوظبي الذي يعد امتداداً للمستشفى الأم في الولايات المتحدة الأمريكية، ركيزة هامة للقطاع الصحي من شأنه أن يكون رافداً اقتصادياً مهماً للإمارة في المستقبل يعزز من مكانتها السياحية ويدعم أداء اقتصادها المتنامي.

وتولي الاقتصادات المتقدمة قطاعاتها الصناعية جلّ اهتمامها، لأن النشاط الصناعي يشكل العمود الفقري لأي نهضة تنموية شاملة. وعلى ضوء ذلك، فإننا ندرك أهمية هذا القطاع المتنامي بوتيرة متسارعة، إيماناً منا بأنه محرك أساسي آخر لاقتصاد الإمارة. ولذلك دأبت إمارة أبوظبي على التخطيط لتعزيز أداء هذا القطاع، ونجحت بإنشاء عدد من المناطق الصناعية المجهزة بالبنية التحتية العالية المستوى والخدمات المرافقة

> منشأة ستراتا لتصنيع مكونات هياكل الطائرات المملوكة لشركة مبادلة خير مثال على الخطوات الرائدة التي اتخذتها حكومة أبوظبي لتعزيز مساهمة قطاع الصناعة في اقتصاد الإمارة

لها لتعزيز الاستثمارات المحلية في القطاع ولمواصلةاستقطاب الاستثمارات الأجنبية للإمارة.

وتعد منشأة ستراتا لتصنيع مكونات هياكل الطائرات المملوكة لشركة مبادلة خير مثال على الخطوات الرائدة التي اتخذتها حكومة أبوظبي لتعزيز مساهمة قطاع الصناعة في اقتصاد الإمارة، ودعم الجهود المضنية المبذولة لتشجيع انخراط الكوادر الوطنية فيه من خلال تأهيل جيل واعد يتمتع بالخبرات والمهارات اللازمة للقيام بدوره في تطوير قطاع الطيران وقطاع الصناعة ككل.

ولأهمية وجود أرضية صلبة لتطبيق خطط التطوير والتنمية، جاء توجيه صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان في قيام جهاز أبوظبي للمحاسبة بإنشاء «وحدة مكافحة الفساد» تطبيقاً لأدوات الحوكمة المؤسسية وتطويرها في الجهات والمؤسسات الحكومية في إمارة أبوظبي، وتعزيزاً لمبدأ المساءلة الذي تنتهجه الحكومة، وتأكيداً لالتزامها أعلى معايير الشفافية والمحاسبة الداخلية في إمارة أبوظبي، ودعماً للمناخ الاقتصادي في الإمارة، وهي خطوة رائدة نحو تحقيق الاستدامة الاقتصادية.

ولعل سمو الشيخ هزاع بن زايد آل نهيان مستشار الأمن الوطني نائب رئيس المجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي، في كلمته بمناسبة إعفاء مواطنين الدولة من تأشيرة شنغن خير تعبير عن السياسة التي تنتهجها القيادة الحكيمة في المجالات كافة، بما في ذلك الاقتصاد، إذ يقول إن «ما يجعلنا نحقق النجاح تلو النجاح، والإنجاز تلو الآخر، هو أننا نضع مصلحة أبناء الدولة فوق كل اعتبار، ونعمل جميعاً على تحقيق رؤية رئيس دولة الإمارات الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، في إرساء دعائم الدولة الوطنية الحديثة التي توفر الأرضية الصلبة لأبنائها لكي يرتقوا ويتطوروا أكثر فأكثر» وهو ما يؤكد رؤية قيادة الدولة الساعية إلى الارتقاء بالإنسان إلى أعلى المراتب بين الأمم.

شركة ستراتا لصناعة الطائرات

البعـــد الإســـتراتيجـــي لإدارة الطـــ

لا بد من مراعـــاة البعـــد السياسي والاقتصـــادي والاجتمـــ

تتزايد حدة التأثر بالكوارث بوتيرة أسرع من تطور القدرة على مواجهتها، وعلى مدار الأعوام الماضية شهد العالم كوارث مدمرة؛ من فيضانات، وزلازل، وجفاف، وأمواج تسونامي، بالإضافة إلى كوارث نتجت من فعل الإنسان مثل: الأخطار التكنولوجية المتعددة، وحوادث المفاعلات النووية. وقد أولت الأمم المتحدة، وهي قمة الهرم العالمي، أهمية كبيرة لتعزيز الجهود المشتركة بين دول العالم، وخاصة تلك الدول النامية التي تستدعي تدخلاً دولياً لمواجهة هذه الأخطار والكوارث. إن كثيراً من المتغيرات تستدعي أن تنظر دول العالم لها بجدية، واتخاذ إجراءات، وتدخلات في أقرب فرصة؛ مثل التغيير المناخي، وانفتاح دول العالم على بعضها البعض، أو ما يُسمى بالعولمة، كما أن ظاهرة الفقر في كثير من الدول تعتبر العدو الأول للحكومات وأفراد المجتمع والتنمية، وهي التي تحول دون أية قدرات وإمكانيات لمواجهة أي من الأزمات أو الكوارث التي قد تحدث.

بقلم :

سعـادة/ سيف محمد رحمه الشامســـي

نائب مديرعام الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات

يـــولي صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة «حفظه الله» اهتماماً كبيراً بما هو جديد وحديث في المعرفة والعلوم، وفق الأسس والمعايير الدولية، والحث عليها خاصة ما يتعلق منها بالمحافظة على استمرار عمل المؤسسات الحكومية أثناء الطوارئ والأزمات والكوارث، وتعزيز الوعي لدى الجهات الحكومية ببرنامج استدامة الأعمال، والسعي الحثيث لتطبيق مخرجاته عبر الآليات المتبعة، ووفق الخطط الموضوعة لها، والاستفادة من الأدوات الداعمة كافة لتحقيق أفضل النتائج في هذا المجال؛ ولهذا وفي إطار حرص سموه على سلامة أرواح المواطنين والمقيمين على أرض الدولة، وحفاظاً على

ـــــوارئ والأزمـــات والكـوارث

ـــاعي والبيئي عند التخطيط لإدارة الأزمات والكوارث

المتلكات العامة، والمكتسبات الوطنية، فقد تم الإعلان عن تشكيل الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث، وصدر المرسوم بالقانون الاتحادي رقم (2) لسنة 2011م الخاص بإنشائها بتاريخ 19 يونيو 2011م.

وقد حظي مجال إدارة الأزمات والكوارث باهتمام كبير من الدول؛ وذلك للتعامل مع أي حدث طارئ أو غير متوقع يؤدي إلى كارثة، حيث توفر هذه المنظومة التعامل المنهجي والعلمي لمواجهة الأزمات، قبل وأثناء وبعد حدوثها. إن لإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث أربع مراحل أساسية؛ هي: الوقاية أو المنع، والاستعداد، والاستجابة، والتعافي.

يعد وضع استراتيجية لإدارة مواجهة الأزمات والكوارث من أهم المرتكزات في مجال الإدارة الحديثة؛ وذلك لأنها تعتبر خطة عمل تسير عليها الجهات، والمؤسسات، والمنضمات ذات العلاقة للوصول إلى الأهداف المنشودة من خلال فاعلية الاستجابة لأي حدث، وكذلك تخفيف ،

أصعب ما في الأزمة أو الكارثة هو عنصر المفاجأة فيها والتبعات المصاحبة لها التي يصعب تحديد متى وأين تبدأ وتنتهي

وتقليل التأثير المصاحب لهذه الأحداث، كما توضح استراتيجية مواجهة وإدارة الأزمات والكوارث حزمة من الترتيبات والإجراءات والاستعدادات الخاصة بالتعامل مع الأزمات والكوارث بمراحلها الأربع، قبل وأثناء وبعد حدوثها، وعلى المستويات المختلفة كافة. إن لمحاور استراتيجية إدارة

الأزمات والكوارث النصيب الأكبر من الاهتمام في بناء منظومة العمل المطلوبة في هذا المجال، وهناك أربعة عناصر رئيسة لهذه الاستراتيجية؛ وهي: أولاً: إدراك ماهية المخاطر والتهديدات سواءً كانت طبيعية أو من صنع الإنسان، ثانياً: كيفيه إدارة هذه المخاطر والتحكم فيها، ثالثاً: بناء وتعزيز القدرات، ويتم ذلك بعد تقييم المخاطر وفهم مدى تأثيرها على الأوجه كافة، رابعاً: التخطيط للاستجابة، ومواجهة الأزمات والكوارث، ويعد ذلك من أهم العناصر لما يتطلبه من تنسيق وتحديد لمنظومة العمل بين الجهات المشاركة في الاستجابة للمخاطر والتهديدات.

تبنت الأمم المتحدة استراتيجية عالمية تضمن إشراك نطاق كبير من الجهات الفاعلة في جهود منسقة للحد من مخاطر الكوارث؛ لبناء ثقافة وقائية في المجتمع كجزء من التنمية المستدامة، وشكلت أمانة الاستراتيجية الدولية للأمم المتحدة للحد من الكوارث UNISDR والتي تقوم بدور جهة تنسيق والاتصال في منظومة الأمم المتحدة لتنسيق جهود الحد من الكوارث، وحتى تضمن توافر عناصر الحماية البيئية، والجهود الإنسانية في التعامل مع مخاطر

الكوارث. كما قامت جامعة الدول العربية بتبني الاستراتيجية العربية للحد من الكوارث 2020؛ والغرض منها بلورة رؤية وأولويات استراتيجية، ومجالات تنفيذ رئيسية للحد من مخاطر الكوارث في المنطقة العربية، ولتعزيز الآليات المؤسسية والتنسيقية، وتدابير الرصد والمتابعة بين الدول العربية.

وتولي الدول المتقدمة أهمية استراتيجية كبيرة لما يسمى "القدرة على التصدي" أو "المرونة" "Resilience"؛ وهي

> من أهم مميزات التنظيم والتخطيط السليم لإدارة الأزمة هي الفاعلية في التعامل الإعلامي معها لأن الأزمة تؤثر على الأفراد والمجتمع وسمعة الدولة

القدرة على استيعاب الأضرار والأعطال غير المتوقعة، ومن ثم الاسترجاع السريع للوضع الطبيعي، وتعتبر القدرة على التصدي صمام أمان للدول الراغبة في تأمين واسترجاع مواردها وبنيتها التحتية في حال حدوث أزمات أو كوارث، وهو اختبار فعلي لمواصفات وإمكانيات المرافق، والمنشآت الحيوية، والتي تعتمد على أربعة عناصر في هذه المنظومة وهي؛ أولاً: المقاومة (Resistance)، وثانياً: الموثوقية أو الفاعلية (Reliability)، ثالثاً: الوفرة / التكرار (Redundancy)، ورابعاً: القدرة على الاستجابة االتعافي (Response & Recovery). إن الهدف الرئيسي لمفهوم المرونة أو التصدي هو توفير وتأمين الحماية من خلال إجراءات المنع والوقاية بسبب حالة التوقف والتعطل المصاحب لخلل ما، وإن من أفضل الأمثلة على ذلك: هو تعامل الحكومة اليابانية مع حادث مفاعل فوكوشيما النووي في عام 2011 من جراء موجة تسونامي نشأت عن زلزال اجتاح اليابان في ذلك العام.

إن أصعب ما في الأزمة أو الكارثة هو عنصر المفاجأة فيها، والتبعيات المصاحبة لها، والتي يصعب تحديد

متى وأين تبدأ وتنتهي، لذا تعتبر عملية التخطيط لمواجهة الأزمات والكوارث من أهم أساليب الإدارة الحديثة والفعالة؛ حيث إنها تمكن المختصين من التعامل مع الأزمة أو الكارثة بأسلوب منهجي ومنظم، والاستغلال الأمثل لكافة الإمكانيات والقدرات والموارد المتاحة. وتتجلى أهمية التخطيط لمواجهة الأزمات والكوارث في كل من: التقليل والتخفيف من تأثير الأزمة أو الكارثة؛ وتحديد وتقييم المخاطر والتهديدات؛ وتقليل الوقت اللازم لاتخاذ القرارات؛ والسيطرة على حالة الفزع والتردد؛ وأخيراً ضمان الاستغلال الأمثل للإمكانيات والموارد المتاحة.

عند التخطيط لإدارة الأزمات والكوارث لابد من مراعاة البعد السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والبيئي، والذي يمثل الأهداف والتوجهات للتعامل مع الأثر الناتج عن الأزمة أو الكارثة، كما يتيح لفريق إدارة الأزمة أو الكارثة القدرة على ردة فعل منظمة، وفعالة لمواجهة تلك الأزمة أو الكارثة.

لقد أصبح الاستعداد للأزمات والكوارث ضرورة ملحة لضمان نجاح الدول في مواجهتها والحيلولة دون حدوثها أو تكبد الخسائر البشرية والمادية والتنموية الناتجة عنها، كما أن لعنصر التدريب في إدارة الطوارئ والأزمات والكوارث مساهمة كبيرة في المنع والوقاية منها، أو التخفيف من آثارها. إن الإدارة سباقة في التركيز على التخطيط والتفكير التنبؤي الإنذاري لتفادي حدوث طارئ أو أزمة أو كارثة بشكل مبكر، وذلك يشكل النهج الحديث لصياغة منظومة وقائية تعتمد على عنصر المبادأة والابتكار أو ما يسمى "التنبؤ الوقائي".

إن من أهم مميزات التنظيم والتخطيط السليم لإدارة الأزمة هي الفاعلية في التعامل الإعلامي معها؛ لكون الأزمة أو الكارثة تؤثر بشكل أو بآخر على

> الاستعداد للأزمات والكوارث ضرورة ملحة لضمان نجاح الدول في مواجهتها والحيلولة دون حدوثها أو تكبد الخسائر الناتجة عنها

الأفراد والمجتمع وسمعة الدول، وتعمل وسائل الإعلام المتاحة كآلية أساسية للاستعداد، والاستجابة للأزمات والكوارث من خلال الإنذار والتحذير، وكذلك التصدي للشائعات، والسعي بشكل رئيس لطمأنة الجمهور، كما تشكل رافداً مهماً في جهود الإنقاذ من خلال الدعوة للمشاركة في جهود الاستجابة، وخدمات التطوع، وتوثيق كل ما يتعلق

اســـــتشـراق مســـــتقـبل التطـــ

التطـرف الدينـي ظاهـرة عرفتها كل الديانات السماويـــ

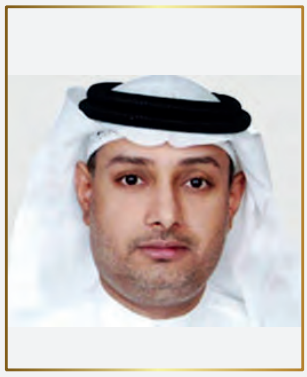

بقلم :

د.سـالم محمـد حمـيد

(رئيس مركز المزماة للدراسات والبحوث)

التطرف ليس حالة جديدة تشهدها المنطقة، بل إنه ظاهرة قديمة، لكن الباحثين يتساءلون: كيف أمكن لأفكار الخوارج القدامى، التي قامت على تكفير المجتمع واستحلال دماء المسلمين الأبرياء، أن تعود إلى المنطقة بهذه الصورة بعد أربعة عشر قرناً؛ لتستهوي قطاعات ليست بالقليلة من شباب المسلمين في الكثير من الأقطار العربية والإسلامية، وذلك في تناقض صريح مع مبادئ الدين الحنيف كافة، وقيمه السامية، وتعاليمه السمحة، ومع هدي نبي الإسلام الذي أرسله الله رحمة للعالمين؟

أفكار التطرف هذه لم تغب عن الساحة على مر القرون المتعاقبة، ولكنها كانت تغيب حتى لا تكاد تذكر، ولكنها لا تلبث أن تعود لتزدهر وتطفو على السطح، كالمرض الخبيث، متى توافرت لها الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية المناسبة، لتتصدر المشهد العام، وتعمل على تنفيذ ما تعتقده أمراً بالمعروف ونهياً عن المنكر.

التطرف الديني

ولاشك في أن التطرف الديني الذي يقود إلى ممارسة العنف ليس أمراً مقصوراً على

ـــــرف في المنطقـــــة

ـــــة والأيدلوجيـــات السياســـــة

أدعياء الإسلام أو من يدّعون التمسك به، بل هو ظاهرة عرفتها الديانات السماوية الأخرى، لا بل عرفتها كذلك الأيدلوجيات السياسية التي شهدتها أوروبا، والتي أدت إلى نشوب حروب أسفرت عن مقتل مئات الملايين من البشر.

موروث ثقافي

ولاشك في أن التطرف الديني العنيف لدى المجتمعات العربية والإسلامية موروث ثقافي سلبي ورثته ضمن ما ورثت عبر التاريخ، ومع أنه كان موجوداً على مر الزمان، لكنه كان هامشياً لا تأثير له في المجرى العام للأحداث السياسية والاقتصادية، إلا أن الصدمة الحضارية التي حدثت للعالم الإسلامي في علاقته مع الغرب، واستعماره لكثير من بلاد المسلمين، وانتشار مظاهر الحياة الحديثة، وحدوث تغيرات واسعة في الثقافة والسلوك للحيلولة دون ظهور جماعات وخطباء يحرّضون ويكفّرون ويهاجمون مظاهر الحياة المعاصرة كافة، ويرفضون كل النظم القائمة، باعتبارها بدعة من بدع الغرب الكافر؛ كل ذلك أدى إلى بروز تلك الظاهرة على الساحة من جديد.

> التطرف باختصار هو تعصب لفكرة يتضمن رفض مناقشتها، بل واتهام مخالفيها أو تكفيرهم.

الموجة الأخيرة من التطرف في المنطقة كانت قد بدأت مع ممارسات جماعة الإخوان المسلمين في مصر، التي خرج من تزاوجها مع التيار السلفي ما عرف بالسلفية الجهادية، والتي تبلورت خلال حرب أفغانستان في ظهور تنظيم القاعدة، وكل فروع السلفية الجهادية الأخرى. لكن أحداث ما عرف بـ"الربيع العربي"، وانتشار الفوضى السياسية التي أعقبت سقوط عدد من الأنظمة العربية، منحت هذه التنظيمات فرصة ذهبية للانتشار في هذه الدول، بل وحتى الوصول إلى كراسي الحكم، كما حدث في مصر وتونس، لتبدأ مرحلة جديدة من تطور حالة التطرف

في المنطقة.

ويعبر التطرف عن ذاته، عادة، إما من خلال شخصيات تدّعي المعرفة بالدين وتفسره وفق هواها، أو من خلال جماعات متطرفة، أو حتى من خلال دول إذا نجحت هذه الجماعات في السيطرة على السلطة فيها.

والتطرف باختصار هو تعصب لفكرة يتضمن رفض مناقشتها، بل واتهام مخالفيها أو تكفيرهم، وقد يكون متجسداً في الشكل؛ كاللبس أو بعض الرموز أو الشعارات، وقد يكون متجسداً كذلك في الموقف الذي يمثله القائد أو التنظيم. فإذا ألبس كل هذا أفكار الولاء والبراء الديني، كما هو الحال في فكر معظم الجماعات الإسلاموية، فإن التطرف يصبح ديناً جديداً محرَّفاً.

تستمد كذلك ظاهرة التطرف جذورها من العقل التقليدي، وطريقة التفكير وفكر الأزمة، والمُطلَقات (جمع مُطْلَق)، ولاشك في أن البيئة الاجتماعية ذات الطبيعة المغلقة غير المتسامحة أو غير المنفتحة، تعتبر بيئة خصبة لنمو مثل هذه الأمراض أو الانحرافات، ومنها التطرف؛ لأن الجذور الحقيقية موجودة في النفس الإنسانية، ومرجعية الشخص الثقافية هي التي من الممكن التعامل معها إما بيُسر وانفتاح أو بتشدد وتعصب؛ أي أن البيئة الاجتماعية مع البيئة العقلية قد تشُدّان الفكرة باتجاهاتها القصوى؛ فتترك المنطقة الوسط لتشدّ إلى أحد الطرفين؛ فإما منتهى التساهل أو منتهى التطرف.

لا يمكن التصدي للتطرف ومكافحة الإرهاب من دون تسمية الأشياء بأسمائها، وتخطّي الخلافات السياسية بين دول المنطقة، والحيلولة دون عملية الاستثمار في الإرهاب وتسخيره من أجل تحقيق مصالح بعض الدول

الإعتدال والتسامح

وهذا الواقع يستوجب على قوى الاعتدال والتسامح أن تواجه هذا الفكر المأزوم؛ لأن مواجهة الفكر لا تكون إلا بالفكر الذي يفنده ويعريه ويجرده من أسلحته، التي يحاول بها تضليل الناس وجرهم خلف موكبه، وهذا هو وحده الكفيل بهزيمة الفكر المتطرف وانحسار تيار التشدد إلى حيث لا يكون له أي تأثير فاعل.

إن مستقبل الموجة الحالية من التطرف في المنطقة العربية محكوم بالحائط المسدود أمام هذه الظاهرة الشاذة، التي تحمل في طياتها بذور فنائها. ولكن الزمن الذي تحتاجه هذه الموجة للانحسار، وربما التلاشي، يتوقف على عوامل عدة يأتي في

مقدمتها المواجهة الفكرية والثقافية بالدرجة الأولى، التي تشارك فيها بفاعلية ووعي كل القوى الحية في الأمة من مفكرين ومثقفين ورجال دين وهيئات ومؤسسات؛ لتعرية هذه الظاهرة وكشف أوراقها وفضح مراميها، وأهداف القوى والأطراف التي تقف خلفها.

الأوضاع العربية

ولاشك في أن هذه الموجة من التطرف قد تغذت على الأوضاع المضطربة في العراق والأزمة السورية والأزمة الليبية والأزمة اليمنية؛ فأصبح للإرهاب أربع بؤر رئيسة يستمد منها مقومات بقائه، وخصوصاً أن الأوضاع السياسية المرتبطة بهذه الأزمات قد شهدت خلطاً للأوراق، ودخول أطراف إقليمية ودولية على الخط لدعم التنظيمات الإرهابية والاستثمار فيها لتحقيق مصالح آنية.

ومن هذا المنطلق لا يمكن التصدي للتطرف ومكافحة الإرهاب من دون تسمية الأشياء بأسمائها، وتخطّي الخلافات السياسية بين دول المنطقة، والحيلولة دون عملية الاستثمار في الإرهاب وتسخيره من أجل تحقيق مصالح بعض الدول.. وإلا؛ فإن ذلك يقف على قدم المساواة تماماً في الجرم مع التنظيمات الإرهابية التي تستغل الدين وتسخّره لتحقيق أهدافها الخبيثة.

ولاشك في أن العمل على إيجاد حل سياسي للأزمة السورية، بل العمل على دعم الحكومة السورية وجيشها في حربها على التنظيمات الإرهابية، كما هو الحال بالنسبة للدعم الذي تتلقاه الحكومة العراقية في حربها على داعش، من شأن ذلك كله الإسراع في دحر الإرهاب في هاتين الدولتين ودرء خطره عن بقية دول المنطقة.

كذلك، فإن تشجيع الأطراف اليمنية على الحوار والتفاهم على فترة للحكم الانتقالي، وخارطة طريق متفق عليها بين كل القوى السياسية، سوف يسد باباً من أبواب الخطر المتمثل في تنظيم القاعدة في جزيرة العرب، وبنفس المنطق يمكن التعامل فيما يخص الأزمة الليبية، وإن كانت أقل خطراً على الجزيرة العربية من الحالات السابقة.

كان تنظيم القاعدة قد انحسر خلال السنوات الأخيرة، ولكنه انتعش مع أحداث الربيع العربي، بعد أن كان قد شهد نفخاً وتضخيماً من قبل أطراف كثيرة، خصوصاً بعد هجمات سبتمبر2001، وارتبط بمتغيرات سياسية وأمنية وحروب في أماكن متعددة، وصار الحديث عن القاعدة، وكأنها شبح جبار يتحرك في جميع أنحاء العالم، من أجل تبرير تلك الحروب والمصالح السياسية.

ولاشك في أن تنظيم داعش الإرهابي، الذي يعدّ اليوم رأس التطرف، سيكون مصيره الاندحار والانحسار، مهما زادت قوته في العدد والعدة والأموال؛ لأنه يحمل عوامل نحره وانتحاره هو ومن يقف وراءه، برغم الضحايا الذين قد يسقطون حتى ذلك الحين.

حركة داعش حركة هدم في الحاضر لا من أجل بناء مستقبل أفضل لشعوب المنطقة؛ فهي بفكرها وممارساتها ستجعل مناصريها قبل خصومها أول من يحاربها، وقد رأينا كيف أن قوات داعش، وجبهة النصرة، وغيرها من المنظمات المتطرفة تتواجه فيما بينها، وتتقاتل، ويقضي بعضها على بعض في أكثر من منطقة في سوريا.

فهذا التنظيم - كتنظيم القاعدة - يسير ضد حركة التاريخ والمنطق والعقل، ولا يتناقض مع مصالح شعوب المنطقة فحسب، بل مع المبادئ التي ترتكز عليها الإنسانية، والجنس البشري، الذي سبق له أن قذف بمثل هذه الحركات في مزابل التاريخ، رغم المعاناة التي لحقت به.

توظيف اللغة في الاستراتيجية الإعلامية

«الاستراتيجية الإعلامية الإيرانية نموذجاً»

يأتي الإعلام بوصفه إحدى الركائز المهمة التي تعتمد عليها الأنظمة والحكومات في تنفيذ سياساتها، سواء الداخلية أو الخارجية، حيث تكمن أهمية الإعلام في دوره الحاسم في تكوين المعرفة. أما خطورته فتتمثل في إمكانية توظيف المعرفة لخدمة سلطة ما، وتبليغ هذه المعرفة عن طريق التأثير والإغراء، بهدف قولبة رأي المتلقي ودفعه نحو سلوك مبرمج. هذا الأمر يدفع بدوره إلى إفراد مساحة مهمة لوضع خطط استراتيجية إعلامية تأتي بدورها في عدة سياقات، ولاسيما الإعلام السياسي الذي يلعب الخطاب فيه دوراً مهماً يدفع إلى ضرورة الذهاب عميقاً في تحليله وفهم معانيه ودلالاته؛ للتوصل إلى المعنى الحقيقي من ذلك الخطاب وجوانبه المختلفة.

بقلم :

د. سلطان محمد النعيمي

أكاديمي خبير الشؤون الإيرانية

وحين يتم إسقاط هذا الأمر على الاستراتيجية الإعلامية الإيرانية، يلاحظ المتتبع لوسائل الإعلام في إيران توظيف النظام الإيراني لها لنقل رسالته على الساحتين الداخلية والخارجية. ويعد توظيف اللغة وانتقاء المصطلحات والعبارات التي تخدم تلك الاستراتيجية أمراً مهماً؛ لما له من إسقاطات تخدم توجهات هذا النظام، وهو ما تتناوله هذه الدراسة.

الإعلام وتوظيف الأيديولوجية

كما أسلفنا القول يلعب الإعلام دوره المهم

والبالغ في سياسات الدول واستراتيجياتها؛ وهو ما يدفع به ليكون ساحة تصب السلطة الحاكمة اهتمامها الكبير فيها. وحين تكون هذه السلطة ذات طابع أيديولوجي، فإنها تسعى لتعزيز هذا الأمر، سواء أكان داخلياً أم خارجياً. وتأتي الدعاية بدورها في هذا الاتجاه لتحقيق هدف مهم متمثل في تغيير استجابة المستقبل بالشكل الذي ابتغته الرسالة الدعائية، والتي حاول المرسل من خلالها أن يصل إلى الاستجابة التي توخاها. إن الدعاية أداة للإقناع السياسي والأيديولوجي، والتي يتجلى خطرها في تشويه اللغة الإعلامية القولية، وفرض رأي معين على المتلقي. ويأتي الإعلام السياسي، ومن ورائه الخطاب السياسي، ليشكلا الأداة الفاعلة في تلك الدعاية، التي تسوق بدورها لتلك الأيديولوجية وللرسائل المراد توصيلها.

الإعلام والخطاب السياسي

هناك العديد من العوامل الدافعة بالخطاب أن يكون أداة ووسيلة لتوظيفه في الاستراتيجية الإعلامية؛ ومن هنا يتجلى الخطاب السياسي في وسائل الإعلام، حيث «يلتبس هذا الخطاب بالسياسة ويتم تحويل وجهة أجندته التي من المفروض أن تكون عاكسة للواقع قدر المستطاع ومعبرة عن اهتمام الرأي العام، فيصبح الإعلام بذلك ناطقاً بالأجندة السياسية ومروجاً لأيديولوجية معينة؛ ويتم ذلك غالباً بسبب الضغوطات السياسية". هذا الأمر تنعكس آثاره على المتلقي الذي يكون هدفاً للخطاب السياسي بقصد تغيير ميوله أو ترسيخ معتقده وفق ما يتوافق مع استراتيجية وأيديولوجية النظام أو السلطة الحاكمة.

يأخذنا ما تقدم إلى عملية الربط بين الخطاب السياسي والأدوات المستخدمة فيه ولاسيما اللغة، حيث يرى الدكتور عبدالسلام المسدي أن «السياسة واللغة قرينان متلازمان، وليس من قول في السياسة إلا خلفه فعل سياسي". هذا الفعل السياسي يسير في توظيفه للغة إلى استخدامها في وسائل الإعلام بالصورة التي تخدم توجهاته. و«تكمن قوة وسائل الإعلام ونجاعتها في كونها وسيطاً لوسيط أخطر منها، وهو الكلمة والصورة ومجمل العلامات التي أنتجها الإنسان للتواصل».إذاً يصبح تحليل الخطاب أمراً مُلحاً في سبيل معرفة الرسالة الحقيقية المراد إيصالها للمتلقي؛ فتحليل الخطاب ليس تفسيراً معجمياً للألفاظ؛ وإنما الذهاب إلى ما هو أبعد من ذلك، للبحث عن مغزى الكلام، والأهداف النهائية له. فالخطاب، كما يراه محمد عابد الجابري، أنه «مجموعة من النصوص لها جانبان، ما يقدمه المرسل وهو الخطاب، وما يصل المتلقي وهو التأويل".

التأويل وأهميته في تحليل الخطاب

لا شك في أن التأويل يتعدد، ولا يمكن الاتفاق حول المعنى الذي يرمي له المؤلف أو المتحدث، لكن عوامل من قبيل دراسة شخصية الكاتب وميوله، وكذلك وسيلة الإعلام، وسياق الاستراتيجية العامة للدولة بعينها – كلها عوامل تساهم في الوصول إلى تأويل أقرب، مع عدم إنكار ميول المتلقي وتأثره. يشير "جي براون" إلى العوامل التي تساعد المحلل على تحليل الخطاب قائلاً «تختلف توقعاتك عن اللغة التي ستستعمل شكلاً ومضموناً باختلاف معرفتك بالمتكلم، وكذلك باختلاف المتلقي. فإذا أضفت معرفتك بالموضوع المتحدَّث

عنه، وهو ما يسمى محور الحدث، فإن توقعاتك ستكون أكثر دقة، وإذا أضفت على ذلك معرفة الظرف – أي السياق الزمني والمكاني للحدث – فإن توقعاتك ستكون أكثر دقة وتحديداً".

دور السياق في تحليل الخطاب

للسياق الزماني والمكاني واللغوي تأثيره بوضوح على الخطاب ومخرجاته؛ ولذا فإنه «من غير الممكن فك رموز خطاب سياسي وملامسة مضامينه الفعلية إلا ضمن السياق العام لذلك الخطاب، سواء في بعده النظري الأيديولوجي أو في حمولته الاجتماعية والسياسية والثقافية، بحيث تتخذ التعابير اللفظية الواحدة دلالات متباينة، وربما متناقضة من خطاب إلى آخر».

وقبل الخوض في طرح بعض الأمثلة لذلك التوظيف اللغوي في الاستراتيجية الإعلامية الإيرانية في النظام الحالي نستعرض بعض الملامح العامة للشخصية الإيرانية ومؤثرات الأيديولوجية ومختلف السياقات.

ملامح عامة للشخصية الإيرانية

تنطلق الشخصية الإيرانية في نظرتها للمنطقة والعالم استناداً إلى الموروث التاريخي والثقافي وكذلك المذهبي. فالمتتبع للشأن الإيراني يلاحظ أن هناك قواسم مشتركة للشخصية الإيرانية على اختلاف تباينها الفكري وميولها السياسية؛ فمسألة العمق التاريخي والتأثير الإيراني ونفوذه في المنطقة أمر متأصل في هذه الشخصية، ولكن يبقى الفرق في مسألة نقل هذا الأمر إلى حيزه العملي، وما هي الأدوات المتاحة لتنفيذ ذلك. هذا الأمر لاشك كان له تأثيره على الإعلام والخطاب السياسي في إيران؛ ففي الوقت الذي ارتبط فيه الشاه محمد رضا بهلوي، فترة الدولة البهلوية (1925 1979-م)، بعلاقات دبلوماسية قوية مع الولايات المتحدة وإسرائيل، جاء الأمر مغايراً تماماً بعد سقوطه وظهور نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وبتحول تلك العلاقات من علاقات دبلوماسية إلى مواجهة، انعكس ذلك بوضوح في الإعلام والخطاب السياسي؛ فظهرت عبارات من قبيل "الشيطان الأكبر" (شيطان بزرگ) في توصيف الولايات المتحدة الأمريكية.

ولما كان للأيديولوجية أثرها في عملية تحليل الخطاب السياسي، فإنه يمكن ملاحظة تأثير أيديولوجية التيار الديني الحاكم في إيران على الخطاب السياسي والإعلام الإيراني. هذه الأيديولوجية التي يمكن أن نستشفها ونتتبع تأثيرها، بدءاً من مؤسسات النظام الإيراني، مروراً بمبادئ السياسة الخارجية الإيرانية، وليس انتهاءً بالتصريحات والخطابات السياسية لمسؤولي النظام الإيراني – قد دفعت بأن يكون لهذا النظام منطلقاته الخاصة والمتباينة عن النظام البهلوي في استمرار تحقيق النفوذ الإيراني في المنطقة، مشبعة بالمرتكز التاريخي الدافع للشخصية الإيرانية، لتحقيق ذلك الأمر. فجاء التوجه الديني المرتكز على المذهب الشيعي الإثناعشري أيديولوجية مضافة إلى الخطاب السياسي الإيراني. وسار توظيف اللغة في الاستراتيجية الإعلامية الإيرانية نابعاً من الموروث الثقافي والتاريخي، وكذلك من الأيديولوجية الدينية، وهو ما سيتضح من

خلال تناول بعض الأمثلة على ذلك التوظيف.

نماذج لتوظيف اللغة في الاستراتيجية الإعلامية الإيرانية

نطرح هنا نماذج لذلك التوظيف في الاستراتيجية الإعلامية الإيرانية

أولاً: داخلياً

ما إن سيطر التيار الديني على المشهد السياسي بعد ثورة عام 1979م حتى سار قُدماً في سبيل تحقيق مزيد من الهيمنة عبر فرض أيديولوجيته على النظام الآتي؛ ولذا تجلى مصطلح "إسلامي" في مختلف النواحي سعياً لتأصيل الأيديولوجية الإسلامية التي يستند إليها هذا التيار.

إن المتمعن لمسمى النظام البديل للنظام الملكي - فترة الشاه - أي "الجمهورية الإسلامية الإيرانية" (جمهوري إسلامي إيران) يدرك أن إضفاء صفة إسلامي على شكل النظام (الجمهورية) بدلاً من إيران، يأتي من منطلق سعي التيار الديني للحيلولة دون صعود التيارين الليبرالي واليساري، وعدم إعطاء مساحة لظهور أيديولوجيتهما في النظام البديل للشاه.

وما إن تم إعلان النظام البديل لنظام الشاه حتى بدأ مصطلح "إسلامي" ينتشر ليشمل العديد من المؤسسات، بعد أن تم تأصيل نظام الجمهورية الإسلامية في الدستور. فبعد أن كان يطلق على البرلمان الإيراني مسمى "المجلس الوطني" (مجلس ملي) أصبح يطلق عليه مسمى "مجلس الشورى الإسلامي" (مجلس شوراي إسلامي).

كما يمكن الإشارة أيضاً إلى بعض المصطلحات ذات البعد الديني من قبيل "الجهاد" حيث أطلق على وزارة الزراعة في إيران مسمى "وزارة الجهاد الزراعي" (وزارت جهاد كشاورزي) و«وزارة جهاد التعمير» (وزارت جهاد سازندگي) كما أطلق المرشد الإيراني على السنة الإيرانية الحالية 1393هـ.ش (بدأت في 21 مارس 2014 وتنتهي في 20 مارس 2015م)

> تنطلق الشخصية الإيرانية في نظرتها للمنطقة والعالم استناداً إلى الموروث التاريخي والثقافي وكذلك المذهبي

"

شعار "الاقتصاد والثقافة بهمة وطنية وإدارة جهادية" (اقتصاد، فرهنگ با عزم ملي ومديريت جهاد). ويلاحظ المتتبع للشأن الإيراني كيف غصّت وسائل الإعلام بعد إعلان هذا الشعار بتعليقات وتحليلات سارت نحو عرض هذا الشعار وما يرمي إليه المرشد الإيراني.

ويأتي مصطلح "الاقتصاد المقاوم" (اقتصاد مقاومتي) بوصفه أحد المصطلحات المهمة في الاستراتيجية الإعلامية الإيرانية؛ فبعد فرض العقوبات تلو الأخرى على النظام الإيراني نتيجة برنامجه النووي وملف حقوق الإنسان وبرنامجه الصاروخي وغيره، طرح النظام الإيراني مصطلح الاقتصاد المقاوم بوصفه الأداة القوية في مواجهة تلك العقوبات، حيث يرى عباس قائد رحمت، عضو اللجنة الاجتماعية في البرلمان الإيراني، أن الاقتصاد المقاوم هو الطريق للخروج من العقوبات الظالمة.

ثانياً: إقليمياً

لقراءة الخطاب السياسي وتوظيف اللغة في شقه الإقليمي، ينبغي بدايةً قراءة المنظور الإيراني للمنطقة الذي ينطلق من اعتبار أن إيران تأتي بوصفها القوة الإقليمية الكبرى في المنطقة، وهو ما يجعل النظام الإيراني يطرح على الدوام فكرة «الأمن الجماعي» الذي يجب أن يكون رهناً بالدول المطلة على الخليج العربي. وهناك العديد من التصريحات الإيرانية، سواء العسكرية أو السياسية، التي تشير إلى أن إيران هي القوة الكبرى في منطقة الخليج؛ ومن ثم تأتي ضرورة مشاركتها بل وقيادتها لأي ترتيبات أمنية للمنطقة. هذه النظرة لا تخلو من النبرة الاستعلائية واستدعاء التاريخ فترة الإمبراطورية الفارسية، ولم يكن تصريح مستشار المرشد الإيراني للشؤون العسكرية وقائد الحرس الثوري السابق، رحيم صفوي، حين قال «إن نفوذ إيران قد تجاوز العراق

وسوريا لتصل حدود إيران إلى البحر المتوسط وهذه هي المرة الثالثة التي نصل إليه"، إلا مصداقاً لهذا الأمر.

وحين نستعرض بعض الأمثلة لتوظيف اللغة، فإن أول ما يتبادر إلى الذهن هو التركيز على إطلاق مسمى "الخليج الفارسي" (خليج فارس) على الخليج العربي لما له من اعتبارات مهمة جداً لدى الشخصية الإيرانية، حيث لا يتوقف الأمر عند ذلك المسمى، بل يأتي بوصفه انطلاقة لرؤية منطقة الخليج بأسرها؛ يقول حبيب الله سياري، قائد القوات البحرية التابعة للجيش النظامي: "الخليج هو فارسي على الدوام، وسيظل كذلك للأبد"2؛ إذاً فمسألة تسمية الخليج بـ"الخليج الفارسي" تسير إلى ما هو أبعد من مجرد هذه التسمية لتلامس الحضور والنفوذ الإيراني في المنطقة.

كما دأب الإعلام الإيراني على استخدام لفظ "أعراب" بدلاً من "عرب" في وصفه لدول الخليج العربي في العديد من المناسبات، ويمكن أن يلاحظ المتتبع استخدام الإعلام الإيراني لهذا اللفظ بصورة مكثفة مع ظهور تزايد الضغوط على النظام الإيراني؛ فمثلاً جاء الموقع الإلكتروني "إيران ديبلوماسي" بالعنوان التالي "أعراب الخليج الفارسي يرحبون بالاتفاق الأمريكي الإيراني"3. إن دلالة لفظ «أعراب» تأتي من منطلقين من منظور النظام الإيراني والنظرة الاستعلائية

> سار توظيف اللغة في الاستراتيجية الإعلامية الإيرانية نابعاً من الموروث الثقافي والتاريخي، وكذلك من الأيديولوجية الدينية

للشخصية الإيرانية؛ فالمنطلق الأول يأتي من اعتبار أن شعوب هذه الدول هم من سكان البادية غير المتحضرين، وهي نظرة لا يمكن أن تكون مغيبة عن استدعاء التاريخ وقت الإمبراطورية الفارسية. أما المنطلق الثاني فيأتي من الآية القرآنية «الْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا» سورة التوبة الآية 97.

ومن المصطلحات الأخرى التي تؤكد استمرار النظام الإيراني وإعلامه في توجهاته غير الإيجابية، مسمى "المشيخة" (شيخ نشين) وهو مصطلح كان يطلق قبل استقلال دول الخليج وظهورها كدول معترف بها دولياً، ولكن يستمر الإعلام الإيراني في استدعاء مثل هذه المصطلحات، في دلالة على نوع من التصغير لهذه الدول، والأنظمة القائمة عليها، التي يصفها كذلك النظام الإيراني في بعض الأحيان بـ"الأنظمة الرجعية". كما تظهر مصطلحات أخرى من قبيل «النظام الخليفي» نسبة إلى عائلة "آل خليفة" الحاكمة في مملكة البحرين، ومحاولة الإعلام الإيراني وصف ذلك الحكم بأنه لا يمثل الشعب، وإنما يمثل هذه الأسرة فحسب. ولذا يدعم الإعلام الإيراني هذا التوجه ومحاولة نزع الشرعية من هذا النظام بتوظيفه للغة. فعوضاً عن تسمية «قوات الأمن والشرطة لمملكة البحرين» يستخدم "ضباط أمن آل خليفة" وتعنون وكالة أنباء مهر أيضاً "آخر خطوات كيان آل خليفة ضد العلماء والزعماء الدينيين البحرينيين" (وكذلك "قوات الكيان البحريني". ونلاحظ هنا استخدامه مصطلح "كيان" (رژيم) بدلاً من نظام، وهو مصطلح لا يفتأ النظام الإيراني يستخدمه للدلالة على عدم اعترافه بالنظام القائم، مثل "الكيان الإسرائيلي» (رژيم صهيونيستي)، وكذلك "كيان مبارك" (رژيم مبارك) ، في إشارة إلى فترة حكم "محمد حسني مبارك" لمصر. ولعل الموقف الإيراني من مملكة البحرين واستمرار التدخلات الإيرانية في شؤون هذه المملكة، وإدعاءات مدير التفتيش في مكتب المرشد الإيراني ورئيس البرلمان الأسبق، ناطق نوري، بأن البحرين هي المحافظة الرابعة عشرة لإيران، يوضح الأسباب الكامنة وراء استخدام الإعلام الإيراني لهذا المسمى.

هذا الأمر دفع بوسائل الإعلام الإيرانية والمسؤولين في إيران، إلى وصف تواجد قوات "درع الجزيرة" في مملكة البحرين على أنه "احتلال" (إشغال)؛ يقول في ذلك رئيس لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في البرلمان، علاء الدين بروجردي: "تعتبر السعودية محتلاً (اشغالگر) ويجب أن تغادر الأراضي البحرينية في أسرع وقت"4.

ويتجلى على المستوى الإقليمي كذلك مصطلح "الصحوة الإسلامية" (پيداري إسلامي) وهو المسمى البديل لما يُعرف بـ"ثورات الربيع العربي" لدى النظام الإيراني الذي ربط تلك الثورات بالثورة الإيرانية عام 1979م، واعتبار أن هذه الثورات، أو كما يطلق عليها النظام الإيراني، الصحوات، قد استلهمت فكرها من مفجر الثورة الإيرانية آية الله

الخميني. يقول وزير الخارجية السابق، علي أكبر صالحي: "طريق الإمام الخميني نموذجاً للصحوة الإسلامية". هذا الأمر بدوره يقودنا إلى ما يُعرف بـ"محور المقاومة" (محور مقاومت) والذي يضم بالإضافة إلى إيران واعتبارها مركز هذا المحور، كلاً من سوريا وحزب الله وبعض التنظيمات الفلسطينية، مثل حركتي حماس والجهاد الإسلامي، والذي يقف - كما يسوق له النظام الإيراني - في مواجهة الاستكبار العالمي وإسرائيل؛ حيث يمثل التسويق لهذا المصطلح أمراً في غاية الأهمية للنظام الإيراني، الذي يجعله على الدوام حاضراً في هذه المنطقة وممارساً لدوره وتأثيره، من منطلق إسلامي؛ ولذا يرى مساعد الرئيس الإيراني أن "دعم إيران لمحور المقاومة إحدى الخطوات الرئيسية لإيران"5. ومن المصطلحات الأخرى الدارجة في الخطاب السياسي الإيراني مصطلح "الإسلام المحمدي الخالص" (إسلام ناب محمدي) في مقابل "الإسلام الأمريكي" (إسلام أمريكايي)، وكذلك "التشيع الإنجليزي" (تشيع انالیسد) و«التسنن الأمريكي» (تسنن أمريكايي)، حيث قال أحد نواب البرلمان الإيراني: "إن التشيع الإنجليزي والتسنن الأمريكي يؤديان إلى تفريق الأمة الإسلامية"6. بل يذهب الإعلام الإيراني

> وظف النظام الإيراني الخطاب السياسي ووسائل الإعلام بالصورة التي تؤدي إلى إلغاء خصومه في الداخل وتوسيع نفوذه في الخارج

ومسؤولو النظام الإيراني إلى أبعد من ذلك عن طريق ربط الجماعات الإرهابية، ولاسيما داعش والفكر الإرهابي بالفكر الوهابي وبالتالي بالمملكة العربية السعودية، واتهامها بدعم الإرهاب، في حين أن السعودية قد عانت ولا تزال من الإرهاب وهجماته. يقول المرجع الديني آية الله جعفر سبحاني «إن جذور داعش تعود إلى الوهابية، وإن ثقافة القتل التي تميز هذه الزمرة لا علاقة لها بالإسلام".

الخاتمة

يتضح مما تقدم كيف وظف النظام الإيراني الخطاب السياسي ووسائل الإعلام بالصورة التي تؤدي إلى إلغاء خصومه في الداخل وتوسيع نفوذه في الخارج، وهو ما أظهر معه الأيديولوجية التي استند إليها التيار الديني ولا يزال في سيطرته على السلطة؛ فأخذ بمصطلحات من قبيل «المنافقين» و«الفتنة» و«التيار المنحرف» لإلغاء خصومه في الداخل. وسار بهذه الأيديولوجية في المنطقة لتحقيق النفوذ، سواء عن طريق طرح قضايا يجتمع عليها المسلمون كافة مثل القضية الفلسطينية، أو تضييق هذا الأمر بحيث يظهر هذا النظام بوصفه راعياً لشيعة العالم في المنطقة، كما يتجلى السياق الزمني والظرفي للخطاب السياسي بصورة واضحة في الاستراتيجية الإعلامية التي تستغل المناسبات ليتجلى خلالها التكرار الدعائي والأسلوب الهجومي ضد الخصوم، كما يبدو بوضوح كيف يستغل واضع الاستراتيجية الإعلامية الإيرانية المناسبات والأحداث لإبرازها وتوظيفها بما يخدم مصلحة النظام الإيراني. ولعل تنامي ظاهرة الإرهاب مع تنامي قوة داعش وكيف استغلها الإعلام الإيراني في إظهار إيران بوصفها من أوائل الدول التي حاربت هذه التنظيمات وساهمت في تراجع نفوذ داعش في العراق - لعل ذلك يعطي مؤشراً على مدى استغلال النظام الإيراني لمثل هذه الأحداث من أجل توظيف الإعلام والخطاب السياسي في خدمة استراتيجيته العامة، بما يحقق له مزيداً من النفوذ والقبول، سواء على المستوى الداخلي أو الإقليمي والدولي.

تنامي الـدور الإقليمي والدولـي لدولـة الإمـــارات

بقـــيادة خليفـــة : الإمـــارات نمـــوذجـاً في تفاعل الثقـافـات والتعـــــايش الس

خلال السنوات الأخيرة، غدت السياسة الخارجية الإماراتية تتسم بالديناميكية والفعالية على الساحتين الإقليمية والدولية، وأصبحت دولة الإمارات رقماً صعباً في المعادلة الإقليمية، ومحوراً من محاور التحرك العالمي تجاه قضايا عدة، وعلى رأسها الملف النووي الإيراني ومكافحة الإرهاب الدولي. فقد شهدت دولة الإمارات العربية المتحدة بقيادة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة القائد الأعلى للقوات المسلحة انفتاحاً واسعاً على العالم الخارجي، من أهم مؤشراته توسع علاقاتها الدبلوماسية لتشمل 190 دولة، وأكثر من 52 منظمة دولية في القارات الست.

وأفضت هذه السياسة المنفتحة إلى تعزيز المكانة الدولية لدولة الإمارات. ويتجسد هذا في اختيارها لاستضافة الفعّاليات العالمية الكبرى، مثل معرض الدفاع الدولي (آيدكس) ومعرض دبي للطيران، ومعرض إكسبو 2020، واختيارها مقراً للمنظمات الدولية (الوكالة الدولية للطاقة المتجددة/ آيرينا) في سابقة هي الأولى من نوعها لدولة جنوبية. وفي السياق ذاته، فإنّ جواز السفر الإماراتي أصبح من أقوى جوازات السفر في العالم؛ حيث يمكن لمواطنيها السفر إلى 72 دولة من دون تأشيرة. وفي خطوة غير مسبوقة عربياً، وافق الاتحاد الأوروبي على إعفاء دولة الإمارات من تأشيرة الدخول إلى دول منطقة «شنغن»، حيث سيكون بإمكان مواطنيها السفر إلى 34 دولة أوروبية، وحرية السفر والتنقل في دول الاتحاد.

ويلاحظ أنّ الانفتاح الذي تتسُم به السياسة الخارجية لدولة الإمارات يحدده، ويتواكب معه سلوك خارجي متوازن إزاء الفاعلين والقضايا على المستوى الدولي. وتعد سمة التوازن تلك سر نجاح السياسة الخارجية الإماراتية، وأحد أهم عناصر قوتها.

فعلى المستوى العربي، يُركن إلى دولة الإمارات، سواء من خلال جاذبية نموذجها الاتحادي أو من خلال دورها في مجلس التعاون الخليجي أو من خلال التكتل الإقليمي الذي تقوده مع مصر والسعودية، في زيادة قدرة الأقطار العربية على احتواء التحديات والتهديدات الراهنة، والحفاظ على على تكاملها الوطني والإقليمي، والتمسك بهويتها العربية، والحؤول دون انقسام وتفكك النظام العربي.

المقدم ركن/
يوسف جمعه الحداد
رئيس تحرير مجلة درع الوطن

سلمـــــي والتسامـح الإنسـانـي

ففي العام 2011، شاركت الإمارات في قوات «درع الجزيرة»؛ لمساعدة البحرين، بناءً على طلبها، في تأمين المنشآت الاستراتيجية ومواجهة الاضطرابات الداخلية العنيفة التي أثارتها بعض قوى المعارضة المدعومة من الخارج. ولا يزال الجنود الإماراتيون يخدمون هناك. وقد أثبت التدخل العسكري الخليجي في البحرين نجاعته، وجاء متوافقاً مع ميثاق الأمم المتحدة، وتطبيقاً لاتفاقية الدفاع المشترك بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (ديسمبر 2000)، وترجمةً للسبب الأساسي لإنشاء «درع الجزيرة».

وفي نفس العام، انضمت الإمارات إلى قوة التدخّل الدولي في ليبيا بقيادة حلف شمالي الأطلنطي (الناتو) لمواجهة نظام معمر القذافي، وتطبيق منطقة الحظر الجوي فوق

ليبيا، التي تم تأسيسها بقرار مجلس الأمن رقم 1973. وكان تأييد الإمارات للقرار، ومشاركتها في الحملة الجوية ضد قوات القذافي عاملاً مهماً في تخفيف أي شك إقليمي بتدخل غربي جديد في العالم العربي، وتأمين دعم الجامعة العربية لهذا العمل. ومنذئذ، تمثل ليبيا محوراً مهماً من محاور الدور الإقليمي النشط لدولة الإمارات. ويتصل بذلك الدور الفعّال والحازم الذي تنتهجه دولة الإمارات تجاه الأزمة السورية. فمن ناحية، تدين الإمارات العنف الذي يرتكبه نظام بشار الأسد بحق شعبه. ومن ناحية أخرى، تدعم المعارضة السورية المعتدلة للمساهمة في إيجاد بديل لهذا النظام.

وكانت الإمارات من أولى الدول التي انضمت إلى الائتلاف الدولي بقيادة الولايات المتحدة لمواجهة تمدد تنظيم «داعش» الإرهابي في العراق وسوريا في سبتمبر 2014، من خلال تقديم تقدم الإمارات الدعم اللوجستي، والانخراط في الحملة الجوية ضد معاقل التنظيم الإرهابي هناك. وقد حظي الدور الذي قامت به المقاتلات الإماراتية في استهداف مواقع التنظيم بتقدير واسع من جانب الدول المشاركة في الائتلاف الدولي، فضلاً على الخبراء العسكريين والاستراتيجيين.

والواقع أنّ دولة الإمارات عضو فعّال في التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب والتطرف في

الإمارات عضو فعّال في التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب والتطرف في العالم

العالم، سواء من خلال المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، أو مشاركتها الإيجابية في العديد من الفعّاليات الدولية في هذا الخصوص، أبرزها قمة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة التي ترأسها الرئيس الأمريكي، باراك أوباما (24 سبتمبر 2014)؛ والاجتماع الإقليمي بجدة في 11 سبتمبر 2014. واتساقاً مع هذه السياسة الديناميكية والوقائية تجاه الإرهاب الدولي، أصدر مجلس الوزراء، في نوفمبر 2014، قائمةً بالجماعات والتنظيمات الإرهابية حول العالم. وفي خطابه أمام الدورة 69 للجمعية العامة للأمم المتحدة، دعا سمو الشيخ عبدالله بن زايد، وزير الخارجية، المجتمع الدولي إلى التعاون للتصدي لكافة الجماعات الإرهابية، واتخاذ تدابير شاملة لمحاربتها أينما كانت. وأكد سموه مجدداً التزام دولة الإمارات بالمشاركة الإيجابية على كافة المستويات لمكافحة الإرهاب والتطرف في العالم.

كما شاركت الإمارات في المجهود الدبلوماسي الخليجي لحلحلة الأزمة اليمنية، والذي أسفر عن المبادرة الخليجية في أبريل 2011. ومن ثم، أعلنت رفضها الانقلاب السياسي والدستوري الذي نفذه الحوثيون في اليمن منذ سبتمبر 2014، وانحيازها إلى جانب الشرعية الدستورية التي يمثلها الرئيس عبدربه منصور هادي وحكومته، ودعت إلى اتخاذ موقف حازم وعاجل يرفض تغيير الواقع بالعنف والقوة. ومن هذا المنطلق، شاركت دولة الإمارات في عملية «عاصفة الحزم» (26 مارس21- أبريل 2015)، ضمن ائتلاف خليجي-عربي، يضم دول مجلس التعاون، والسودان والأردن والمغرب، وبناءً على طلب الرئيس عبدربه منصور هادي؛ من أجل دعم الشرعية في اليمن، والحؤول دون سيطرة الحوثيين على سائر البلاد بعد تقدمهم نحو الجنوب، وفرملة التمدد الإيراني في العالم العربي. وكان المحور الإماراتي-السعودي- المصري وراء حشد دعم الدول العربية المشاركة في قمة شرم الشيخ لعملية الحزم. وتعتبر دولة الإمارات هي الدولة الثانية في هذه العملية من حيث قوة المشاركة والتأثير السياسي والعسكري. واستمرت هذه المشاركة بنفس القوة بعد تدشين عملية «إعادة الأمل»،

والانتقال إلى مرحلة جديدة بتوظيف قوات برية «خاصة» محدودة العدد لمساندة القوات الموالية للرئيس هادي في الدفاع عن عدن، وخلق واقع جديد على الأرض تستفيد منه دول التحالف العربي في مفاوضات التسوية السياسية للأزمة اليمنية.

كما قدمت دولة الإمارات دعماً «غير محدود» لإقرار الفكرة المصرية الخاصة بتشكيل قوة عسكرية عربية مشتركة، يكون الانضمام إليها اختيارياً؛ «لمواجهة التحديات وصيانة الأمن القومي العربي». وربما كان موقف الإمارات، وغيرها من دول مجلس التعاون، وراء إقرار تشكيل هذه القوة في قمة شرم الشيخ (28-29 مارس 2015).

واتخذت الإمارات موقفاً حازماً في دعمها لثورة يونيو 2013 في مصر ضد حكم جماعة الإخوان المسلمين، وقدمت الإمارات، ولا تزال تقدم لمصر دعماً سياسياً هائلاً (تبادل الزيارات على أعلى مستوى بين القيادات السياسية في البلدين) ودعماً اقتصادياً سخياً (وصلت قيمته إلى نحو 18 مليارات دولار)، ساهم مساهمةً كبيرة في الحؤول دون انهيار الاقتصاد المصري. ويتصل بذلك الدور القيادي الذي تتابعه دولة الإمارات، على الصعيدين الوطني والإقليمي، في التصدي لجماعات الإسلام السياسي في المنطقة، ومواجهة تسييس الدين أو استخدامه وسيلةً للعمل السياسي.

وعلى المستوى الدولي، ترمي دولة الإمارات بقيادة خليفة إلى شغل مكانة المحور العالمي Global Hub، الذي يصل بين مختلف الدول والثقافات والمؤسسات في أنحاء العالم المختلفة. وبالفعل، تحولت دولة الإمارات إلى حلقة وصل رئيسية تربط الإقليم بالعالم، فضلاً على تقديمها نموذجاً في تفاعل الثقافات والتعايش السلمي والتسامح الإنساني. كما عملت الإمارات على مدّ جسور إلى أوروبا، عن طريق تعيينها سفيراً لدى الاتحاد الأوروبي، وفتح أول مقر لبعثة عربية في مقر منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو). وتابعت القيادة الرشيدة تعميق

> قدمت الإمارات دعماً «غير محدود» لإقرار الفكرة الخاصة بتشكيل قوة عسكرية عربية مشتركة، يكون الانضمام إليها اختيارياً؛

شراكتها الاستراتيجية الرئيسية مع الولايات المتحدة، التي تمتد إلى المجالات الاقتصادية والسياسية والدفاعية؛ ما يجعل دولة الإمارات "حليفاً" لواشنطن خارج حلف الناتو، قريباً من علاقات الأخيرة مع اليابان أو كوريا الجنوبية، وهو رصيد كبير لدولة الإمارات.

وكانت مشاركة صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة في محادثات كامب ديفيد الشهر الجاري مايو 2015، بين دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة، دليلٌ على الاعتراف الدولي المتزايد بأهمية الدور الإماراتي لوضع حلول جماعية للمشكلات الإقليمية، والاعترافً الأمريكي بانتهاء سياساتها الأحادية في المنطقة وتأسيس شراكة إقليمية حقيقية مع دول المجلس. وجاءت قمة كامب ديفيد في ظل منعطف حاسم يمر بمنطقة الشرق الأوسط، مع تنامي قوة تنظيم "داعش"، وتواصل عملية "إعادة الأمل" والصراع المسلح في اليمن، ووجود دور إيراني ملموس في العراق وسوريا ولبنان، بما يُهدد الأمن القومي العربي عامة، والخليجي بصفة خاصة.

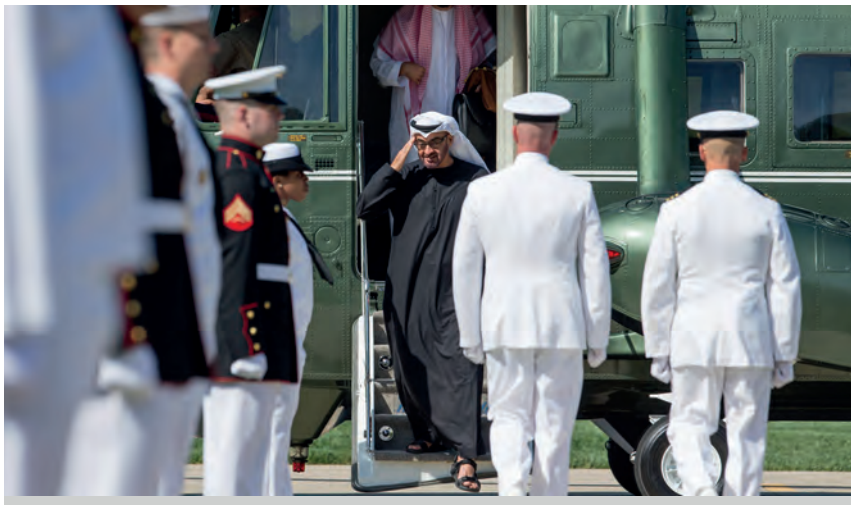

التنويع الإقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة

تعتبر صناديق الاستثمار السيادية المنصة الرئيسية لتنمية الموارد الاقتصادية

بقلم :

منصور بن محمد بن بطي آل حامد

دارس بكلية الدفاع الوطني

منذ نشأة إتحاد دولة الإمارات العربية المتحدة في العام 1971، كان الوضع الإقتصادي للدولة يرتكز على النفط والغاز. وفي هذه الأيام وتحت ظل القيادة الرشيدة لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة -حفظه الله - تتخذ الدولة خطوات حيوية نحو تنويع اقتصادها وزيادة مواردها من قطاعات اقتصادية مختلفة. وقد شهدت الدولة قفزة كبيرة في عمليات تحديث البنى التحتية وإنشاء شبكات الطرق السريعة ومرافق الخدمات الصحية واسعة النطاق بالإضافة إلى أنظمة الاتصال والتواصل المتطورة حتى أضحت دولة تقارن بمعايير الدول الأخرى المتقدمة في جميع أنحاء العالم .

يشير هذه المقال إلى أهمية التنويع الاقتصادي في الدولة، ويقدم الحقائق والبيانات التي توضح الحجم الحيوي لهذه المسألة، بالإضافة إلى معلومات حول التنويع الاقتصادي الذي تم تحقيقه، وتسليط الضوء على بعض الأفكار التي من الممكن أن تساعد في دفع عجلة التنويع الاقتصادي للوصول إلى الأهداف المرجوة. حيث أن أحد الأهداف الإستراتيجية للحكومة الاتحادية بحلول عام 2030 هو الوصول إلى نظام اقتصادي شامل ومستقل، متعدد الموارد ويتمتع بالمزيد من المهارة، ويرتكز على معرفة واسعة ليستحق أن يكون جزءاً من الأنظمة الاقتصادية الرائدة فى العالم أجمع. لقد كانت دولة الإمارات العربية المتحدة ومازالت رائدة في ابتكار وسائل اقتصادية من شأنها ضمان مستقبلها.

فعلى الرغم من كون اقتصادنا الوطني في طور النمو السريع وأن أداء الأعمال والانجازات هو أفضل بكثير من أي وقت مضى، إلا أن الاعتماد مازال كبيراً على التجارة الأساسية المتمثلة في النفط والغاز.

الإمارات تسعى جادة لتنويع مواردها الاقتصادية من أجل تحقيق هدفها المنشود نحو التنوع الاقتصادي

ويبقى الجانب الإيجابي موجوداً، فقد طرأ تحسن ملحوظ على القطاعات غير النفطية في الدولة ليصبح اقتصادنا ثاني أكبر اقتصاد عربي وتم تصنيفه مؤخراً ليحتل المركز السابع في أقوى الأنظمة الاقتصادية في آسيا.

وفي اطار جهود تنويع الاقتصاد فقد تم في عام 1976 إنشاء شركة أبوظبي للاستثمار لتشغيل وإدارة الفائض من عائدات النفط من خلال الاستثمار في الأصول ذات المخاطر المنخفضة من فئات مختلفة، حيث أضحت إحدى أكبر صناديق الاستثمار السيادية في العالم.

كما تم في العام 1973 تطوير شركة صناعات كأداة استثمارية أخرى تهدف الى تطوير الصناعات الثقيلة في إمارة أبوظبي. وتملك الشركة اليوم أصولاً تبلغ قيمتها 26.5 مليار درهم ويعمل بها أكثر من 15.000 موظف.

وفي العام 2002 تم تأسيس شركة مبادلة للتنمية بهدف تنويع استثمارات أبوظبي الخارجية وزيادة إمكانية تطوير وتنمية الإمارة لمساعدة الحكومة على تحقيق أهدافها الاجتماعية والاقتصادية. وتعمل الشركة بمثابة مستثمر فاعل في القطاعات والمناطق الجغرافية التي تتمتع بمستقبل واعد وعائدات فعلية، وتعمل بالشراكة مع مجموعة متنوعة من المؤسسات العالمية في قطاعات مثل الطيران، الرعاية الصحية، المعادن والتعدين، البنية التحتية، العقارات، الخدمات اللوجستية والنقل. وتعتبر مبادلة مساهماً في العديد من الشركات العالمية.

كما تم إنشاء شركة مصدر، وهي شركة تابعة لمبادلة، لتقود مشروع محطات الطاقة الشمسية (شمس – 1) في المنطقة الغربية من إمارة أبوظبي حيث يقوم هذا المشروع بإنتاج 100 ميجاوات من الكهرباء النظيفة الصديقة للبيئة. وتعتبر شركة مصدر أول مركز عالمي متكامل لحلول وابتكارات التكنولوجيا النظيفة. وتلعب مدينة مصدر دوراً هاماً كمركز تجاري يقدم للشركات مناخا يعمل على تشجيع الأصالة، وآفاق نمو الأعمال التجارية، وتعزيز تبادل المعلومات بين الأفراد ذوي المواهب، والاهتمامات في مجالات التكنولوجيا النظيفة والمؤسسات على حد سواء.

لذلك فإن الإمارات العربية المتحدة تسعى جادةً لتنويع مواردها الاقتصادية من أجل تحقيق هدفها المنشود نحو التنويع الاقتصادي وذلك من خلال الاستثمار في مشاريع التكنولوجيا النظيفة، والصناعات الثقيلة والخدمات وكذلك الإستثمارات الدولية في البترول، والأسواق العالمية، كما وتم تدشين استثمارات ضخمة على مستوى

البنى التحتية، والسياحة، والعقارات والضيافة. بالإضافة إلى توطيد الإرتباط مع الشركاء التجاريين الدوليين في العالم من الذين لعبوا دوراً رئيسياً كشريك تجاري مهم للدولة.

كما وتعمل هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة على تعزيز مكانة أبوظبي كوجهة سياحية مثالية حيث تهدف الدولة إلى جذب أكثر من 15 مليون سائح بحلول عام 2020 لتحسين عوائد الدخل من هذا القطاع وخلق فرص عمل متجددة. أما مدينة دبي والفائزة بتنظيم المعرض الدولي إكسبو 2020 فقد تم تصنيفها على أنها ثالث أكثر المدن حيوية في العالم. كما يتم العمل على تطوير خطط مستقبلية لاستثمارات جديدة في مشاريع التنمية التجارية والسكنية في الإمارات الشمالية.

ويعتبر تعزيز المشاريع الصغيرة في هذا الصدد، بالتوازي مع المشاريع الكبيرة، في القطاع الخاص مهماً للغاية، حيث تعمل تلك المشاريع على خلق فرص وخدمات جديدة في العديد من القطاعات مثل الرعاية الصحية، والسياحة، والصناعة وغيرها من المجالات. لذلك قامت الدولة بمنح رواد أعمال المشاريع الصغيرة الدعم اللازم، والمناخ المناسب للنمو بشكل صحيح، من خلال إنشاء صندوق خليفة لخلق روح المبادرة وتشجيع الإبداع في التطوير الاقتصادي. وبفضل ذلك سوف تنتقل التنمية الاقتصادية من الاستثمارات الضخمة في الأصول المادية إلى استثمارات أكثر تخصصاً في اقتصاد المعرفة الذي يعتمد على الأفراد وقدراتهم على جمع المعلومات وتحقيق الابتكار.

أيضاً تسليط الضوء على آلية تطوير الأنظمة والتشريعات التي من شأنها تشجيع

المستثمرين الأجانب، والمؤسسات لفتح الطريق أمام تطور الأعمال التجارية في الدولة. ويمكن أخذ المثل من الصين حيث تحظى مدينة شنغهاي بمؤسسات دولية أكثر من تلك الموجودة في العاصمة الصينية نفسها نظراً لحقيقة قيام شنغهاي بتطوير تشريعات العمل لديها.

وجاءت مبادرة أبشر من أجل تعزيز مشاركة مواطني الدولة في القطاع الخاص، وتنويع الخيارات المهنية لهم، وتقليل الفجوة في مستوى الأجور بين القطاع العام والخاص. كما يجب أن يتم اضفاء مرونة أكثر على نظام الكفالة، وإعادة التوازن بين حجم العمالة ذات المهارة المنخفضة، والأفراد ذوي المهارات المتقدمة والقيمة المضافة.

وتعتبر سنغافورة خير مثال ليتم مقارنتها مع دولة الإمارات العربية المتحدة حيث تتبع قوة الاقتصاد السنغافوري من التنوع في الموارد، مع حصة سنوية من ميزانية الدولة موجهة نحو استثمارات كبرى حول العالم، وكذلك الاستثمار بشكل كبير في الأبحاث والتطوير.

إلا أنه ورغم تنوع الاقتصاد في دولة الإمارات العربية المتحدة في السنوات الأخيرة من

> الواضح أن المستقبل في دولة الإمارات العربية المتحدة مبشر للغاية. حيث بذلت الحكومة كافة الجهود لتحويل مسار الاقتصاد بعيداً عن الاعتماد الكلي على النفط

خلال الجهود الجلية التي تبذلها الحكومة، ومع وجود نمو مطرد للصادرات الوطنية غير النفطية ونمو إعادة تصدير المنتجات، إلا أن الإيرادات المالية للدولة ما زالت تعتمد بشكل كبير على قطاع النفط والغاز.

وتعتبر صناديق الاستثمار السيادية المنصة الرئيسية لتنمية الموارد الاقتصادية خارج مجال النفط والغاز. وقد تمكنت صناديق الاستثمار السيادية للدولة من القيام بالاستثمارات في العديد من المجالات الاقتصادية على الصعيد العالمي، وداخل الدولة نفسها. حيث عمل ذلك على تمكين الدولة من تنويع الموارد من قطاعات مختلفة. ويجب العمل الآن على ايجاد إستراتيجية موحدة لقيادة الأنشطة الاستثمارية لتلك الصناديق السيادية لتحقق أقصى درجات التكامل في الأداء نحو ذلك الهدف.

كما سوف تزدهر التنمية الاقتصادية الدولة في ظل تشجيع الأعمال المبتكرة في القطاع الخاص من خلال توفير المناخ الصحيح لتنمية الأعمال وتعزيز النشاط الاقتصادي بطريقة مبتكرة، حيث يلعب ذلك دوراً رئيسيا في توسعة، وزيادة المشاريع الجديدة وتطوير الأفكار الإبداعية. إلا أن هنالك عدة أمور يتعين التعامل معها ومعالجتها لتشجيع ريادة الأعمال المبتكرة، وذلك من خلال العمل على تحسين النظام التعليمي، وتعزيز توجه تعليم المواطنين إلى المجالات المتخصصة وبشكل خاص في قطاع التقنيات المبتكرة والهندسة.

فإنه من الواضح أن المستقبل في دولة الإمارات العربية المتحدة مبشر للغاية. حيث بذلت الحكومة كافة الجهود لتحويل مسار الاقتصاد بعيداً عن الاعتماد الكلي على النفط، وحققت نمواً على صعيد البنية التحتية والصناعات، كما تشعبت شركات استثمار كبيرة في مجالات اقتصادية مختلفة داخل وخارج الدولة.

في الختام، يبدو جليا أن دولة الإمارات العربية المتحدة تقوم بتمهيد الطريق بالشكل الصحيح نحو تحقيق التنويع الاقتصادي والاستثمار في الجوانب والقطاعات الصحيحة. وفي ظل وجود الإمكانيات المتاحة، والوسائل المالية والرغبة في التقدم من قبل مواطني الدولة فمن الواضح تماماً أنه يمكن للدولة المحافظة على مكانتها وتعزيز تلك المكانة بين الدول الأكثر تقدماً في العام.

اليمـــن ..... إلى أيـــن؟

نظرة تحليلية لمستقبل الوضع في اليمن

إن المتتبع للشأن اليمني يدرك مدى تعقيد المشهد الداخلي رغم بساطة المشهد الخارجي في الأزمة اليمنية، فالظاهر للعيان، رغبة دولة في تحقيق أحلامها من خلال استغلال مجموعات تدين لها بالولاء أو أخرى تريد الذهاب بعيداً في حكم الشعب اليمني العريق. لكن ماخفي عن الأعيان حجم المآسي الداخلية التي يعاني منها اليمن منذ عقود وليس الآن، وإن لم تعمل دول الخليج العربي خاصة وباقي الدول العربية على ترميم البيت اليمني فستستمر تداعياته فترات لا يعلم بها إلا رب اليمن.

العميد الركن
يوسف الحمادي
كلية الدفاع الوطني

إن المتتبع للشأن اليمني يدرك مدى تعقيد المشهد الداخلي رغم بساطة المشهد الخارجي في الأزمة اليمنية؛ فالظاهر للعيان رغبة دولة في تحقيق أحلامها من خلال استغلال مجموعات تدين لها بالولاء أو أخرى تريد الذهاب بعيداً في حكم الشعب اليمني العريق. لكن ما خفي عن الأعيان حجم المآسي الداخلية التي يعانيها اليمن منذ عقود وليس الآن، وإن لم تعمل دول الخليج العربي خاصة وباقي الدول العربية على ترميم البيت اليمني فستستمر تداعياته فترات لا يعلم بها إلا رب اليمن. منذ إعلان انتهاء عملية عاصفة الحزم وانطلاق عملية أخرى أُطلق عليها عملية «إعادة الأمل» لإعادة ترتيب الأوراق اليمنية – الخليجية في البعد الاستراتيجي للأولويات والأهداف، تقاطع المحللون والتقوا حول تفسير التداعيات والتطورات السريعة في أكثر بقاع العالم حساسية في البعد الجيوسياسي الإقليمي والعالمي وطبيعة الحسابات التي حكمتها المصالح المتعارضة للدول والجماعات الفاعلة في الوضع اليمني، وما يمكن أن يتبعها من تداعيات خلال المرحلة المقبلة في شأن الأزمة اليمنية. إن ما يجري في اليمن وما سيجري وما تزامن مع العمليتين في المسرح اليمني سيبقى مجرد أحداث إذا لم يتكلل المشهد اليمني بالنجاح.

جاءت عملية إعادة الأمل بعد أن حققت عاصفة الحزم أهدافها المعلنة، والتي تمثلت في حماية شرعية النظام السياسي في اليمن ممثلة في الرئيس عبد ربه منصور هادي، وتفكيك القدرات العسكرية لجماعة الحوثيين، خاصة بعد سيطرتهم بالتعاون مع الموالين للرئيس المخلوع علي عبدالله صالح على معظم قدرات الجيش اليمني، وضمان عدم امتلاك الحوثيين لوسائل تهديد، ووقف تمددهم إلى مدينة عدن، حاضنة الجنوب الاستراتيجية والتي ستكون مفتاح الطريق نحو سقوط بقية المدن اليمنية، بالإضافة إلى وقف النفوذ الإيراني في الخليج العربي، وإعادة التوازن الاستراتيجي البحري في المنطقة بوقف الطموح الإيراني الخطير بالسيطرة على أكثر المنافذ البحرية في العالم حساسية والمتمثلة في مضيق هرمز وباب المندب والبحر الأحمر وقناة السويس، وبالتالي التأثير المباشر في الاقتصاد العالمي.

لقد حققت عاصفة الحزم أهدافها في تدمير معظم القدرات العسكرية للحوثيين وصالح، فلم تعد لديهم قدرات هجومية، صاروخية كانت أو مدفعية، يمكنها أن تشكل تهديداً، فالتقارير تفيد بأن الضربات الجوية دمرت

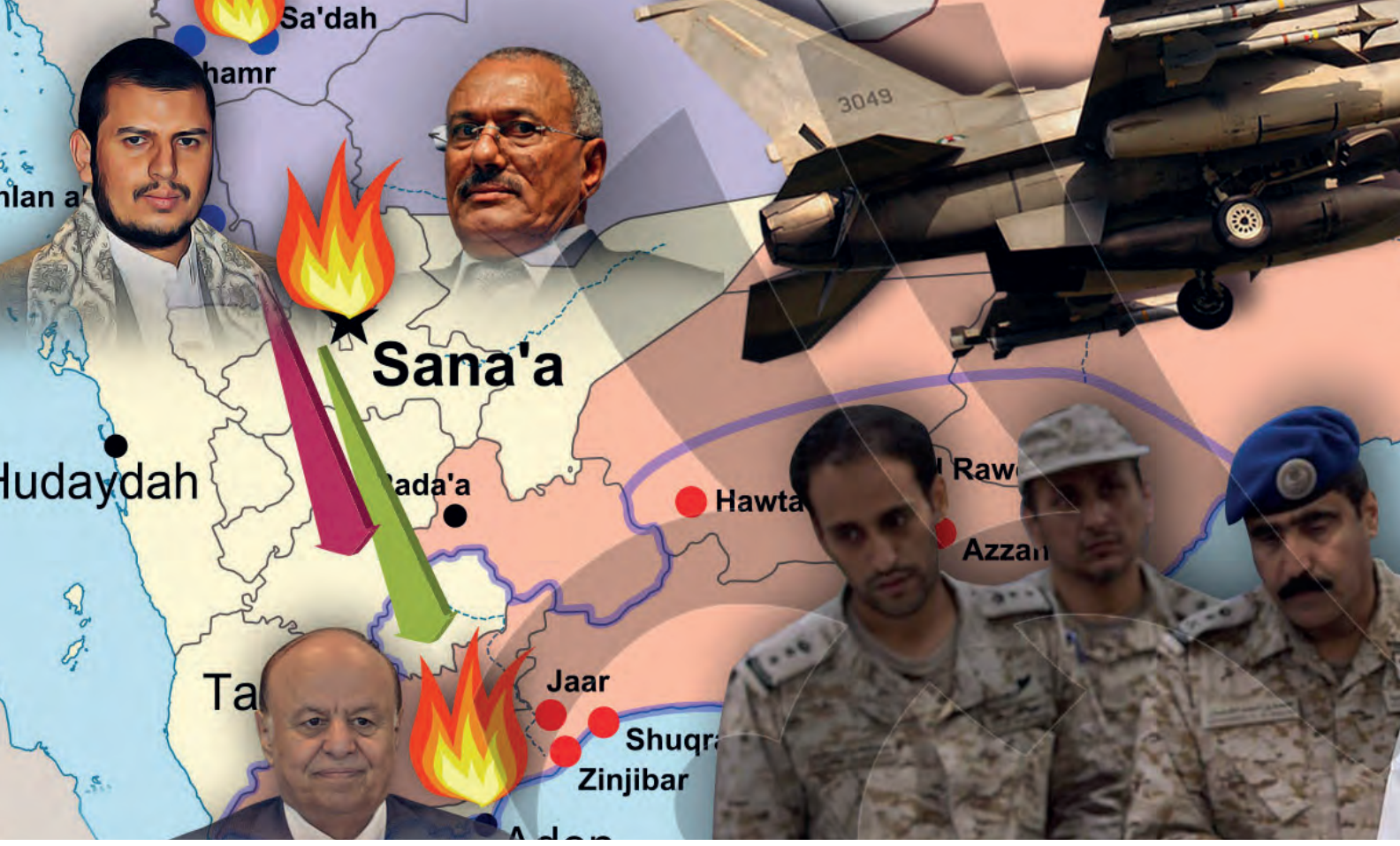

المواقع الدفاعية والأسلحة الثقيلة والصواريخ البالستية وقواعد الدفاع الجوي ومخازن الأسلحة والذخيرة لدى الحوثيين وقوات صالح. كما أن المجال الجوي اليمني أصبح تحت سيطرة تامة لدول التحالف في عاصفة الحزم.

ما بعد عاصفة الحزم وباستمرار القتال بين ميليشيات الانقلابيين الحوثيين وقوات المخلوع صالح من جهة وبين المقاومة الشعبية والقبائل من جهة أخرى، يبدو أن المعركة لا تزال مستمرة ولكن بطرق أخرى أقل كلفة على دول التحالف العربي، ولكنها ستكون طويلة ما لم يتم التوصل إلى حل سياسي يرضي جميع الأطراف اليمنية. فكل ما قامت به دول التحالف ومؤيدوها على المستويين الإقليمي والعالمي لن يكتمل نجاحه ما لم يتم معالجة البعد العميق للشأن اليمني في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والعسكري. فالمحرك الأساسي للشأن اليمني في الوقت الحالي والمتمثل في الجمهورية الإسلامية الإيرانية لن يتوقف بعد تمكن دول الخليج وبتأييد دولي من كسر شوكته على الساحة اليمنية، حيث خلقت حالة جديدة يمكن أن نطلق عليها توازن الردع بين دول الخليج العربي وإيران، بحيث باتت إيران

> المشروع الإيراني في الشرق الأوسط «التوسع الفارسي» سيبقى قائماً وحلماً إيرانياً متجدداً وإن اختلفت الحكومات

تدرك أن أي محاولة لمد نفوذها في المنطقة لن تكون بدون ثمن، وستواجَه بردٍ مباشرٍ وعنيف، ليس فقط محلياً بل إقليمياً ودولياً أيضاً. فوقف الحرب الجوية أو التخفيف من جهدها هو مجرد تغيير في الأهداف المرحلية والتكتيكات من أجل تحقيق هذه الأهداف. وليس أدل على ذلك من أنه رغم الإعلان عن انتهاء عاصفة الحزم، فإن الضربات الجوية لم تتوقف فوق صنعاء وعدن وإب وباقي المدن اليمنية. فالتحول في مسار العمل العسكري

سببه الرئيسي هو الحيلولة دون تدخل بري في اليمن؛ لأن التورط البري في اليمن قد يكون مكلفاً سياسياً وعسكرياً واقتصادياً. وبالتالي، فإن أي استمرار للعملية بدون رؤية واضحة أو نتائج ملموسة قد يؤدي إلى نتائج عكسية. ومن هنا جاء القرار الاستراتيجي بوقف عاصفة الحزم وعدم التورط بزيادة المدى الاستراتيجي للحرب زماناً وجغرافيا.

على الصعيد العسكري، تبدو الفرص الاستراتيجية التي خلقتها نجاحات العملية العسكرية بإبراز القوة والردع لإيران، ورغبة أطراف دولية ليس من مصلحتها اتساع حجم ومدة القتال في اليمن، سوف تمكن من حرية العمل السياسي وفق شروط وقواعد جديدة تضمن الاستقرار السياسي لليمن ببعد المصالح العليا لدول الخليج العربي والدول العربية الأخرى المطلة على البحر الأحمر، فالتحالف يحتاج إلى وضع استراتيجية موحدة تضمن رؤية واضحة متفقاً عليها للمستقبل في اليمن. ومن هنا نقرأ كلمات صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، عندما قال: «إننا نرى في عملية عاصفة الحزم وحسم الملك سلمان بوصلة عملنا وجهدنا الجماعي المشترك لحماية المكتسبات، ورفع راية العزة والكرامة التي غدت خفاقة عالية في

> من الصعب توقع الاستقرار في اليمن من دون التوصل إلى حل سياسي يضمن عدم العودة إلى المربع الأول من الأزمة قبل عاصفة الحزم

التحدي الذي يواجه العرب في اليمن، وما صاحبه من نتائج إيجابية لمصلحة أمن دول الخليج العربي وعودة الأمن والاستقرار لليمن وشعبها الشقيق، ووضع حد للتهديدات الموجهة للمنطقة ضمن التحالف العربي في عاصفة الحزم لعودة الشرعية لأهلها»، مؤكداً أن هذه الوقفة الشامخة «سترسم المسار السياسي والتنموي في المنطقة لعقود قادمة».

أما على الصعيد السياسي، فقد أكد سمو الشيخ عبدالله بن زايد وزير الخارجية «أنه لا يمكن القبول بأي خطر استراتيجي على أمن الخليج، والذي شهدناه من خلال الارتباطات الخارجية للميليشيات الحوثية وتبعيتها السياسية لغير اليمن، ونشر الميليشيات الحوثية لصواريخ استهدفت كافة أرجاء السعودية يعد دليلاً صارخاً وقاطعاً على النيات الخبيثة والأجندات التخريبية، كما أن عاصفة الحزم ستحقق أهدافها لإعادة الأمن والاستقرار في اليمن وستضمن أمنٍ واستقرار الخليج العربي»، وهنا ندرك تماماً أنه من الصعب توقع الاستقرار في اليمن من دون التوصل إلى حل سياسي يضمن عدم العودة إلى المربع الأول من الأزمة قبل عاصفة الحزم، وخاصة إذا أعطي الحوثيون والمخلوع صالح الوقت الكافي لإعادة تنظيم أنفسهم مرة أخرى. ولكن التوصل إلى حل سياسي ليس أمراً سهلاً، خاصة إذا لم تقدم الأطراف المختلفة تنازلات حقيقية. وهنا تبدو في الأفق عدة سيناريوهات للحل:

السيناريو الأول: مسار الإصلاحات والتحول للتسوية السياسية، وهذا مدفوع بقرار سياسي دولي إقليمي مع دعم اقتصادي يضمن الاستقرار في البلاد من خلال طرح مبادرة من إحدى الدول الإقليمية المقبولة لكافة الأطراف للحل تتضمن الدعوة إلى إطلاق حوار جديد تتم فيه دعوة كل الأطراف، بمن فيهم الحوثيون، من أجل التوصل إلى تسوية للأزمة، على أن يتزامن ذلك مع وقف العمليات العسكرية الجوية نهائياً. ومن وجهة

نظري قد تكون عُمان دولة مناسبة للعب هذا الدور، بالاشتراك مع مبعوث الأمم المتحدة الجديد إلى اليمن، إسماعيل ولد شيخ أحمد، مع اعتبار بعض العقبات حول شروط ومطالب الأطراف المتحاورة، والسقف الزمني للحوار، وحجم التنازلات التي سيقدمها كل طرف.

السيناريو الثاني: اعتماد الخيار العسكري - الحرب بالوكالة - من خلال التسليح الثقيل للفصائل اليمنية وفرق المقاومة الشعبية من أجل مواجهة الحوثيين وصالح حتى يتم القضاء عليهم، وهو أمر لا يبدو سهلاً أو يمكن تحقيقه في المدى المنظور، ليس فقط بسبب ضعف تسليح القبائل وفرق المقاومة الشعبية، بل أيضاً بسبب صعوبة تسليحهم ودعمهم وتدريبهم. ولكن يمكن عقد مؤتمر دولي حول اليمن لاستئناف العملية السياسية. وفي حال تعذر الوصول إلى الحل الدبلوماسي، فإن ذلك قد يوفر الغطاء المناسب لتسليح المقاومة واللجان الشعبية لمنع استعادة الحوثيين لقوتهم، سواء عبر دعم خارجي أو من خلال إعادة ترميم تحالفاتهم مع قوى أخرى، وهو ما قد يدفع بمواجهة إقليمية لا يعرف أحد كيف ومتى سوف تنتهي.

> لقد حققت عاصفة الحزم أهدافها في تدمير معظم القدرات العسكرية للحوثيين وصالح، فلم تعد لديهم قدرات هجومية، صاروخية كانت أو مدفعية، يمكنها أن تشكل تهديداً

السيناريو الثالث: الإبقاء على الوضع الراهن مدفوعاً بالتلاعب بالتحديات الأمنية، من أجل الاستفادة من القرار الأممي للتدخل العسكري في اليمن تحت البند السابع، الذي يجيز فرض السلام بالقوة تحت مظلة الأمم المتحدة، وهذا سيوفر أساساً منطقياً للإصلاح.

المشروع الإيراني في الشرق الأوسط «التوسع الفارسي» سيبقى قائماً وحلماً إيرانياً متجدداً وإن اختلفت الحكومات، مستغلاً الطائفة الشيعية من أبناء الوطن العربي من خلال التوظيف العقائدي المزيف للدين للوصول إلى الأهداف السياسية الحقيقية للمخطط الإيراني بالسيطرة على الخليج العربي والتحكم باقتصاديات العالم بالسيطرة على منافذ بحرية استراتيجية، ومن هنا نفهم وندرك مدى الجدية والحزم في إنهاء الفوضى في الشأن اليمني من خلال ما أعلنه صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد، ولي عهد أبوظبي، من الدعم الكامل للشرعية اليمنية ممثلة في الرئيس عبد ربه منصور هادي وحكومته، وأكد مع ولي العهد السعودي الأمير محمد بن نايف التصميم على عودة الاستقرار والأمن لليمن ووقف الانتهاكات التي تقوم بها جماعة الحوثي التي اتخذت من السلاح لغة للعنف والإرهاب في الاستيلاء على المؤسسات الوطنية اليمنية، وتهديد الأمن الاستراتيجي للمنطقة، وتحقيق أجندات وأهداف قوى إقليمية.

الحصار البحري بين الاثر والتأثير في عاصفة الحزم

ينبغي بناء قوة بحرية خليجية قوية جاهزة للرد على أي تهديد

بقلم :

العميد الركن بحري

عبدالله العمرو

كليـــة الدفـــاع الوطنـــي

القوة البحرية ومنذ بدء تاريخ الصراع، تعد عنصراً مهماً في إحراز النصر، فالقوة البحرية تعد أقوى دعائم القوة والتفوق العسكري فوضع الأمة التي تسلم نفسها لإستراتيجية برية وتهمل الإستراتيجية البحرية تعرض نفسها في النهاية إلى الهزيمة، فلقد تعاظم دور القوات البحرية في الظروف الحالية ومفاهيم العمل العسكري المشترك، لذلك فالسيطرة على البحار التي تشكل طريقا للتجارة وموردا هائلاً للغذاء والدواء والطاقة والمعادن التي تحتاجها الصناعات المختلفة، يجب أن يكون عنصراً حاسماً في ضمان الأمن والازدهار والاستقرار، استاذ التاريخ البحري والاستراتيجية المنظر البحري الفرد ثاير ماهان الذي يرى أن القوة البحرية أساس قوة الدولة و أن أي دولة تريد السيطرة على العالم يجب أن تتحكم في قوة بحرية كبيرة ، و يجب أن تكون لها السيطرة على البحار ، و برأيه أن الدول البحرية هي التي ستسود العالم في النهاية.

تقاس القوة البحرية بمدى تأثيرها على الآخرين، فلتحقيق الردع يجب أن يقتنع صاحب القوة بقوته، وأن يقتنع خصمه بأنه غير قادر على مواجهة هذه القوة، أما في حالة الحرب فتقاس القوة البحرية بمدى تأثيرها في الأعمال القتالية ومدى مشاركتها الإيجابية والدور الذي تؤديه في الصراع المسلح حيث تتحدد قدرات القوة البحرية بعدة عناصر يمكن من خلال تكاملها تحديد مقدار التأثير على الآخرين في مسرح

تعتبر السيادة والسيطرة البحرية ضرورية لإنجاح العمليات الإستراتيجية الواسعة

العمليات، وما يمكن أن تحدثه القوة البحرية لتنفيذ مهامها للمحافظة على المصالح القومية للدولة ومساندة سياستها الخارجية. ولتحقيق هذه الأهداف والمهام تقوم القوة البحرية بتنفيذ عملياتها اما من البحر او في البحر، ويشمل العديد من الإجراءات مثل: الحصار البحري، فرض السيطرة الكاملة على جو وسطح وتحت سطح منطقة المسؤولية، حماية طرق المواصلات البحرية الصديقة، وتقديم الدعم الناري للقوات البرية والقيام بعمليات الإنزال البحرية... الخ بالإضافة إلى مهام الاستخبارات والاستطلاع التي تقوم بها القوة البحرية في أشكال الحرب كافة ومختلف مراحل القتال بغية جمع المعلومات ذات الطابع العسكري والسياسي والاقتصادي، وتحليلها وتصنيفها ونقلها إلى مراكز القرار في الزمن الحقيقي، الأمر الذي يساهم في نجاح إدارة الصراع وتعزيز السيطرة على القوات وإعطاء مهام القوة البحرية فرصاً أكبر للنجاح. ومن هنا جاء القرار الاستراتيجي الذي اتخذته قوات التحالف لتنفيذ حصار بحري كامل على الموانئ اليمنية ومراقبة عمليات تهريب الأسلحة أو البشر، ومنع الدخول أو الخروج من الموانئ اليمنية، حيث تعتبر السيادة والسيطرة البحرية ضرورية لإنجاح العمليات الإستراتيجية الواسعة، لقد بنيت المرجعية القانونية الإقليمية للتدخل العسكري على قرار الجامعة العربية بإعادة الشرعية إلى اليمن ومطالبة الحوثيين بالانسحاب من المؤسسات والمناطق التي سيطروا عليها في صنعاء وباقي المدن اليمنية وجمع الأسلحة ووقف العنف والعودة إلى طاولة الحوار التي تجمع كل مكونات الشعب اليمني، مدعومة بالمرجعية الدولية المتمثلة في صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2216 تحت البند السابع، والذي يحظر تزويد الحوثيين والموالين لهم بالسلاح، وهذا اعطى التحالف العربي الشرعية القانونية لفرض الحصار البحري، وهنا لا بد أن نميز بين الحظر البحري والحصار البحري فالحظر هو إجراء وقائي عبارة عن مراقبة وتتبع فقط أما الحصار فهو أسلوب التنفيذ والتطبيق الفعلي لمنع الدخول والخروج من الموانئ باستخدام جميع الوسائل والطرق وحتى استخدام القوة العسكرية.

اليمن تمتلك موقع جيوسياسي مهم يطل على مضيق باب المندب والبحر الاحمر وبحر عمان والمحيط الهندي، ويوجد في اليمن

17 ميناء بحري منها 6 موانيء بحرية دولية وهي:(ميناء عدن، ميناء الحديدة، ميناء المكلاء، ميناء المخاء ، مينا الصليف ، وميناء نشطون) لإستقبال البضائع والسفن كما يوجد 3 موانيء بحرية رئيسية لتصدير النفط والغاز وهي ميناء رأس عيسى ، ميناء الشحر، وميناء بلحاف، بالاضافة الى 8 موانيء بحرية محلية، كما يوجد بها ثلاث قواعد عسكرية بحرية هم قاعدة التواهي البحرية في عدن وقاعدة المكلا البحرية في حضرموت وقاعدة الحديدة في محافظة الحديدة وفي هذا الصياغ لابد من الاشارة الى طبيعة مسرح عمليات الخليج العربي واهميته لإنه جزء من اقليم الشرق الاوسط الذي يتوسط العالم ، فمنطقة الخليج منطقة اهتمام استراتيجي لكل العالم لكونها تختزن ثلثي احتياطي العالم من النفط ، ويشمل مسرح العمليات عدة دول في الشمال : السعودية والعراق والكويت ، وفي الجنوب سلطنة عمان واليمن ، وفي الشرق قطر والبحرين والامارات العربية المتحدة وايران ، وفي الجنوب الغربي القرن الافريقي ، كما

في عمليات الحصار البحري هناك حاجة ماسة لإيجاد منظومة قيادة وسيطرة واتصالات ومعلومات، حيث يعتبر الجانب المعلوماتي في العمليات البحرية مهم جدا وعلى درجة كبيرة من التعقيد

يمتد ليشمل البحار والمحيطات حولها.

المسرح البحري اليمني كبير ومن الصعب تغطية كامل مسرح العمليات البحري في اليمن نظرا إلى اتساع وطول الحدود البحرية اليمنية والتي تزيد عن 2500 كم وكذلك قرب السواحل اليمنية من سواحل دول تعاني من القرصنة وضعف السيطرة على سواحلها، وتعاني من مشكلة المهربين والمتسللين عبر السواحل اليمنية، بسبب المشاكل الداخلية وعدم وجود قوات بحرية كافية تمكنها من المراقبة والسيطرة على سواحلها ومياهها الإقليمية ورد الفعل السريع، كل هذه العوامل وغيرها تجعل هناك إمكانية لكسر الحصار البحري، وهذا ما تخشاه دول التحالف العربي، ومن هنا نفذت الوحدات البحرية المشاركة في الحصار بجهد رئيسي من السعودية بأكثر من 15 قطعة بحرية مختلفة من سفن قتالية وزوارق سريعة وسفن اخلاء وانقاذ ومراقبة وتتبع، إضافة الى طائرات هيلوكبتر متعددة الاغراض من اجل مراقبة السواحل والرصد والمتابعة، بالإضافة إلى أربع قطع بحرية مصرية مختلفة تتحرك على واجهة البحر الاحمر من الجهة الغربية مقابل السواحل اليمنية وذلك بالتنسيق مع الجانب السعودي .

في عمليات الحصار البحري هناك حاجة ماسة لإيجاد منظومة قيادة وسيطرة واتصالات ومعلومات، حيث يعتبر الجانب ألمعلوماتي في العمليات البحرية مهم جدا وعلى درجة كبيرة من التعقيد، كما إن مسرح العمليات البحري أيضا يحتاج إلى جهد كبير في الإعداد والتحضير والتنسيق، لنقل الصورة الحقيقية للمسرح وتغطيته بشكل مُحكم، ومن المهم جدا تبادل المعلومات والاستخبارات مع الدول الصديقة من اجل خدمة أهداف مسرح العمليات البحري، خاصة الدول الصديقة الكبرى التي تمتلك التكنولوجيا المتطورة من خلال الأقمار الصناعية واتصالات الفضاء والتواجد البحري المستمر والدائم في المياه الدولية وأعالي البحار، فكان هناك مركز عمليات بحري وجوي مشترك للدول المشاركة في عملية عاصفة الحزم/ اعادة الامل بقيادة السعودية مع التركيز على الجهد البحري في هذه العملية، حيث تم تنفيذ الحصار البحري بناء على دراسة المسرح البحري من حيث خطوط المواصلات والممرات والمضائق الإستراتيجية التي يجب حمايتها، كما تم تقسيم وتحديد مناطق وقطاعات المسؤولية بحيث تقوم كل قطعة بحرية بتامين قطاع مسؤوليتها بالتعاون والتنسيق مع الوحدات الأخرى، ولتغطية المسرح البحري الكبير تم الاستعانة بالطائرات العمودية وأجهزة الإنذار المبكر للتعامل مع إي اختراق للحظر قبل وصوله للمياه الإقليمية اليمنية.

سيستمر الحصار البحري والجوي على اليمن لدعم سيادة اليمن وبوجود اوضاع داخلية غير مستقرة، والتصدعات كبيرة وعميقة بين المكونات السياسية للشعب اليمني، وان العملية السياسية مازالت متعثرة وعدم التزام جماعة الحوثيين بقرارات مجلس الامن، واستمرارهم بالعبث بارواح ومقدرات الشعب اليمني وزعزعة الاستقرار في اليمن وفي المنطقة، وستظل القوة البحرية قوة ردع واداة من ادوات الضغط السياسي الدبلوماسي وسينتهي بعودة الشرعية واستقرار الحالة الامنية في اليمن.

وعلى دول الخليج العربي ان تبدا في التفكير الجدي في أهمية القوة البحرية وبناء قوة بحرية خليجية مشتركة قوية وجاهزة للرد السريع على اي تهديد، وأن يكون تشكيل هذه القوة مطلب يسعى قادة دول مجلس التعاون الخليجي على تحقيقه بناء على فكرة أهمية السيادة فى البحر وكذلك هواجس التهديدات الأمنية البحرية وأمن الطاقة، واحيانا كوسيلة للتلويح باستخدام القوة والتدخل فى الأزمات.

ستظل القوة البحرية قوة ردع واداة من ادوات الضغط السياسي الدبلوماسي وسينتهي بعودة الشرعية واستقرار الحالة الامنية في اليمن

أدوات القـــــــــــــوه الناعمـــــ

ما هـي ســـمات إســـــتراتيجيـــة القـــــوة الناعمـــــ

بقلم :

العميد /

د. عبدالله أحمد جمعة

دارس بكلية الدفاع الوطني

لكي يتسنى لنا إعطاء تصور عن سمات استراتيجية القوة الناعمة المرتبطة بسياسة الدولة، يجب علينا أن نذكر أولاً أن القوة الناعمة - كما عرَّفها جوزيف س. ناي في كتابه «القوة الناعمة» - هي بتعريف بسيط: القدرة على الإقناع والجذب، على عكس القوة الصلبة التي تعتمد على الإكراه من خلال استغلال النفوذ والقوة.

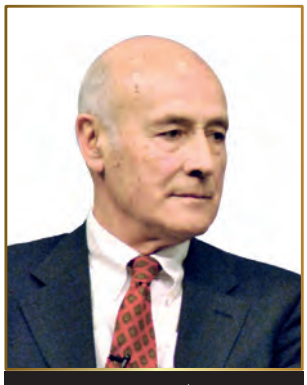

جوزيف ناي

ومن هذا المنطلق، فإننا نستطيع القول إن مفهوم القوة الناعمة، كما تعكسها استراتيجية الدولة، قد أرسى معالمها قادة عظماء أمثال الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان – يرحمه الله – وإخوانه حكام الإمارات، الذين جعلوا من القيم العربية والإسلامية ومبدأ قبول الآخر واحترامه، الأسس التي شكلت اتحاد دولة الإمارات في عام 1971؛ فقد كانوا على وعي ودراية بأن الإمارات لا تستطيع أن تتقدم أو أن تؤثر في الساحتين العربية والعالمية إلا من خلال تأسيس دولة يتمتع فيها الأفراد بالأمن والأمان وسبل العيش الكريم، بغض النظر عن منابتهم وأعرافهم ولغاتهم وديانتهم، منطلقين من تعاليم الإسلام السمحة، ومن الأخلاق العربية الأصيلة؛ وهذا ما جعل دولة الإمارات

ـــــــــة

ـــــة في ســـــياســـة دولـه الإمـــــــارات؟

العربية المتحدة محط إعجاب العالم بأسره، ووجهة مرغوبة لرجال الأعمال من جميع دول العالم، وأصبح العديد من دول العالم ينظرون إليها على أنها نموذج يُحتذَى، حيث تشكل القيم والأفكار المنطلقة من الاحترام المتبادل والإيمان بقدرة الفرد أداةً لتحقيق الازدهار الاقتصادي والارتقاء بحجم التأثير الذي تلعبه الدولة في الساحتين العربية والإقليمية.

وينبغي التأكيد أن مصادر القوة الناعمة ظهرت أولاً عند المسلمين، كما ترجع أصولها إلى الحضارة العربية، ثم انتقلت بعد ذلك إلى الغرب، ومن ثمَّ فقد تمَّ إعادة تشكيلها وتصديرها لنا من خلال مفكري الغرب وأدبائه.

> القوة الناعمة تعتمد على عوامل غير محسوسة كقوة الثقافة والأدب والفن والقانون وقوة الأخلاق

الإنفتاح على الأخرين

لقد ارتكزت استراتيجية الدولة الهادفة إلى التنمية المستدامة على الاحتواء المنطلق من الانفتاح على الآخرين والتجاذب الفكري والحضاري مع باقي شعوب العالم، من دون طمس لهوية الدولة وسماتها العريقة، بل من خلال توظيف الهوية كأداة لتشكيل إضافة للنسيج الثقافي العالمي.

يترجم دستور الدولة لغة الاحترام والإيجابية والتجاذب مع المجتمع العالمي بمنظماته وشعوبه، حيث نصت المادة (12) على أن سياسة الاتحاد الخارجية تستهدف نصرة القضايا، والمصالح العربية والإسلامية، وتوثيق أواصر الصداقة والتعاون مع جميع الدول والشعوب، على اساس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والأخلاق الدولية المثلى.

ويوضح حديث سمو الشيخ عبد الله بن زايد في القمة الحكومية الأثر الفعَّال للقوة الناعمة بأدواتها المتعددة؛ فقد أوضح أن كلاً من الإعلام، وأدوات التواصل، والأفلام،..... وغيرها، له أثر قوي في السلوك وتشكيل الفكر، وهذا ما تصنعه هوليود من تشكيل ذهنية الأشخاص، بغض النظر عن اختلاف مقاصد الأفلام التي تنتجها، وهنا يجب أن يفهم القارئ الكريم أن هناك صورة ورسالة ضمنية في هذه الأفلام تشكل فكراً وانطباعات معينة تقود في نهاية المطاف نحو سلوك معين.

> القوة الناعمة تخلق القدرة على احتواء الآخر واستمالته بسلاح الإقناع والحكمة والبساطة والتواضع

وتجدر الإشارة هنا إلى أن القوة الناعمة تعتمد على عوامل غير محسوسة تشتمل على قوة الثقافة، وقوة الأدب، وقوة القانون، وقوة الفن بأشكاله المتعددة، وقوة الأخلاق التي من خلالها تسود الأمة وتفرض شخصيتها على غيرها من الأمم.

ويمثل القادة ورموز الدولة، من أدباء وفنانين ومفكرين ومثقفين ومطوّرين استراتيجيين، شخصية الدولة وقدرتها على التأثير في شعبها، بحيث يتبنى مسلكاً وثقافة تعكس مجتمعاً متماسكاً ينطلق في بنائه لدولته من أساس فكري حضاري تشاركي مع غيره من الشعوب التي تعيش معه، ويحترم النظام، ويعي مفهوم المواطنة ويتعامل مع الحكومة التي تخدمه على مبدأ المسؤولية المشتركة؛ فيؤدي ما عليه من واجبات ويعرف ما له من حقوق، ويعي المواطن أن بلده ليس حكراً له، بل يشاركه فيه أفراد جاؤوا ليقدموا جهداً فكرياً يسهم في البناء والنهضة.

ويجب الأخذ في الحسبان، هنا، أن منطلق الأخلاق يعد ركيزة أساسية في بناء الدولة؛ فمن خلاله تتحقق العدالة للجميع؛ إيماناً بأن هذا الوطن يتطور ويستدام تقدُّمه من خلال السواعد المخلصة من مواطنين ومقيمين.

إن كل ما ذكرته يعتبر من سمات القوة الناعمة التي تتسم بها شخصية دولة

الإمارات العربية المتحدة، بمواطنيها ومقيميها؛ تلك القوة التي تستطيع الدولة من خلالها أن توجه رسالة إلى جيرانها، عبر ما تقوم به من مبادرات خلاَّقة، وهذه الرسالة مفادها أن هناك حاجة إلى أن تتنافس دول الجوار من أجل رقي شعوبها وأوطانها، وذلك من خلال المبادرات التي تدر الخير وتجلب الازدهار إلى شعوب المنطقتين العربية والإسلامية. ويجب ألا ننسى، هنا، أن إحدى سمات القوة الناعمة في دولة الإمارات تتجلى في صناعة الثقافة، وذلك من خلال الفعاليات الثقافية وبناء المؤسسات المعنية بالمحافظة على التراث العالمي، مثل متحف اللوفر في أبوظبي، فالثقافة أسلوب من أساليب الغزو السلمي الذي يُقصد به تشكيل الفكر، والذي تتأتى من خلاله القدرة على تشكيل القناعة عند الآخرين من منطلقات وثوابت أخلاقية وقِيَميَّة راسخة، وهذا ما تقوم به القوة النَاعمة، حيث إنها تخلق القدرة على احتواء الآخر واستمالته بسلاح الإقناع والحكمة والبساطة والتواضع.

التفكـــير الاســـتراتيجـــي والتخطيـــ

الحساب المستقبلي هو مفـتاح وسر نجـاح الخطط الاســـ

بقلم :
العقيد الركن/
يـوسف الفـلاسي
دارس بكلية الدفاع الوطني

تطوّرت الاستراتيجية بشكل ملحوظ في الآونة الأخيرة على المستويين الإقليمي والدولي، وصارت الدول بمختلف تنظيماتها وهياكلها المتضمّنة للوزارات والإدارات والهيئات تنتهج الخطط الاستراتيجية بدءا من الخطة السنوية حتى الخطط الخمسينيّة «في بعض الدول» مطبّقة الأساليب ذاتها المستخدمة في دول كبرى أو دول متقدمة غير آبهةٍ بالفروقات سواء على مستوى الجغرافيا السياسية، والجيوبوليتيك، وخصوصية دولهم ومنظوماتهم، مما أدى إلى فشل العديد من الدول والحكومات بل والوصول إلى هاوية فشل الدولة « State Failure » . ولعل بعض الدول الناهضة أو الناشئة توصّلت إلى تسمية استراتيجياتها للنهوض بمؤسساتها وبالتالي سكانها، ولكن كيف تمّت صياغة الاستراتيجية؟ وهل هي تخطيط أم أمر آخر؟ وعلى ماذا تعتمد الاستراتيجية؟

ـــط الاســـتراتيجـــي

ـــــتراتيجية المستقبلية الفاعلة والكفوؤة

تُعرّف الاستراتيجية في العديد من الكتب بأنها الاتجاه، أو المنهج، وهي أيضاً منظور شامل للرؤية المستقبلية، وهنا تبدأ نقطة الخلاف بين المخططين والمفكرين الاستراتيجيين . ندرك تماما أهميّة وجود خطة مستقبلية لتوجه معين في إدارة أو هيئة أو وزارة بل ومن المهم وجود اتجاه ومسار من الموقع الحالي إلى مكانٍ أفضل وأرقى في المستقبل، وهنا نستخلص أنّ الخطة الاستراتيجية هي نقلةٌ من موقع إلى آخر في المستقبل، أيّ وبقولٍ آخر أن الخطة

الخطة الاستراتيجية هي أداة للتحكم في المستقبل، وهذا أمر مستحيل

الاستراتيجية هي أداة للتحكم في المستقبل، وهذا أمر مستحيل لأنّ قيادة المستقبل كما أستدركه الكاتب براوننغ في كتابه الشهير « القيادة في المستوى الاستراتيجي بعالم غير مُؤكّد «محفوفةً بمخاطر المصطلح «VUCA» ، ومن خلال هذه الضبابية لا يمكن الحسم بأنّ الخطة الاستراتيجية المستقبلية ستتكلل بالنجاح.

إنّ إدراك مثل هذه المعلومة « التحكّم في المستقبل أمرٌ مستحيل » جعل من مؤيدي التخطيط الاستراتيجي والمخططين

الاستراتيجيين يدافعون عن تخطيطهم المستقبلي بالتلويح عبر مبدأ « المرونة » ، أي أن تكون الخطة الاستراتيجية مرنة بما يكفي لمواجهة المتغيرات، بالتأكيد المرونة مبدأ مهم ولكن الواقع يحكم على تلك الخطة المرنة بالفشل قبل بداية تطبيقها لأن التغيير في مسار أو اتجاه الخطة الاستراتيجية يؤدي إلى تحويل الموقع الآخر المرتقب الوصول إليه وبالتالي فشل الاستراتيجية ، وتتجلى أبسط صور هذا الفشل على سبيل المثال إمّا في زيادة النفقات أو تخفيضها ، أو النقص في الدخل والناتج القومي وما إلى ذلك من أمور لم تؤخذ في « الحسبان » .

الحسبان أو بمعنى آخر الحساب المستقبلي هو مفتاح وسر نجاح الخطط الاستراتيجية المستقبلية الفاعلة والكفوؤة ، لربما يتراءى إلى الأذهان أن المقصود هنا عبارة عن عمليات رياضية (حسابات) ومعادلات للوصول إلى مخرجات محددة في المستقبل البعيد متمثلةً في موازنات مالية تقديرية أساساً ، ومدخول قومي ، وناتج قومي ، واستثمارات لتفادي الصرف دون تقدير أو دون محاسبة. نعم هي كذلك ولكنها ليست إلا الجزء الأبسط من مراحل صياغة الاستراتيجية لأنها عبارة عن بيانات وأرقام خصوصا إذا كانت دقيقة

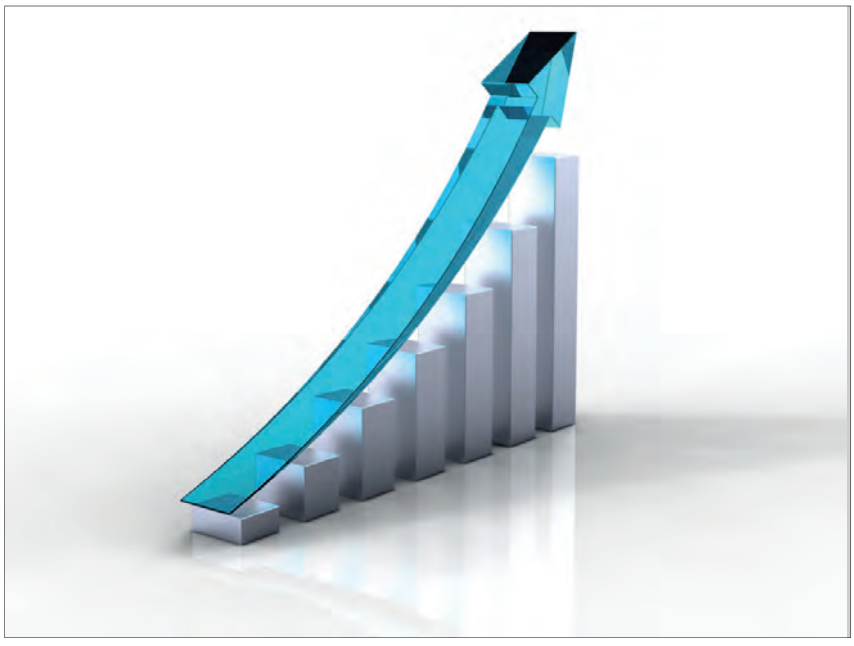

الجانب الأيمن من المخ مسؤول عن الإدراك والعواطف، وأن الجانب الأيسر مسؤول عن تفسير اللغة والأشكال والتفكير المنظّم والتسلسل والترتيب

يتمّ جمعها وتحليلها وتنقيحها ثمّ تدقيقها وأخيراً إقرار المناسب لدعم المسار أو الاتجاه للخطة الاستراتيجية . ولكننا نعني هنا القصد الأعمق لكلمة الحسبان وهو « الحدس «حيث يدخل العامل النفسي في عملية صياغة الخطة الاستراتيجية . يقول النبي صلى الله عليه وسلم في حديثه المروي على لسان أبي سعيد الخدري رضي الله عنه : « اتقوا فراسة المؤمن فإنّه ينظر بنور الله » ، الحدسَ أو الفِراسة هي الفاعل الرئيسي في الجزء الأكبَر من فن وتقنية صياغة خطة استراتيجية مستقبلية ، وبلا شك هاتان الميزتان بحاجة إلى ترشيد وتوجيه حيث الدور الذي تلعبه الحسابات والمعادلات . ولكن في المقابل اتخذ العديد من خبراء الاستراتيجية الغربيين في كتبهم مبدأ «التنبّوء» كرافد أساسي في وضع وإعداد وصياغة الخطة الاستراتيجية إلى أن أصدر الخبير الاستراتيجي هنري منتزبرج كتابه الشهير « صعود وسقوط التخطيط الاستراتيجي» والذي بدوره أضعف من موقف رواد عملية التنبوء كمبدأ للتخطيط الاستراتيجي ، كما أبرز منتزبرج العامل النفسي والعقلي حيث قال « أثبتت الأبحاث مؤخراً أن الجانب الأيمن من المخ مسؤول عن الإدراك والعواطف، وأن الجانب الأيسر مسؤول عن تفسير اللغة والأشكال والتفكير المنظّم والتسلسل والترتيب. أيّ أنّ الجانب الأيمن مختصّ بالتفكير التلقائي والنظرة الشمولية في حين أنّ الجانب الأيسر مختص بالتحليل ولابدّ من أن يعمل كلا الجانبين في تناغم وانسجام . ولكي نستطيع صياغة استراتيجية مناسبة نحن بحاجة إلى جميع أشكال الاتصال اللفظي والحركي إضافة إلى التحليل المنهجي» .

وبالعودة إلى مسألتي الحدس والفِراسة فإنّ البشر باختلاف أصنافهم وبيئاتهم خَلَقهُم الله جلّ وعلا شأنه ذوي قدرات عقلية وذهنيّة هائلة ولكن بدرجات ، فقد قال الله تعالى في كتابه « قُل هل يَستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون » ، كما

> أدركت القيادة مبكراً مدى أهميّة الاقتصاد الفكري والاستثمار البشري فبادرت بخطى واثقة في إنشاء كلية الدفاع الوطني داعمة إياه بكل الوسائل كونه مركزاً للإبداع والابتكار الفكري

أورد خالق الأكوان جلّ وعلا في مُحكم كتابه « وما أوتيتم من العلم إلا قليلا». وما هاتان الآيتان الكريمتان إلا دعوةٌ مفتوحة لنهل العلم والتدبّر والتفكّر، ولا يدرك هذا المعنى إلا طالب العلم ذو الحدس الذي فهم عوزه للمنطق والتحليل أو صاحب الفِراسة الراغب في إضافةً المنهجيّة التحليليَة إلى فراسته .

وباستدراك تلك المعاني وما أسلف ذكره من نظريات ومفاهيم علميّة قامت دعائم تأسيس كلية الدفاع الوطني بدولة الإمارات العربية المتحدة للعمل على دمج الحدس والفراسة، وبمزج التفكير الاستراتيجي بالتخطيط الاستراتيجي من خلال تنويع مصادر الفكر المدنيّة والعسكرية والعمل على صهر تلك المصادر الفكرية والعقلية بتناغم وانسجام في قالبِ إطاره الخارجي أمن الوطن، متضمّناً ثلاثة نطاقات هي استقرار الوطن، وازدهاره، ورفاهية شعبه. تلك الدعائم لم تكن مخرجات محض الصدفة بل كانت حصافة القيادة الرشيدة في تجهيز وتأهيل جيل واعٍ من القيادات الشابة المتمرّسة لمواجهة مستقبل تشوبه الضبابية مسلّحين بحدة البصيرة ودقة التحليل. كما أدركت القيادة مبكراً مدى أهميّة الاقتصاد الفكري والاستثمار البشري فبادرت بخطى واثقة في إنشاء هذا الصرح العلمي الراقي داعمة إياه بكل الوسائل كونه مركزاً للإبداع والابتكار الفكري، وواثقة تمام الثقة أن مخرجات هذا الصرح ما هي إلا غِراسٌ سابق لمؤسس هذه الدولة المغفور له – بإذن الله – زايد الحكمة طيّب الله ثراه ، وأنّ نتَاجُه رِفعةُ وعزّة لهذا الوطن الغالي والنفيس . حفظ الله وطننا من كل سوء وأدام علينا الأمن والأمان في ظل قيادة رشيدة حكيمة اللهم آمين.

عصـــر البيـــانـات الكبيـــرة

استخدام البيانات ضرورة من ضروريات الحياة في جميـــ

بقلم :
العقيد الركن
محمد الدرمكي
دارس بكلية الدفاع الوطني

تعتبر البيانات أدوات قويّة لأيّ أمة في تشكيل وجهتها نحو المستقبل؛ وبالتالي تسعي العديد من الأمم نحو جمع وتحليل البيانات؛ حتى تكون قادرة على المنافسة مع الدول الأخرى، ولتحسين الأمن الوطني. في السنوات الثلاث الماضية أدى إدخال البيانات الكبيرة إلى منافع وفوائد عظيمة، يمكن أن تفيد الأمم على المستويات الاستراتيجية في العديد من المجالات.

أصبح استخدام البيانات ضرورة من ضروريات الحياة في جميع مجالاتها، غير أنها تزايدت بشكل كبير؛ نظراً للحجم والوقت والمساحة والقيمة العالية. فالبيانات تتوافر فيها مصلحة ومنفعة لكل من القطاع الخاص والحكومات التي تستخدم البيانات بشكل متزايد حتى تتمكن من اتخاذ قرارات سليمة تخدم مصالحها، حيث أثبت بحث مشترك لشركة IBM وجامعة أكسفورد «.. ذكرت أن 63% من المشاريع تعتمد على مبادرات البيانات الكبيرة التي توفر مزايا تنافسية قابلة للقياس»؛ ومن ثم بإمكان الأمن الوطني استخدام البيانات الكبيرة والاستفادة منها، للتغلب على التحديات في جميع المجالات.

هناك فرص جديدة تبرز من خلال استخدام البيانات؛ لتقليل الاحتمالات والربط بين الثغرات المفقودة لتضييق مجال الشك؛ لقد مرت البيانات بالعديد من المراحل خلال السنوات الماضية، ففي الثمانينيات كان الإبلاغ عما حدث في الماضي يمكن استحداثه، وفي التسعينيات لماذا حدث ذلك كان احتمالية. فضلاً عن ذلك ومع تقدم العلوم في القرن العشرين، هناك ما يمكن أن يحدث ومن الممكن التنبؤ به. ومع ذلك، فإن الهدف المتوقع هو القدرة على جعل الأمور تحدث، وذلك باستخدام البيانات التي من شأنها استباق الإجراءات التي قد تحدث.

إن النشاطات أعلاه تتطلّب تحسيناً في طريقة

ـــــع مجالاتها

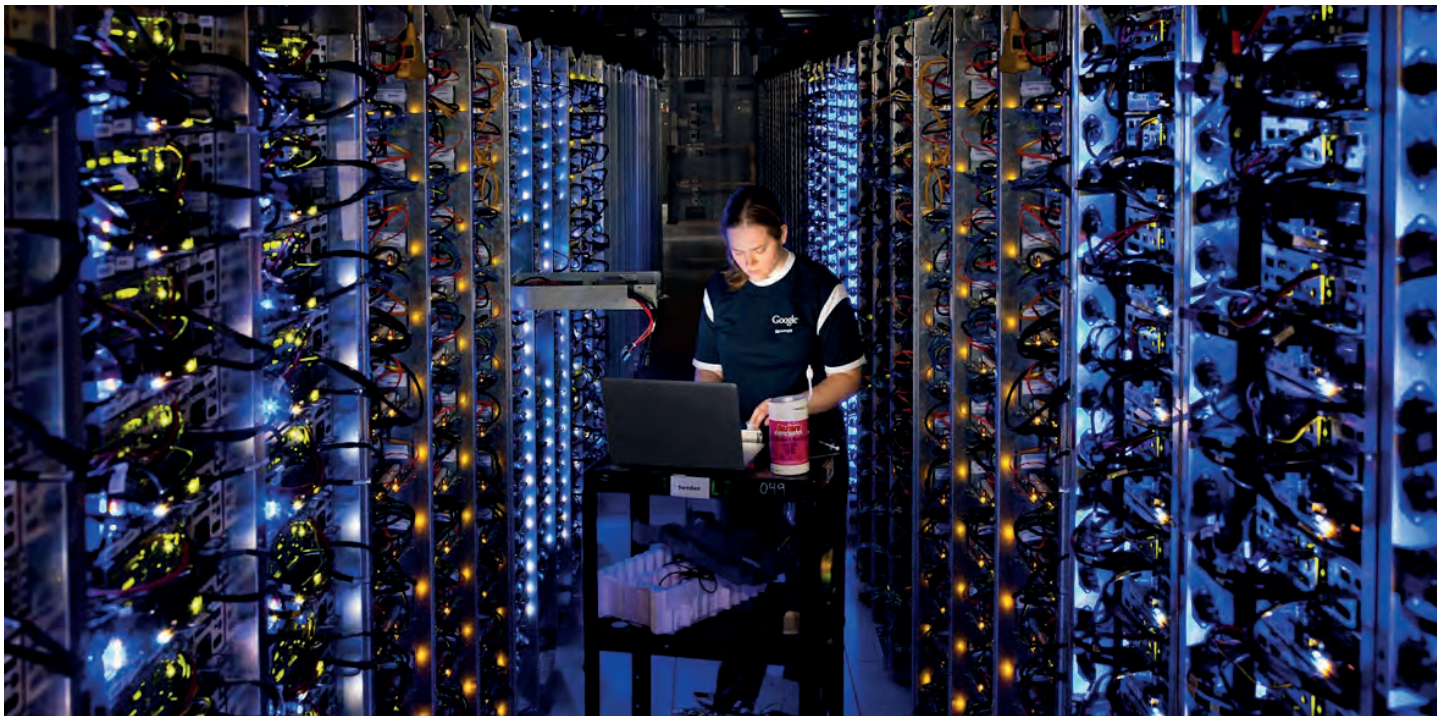

معالجة البيانات من مصادرها العديدة خلال العملية التحليلية؛ لتقليد دماغ الإنسان في معالجة الكميات الهائلة من البيانات. وتظهر التحديات في فهم السلوك، وكيفية تنسيق البيانات التي تم جمعها واكتشاف التهديد أو الفائدة. «إن جمع بيانات كبيرة هو الجزء السهل، أما فهم البيانات فهو لجلجزء الأصعب حسب» - Engin Ki da. إن هذه الكمية الهائلة من البيانات تصبح ما يعرف بالبيانات الكبيرة، التي زادت في الحجم بسبب المصادر المتعدّدة وتقدّم التقنية الحديثة، في كل من المعدات والبرامج.

وكما قال موور «بدون علم تحليل البيانات الكبيرة، فإن الشركات تنطلق في الشبكة العنكبوتية صماء بكماء، كالغزال على الطريق السريع»، إلا أن الشركات الناجحة تتابع المعلومات المتوافر لكي تتوقع سلوك زبائنها.

يمكن تعريف خصائص البيانات الكبيرة بأنها كبيرة جداً ومتغيرة وسريعة وغير مصفّاة، وتحتاج إلى خوادم هائلة للتحليل، ومستوى عالٍ من المهارات الشخصية لفهمها، ومعالجة البيانات الكبيرة. علاوة على ذلك، أكثر الشركات بدأت في الحصول علي مصدر دخل مقابل المعلومات، التي - بالتالي - تشكل زبائنها.

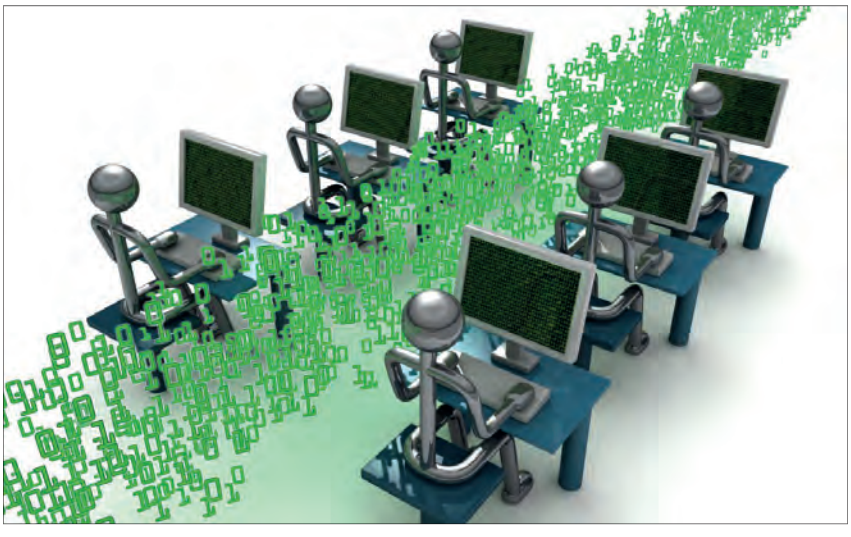

> بدون علم تحليل البيانات الكبيرة، فإن الشركات تنطلق في الشبكة العنكبوتية صماء بكماء، كالغزال على الطريق السريع

من خلال القدرة على جمع ودمج وتحليل البيانات؛ وهكذا تتوافر المعلومات عبر الشركات، حيث توفر أدلة حول كيفية تصرف الأفراد.

المصادر الرقمية المتنوعة

إن الانتقال إلى الفضاء الرقمي يزداد بشكل كبير مع التقنية، وتطور البنية التحتية، واستخدام الإنترنت على نطاق واسع. كذلك، فإن الميل الإنساني لاستخدام الوسائل المختلفة من الأدوات والتطبيقات ازداد وأصبح جزءاً لا يتجزأ من النشاطات اليومية.

> الميل الإنساني لاستخدام الوسائل المختلفة من الأدوات والتطبيقات ازداد وأصبح جزءاً لا يتجزأ من النشاطات اليومية

وبالتالي، تولدت بيانات أكثر للتدفّق بين الأنواع المختلفة من الشبكات التي تستخدم تطبيقات الإدخال المختلفة السلبية أو النشطة على حد السواء، وهذه البيانات المدخلة من الممكن أن تُجمع وتزداد في أحد مستودعات المعلومات عبر الإنترنت. وقد تتراوح هذه التطبيقات من استخدام بطاقات الائتمان في مراكز التسوق، إلى ملفات الفيديو والبريد الإلكتروني، إلى أنشطة مواقع التواصل اجتماعي، إلى طلب شحنة بريد عن طريق الإنترنت. تلك الأنشطة بالإمكان تجميعها وتخزينها في الأنظمة المختلفة عبر الشبكة في صيغ غير منظّمة، وهذا النوع من البيانات مستخلص «بشكل آني لحركة النمو السريع للبيانات».

لماذا البيانات الكبيرة؟

في الماضي، كان جل خبراء تقنية المعلومات منهمكين في فهم وتتبع الطريق السريع الخيالي للمعلومات، وكان التركيز على سرعة البيانات فقط، وليس على كيفية استخدامها أو الاستفادة منها، حيث كانت توجد عوامل أخرى مؤثرة في ذلك الوقت؛ مثل الكلفة العالية للتخزين، والمصادر الخارجية الأقل، ونقص الأنظمة التحليلية. علاوة على ذلك، فإن البيانات الرقمية لم تلقَ تقبلاً جيداً من قبل كل من القطاعين الخاص والعام.

البيانات الكبيرة أصبحت الآن قيمة جديدة مضافة إلى القطاعين الخاص والعام. فكلا القطاعين بدأ استخدام البيانات الكبيرة بسرعة، خصوصاً في القطاعات التي يتوافر فيها سهولة الوصول إلى البيانات، حيث يمكن جمع البيانات من خلال الشركاء والزبائن، وجعلها من العناصر الرئيسة لاستراتيجية أكثر الشركات نجاحاً. كما أنشئت إدارات جديدة لمعالجة هذه البيانات الكبيرة في معظم الشركات. علاوة على ذلك، فإن الشركات قد تختبر قراراً استثمارياً في بيئة المختبر، التي تستخدم بيانات كبيرة عبارة عن عيّنات تم تجميعها من الزبائن، وعلى ذلك يقومون بتكثيف استثماراتهم لاحقاً. غير أن الشركات التي تعزل نفسها عن الوصول للمعلومات تجد نفسها وقد فقدت موقفها وتدنى مستواها التنافسي. كذلك يستطيع هو أو هي التمتع بالقدرة على إضفاء طابع شخصي على المدة الحقيقية على الإنترنت بالتدخل في القرار الذي قد يتخذه الزبون، فتؤثّر البيانات الكبيرة على سلوك الإدارة لتصبح اقتصادية أكثر، وذات كفاءة أعظم، وتعمل على تنظيم العملية بإزالة العمليات غير المطلوبة. أيضاً، هناك منافع متعلقة بالشركات الأخرى التي تأسست لإنتاج البيانات التي تم جمعها عن طريق الربط مع شركات أخرى، حيث بإمكانها أن تستخدمها أو تبيعها لتحقق قيمة عالية.

> القطاعين الخاص والعام بدأ استخدام البيانات الكبيرة بسرعة خصوصاً في القطاعات التي يتوافر فيها سهولة الوصول إلى البيانات، حيث يمكن جمع البيانات من خلال الشركاء والزبائن

وبالتالي يكونون قد استخرجوا قيمة عالية من كمية البيانات الهائلة التي تم جمعها.

ويظهر دعم البيانات الكبيرة بشكل واضح في حادثة ميدي بيرينيه في مارس 2012، بمدينتي مونتوبان وتولوز الفرنسيتين في تحقيقات الأمن الوطني؛ فقد كان من المفترض أن أول هجومين على الجنود الفرنسيين قد قام بهما محمد مراح، الذي تجنب بشكل حذر ترك أي دليل على مسرح الجريمة، لكنه ارتكب بعض الأخطاء في العالم الرقمي قادت إليه فيما بعد. وكان بالإمكان أن تقود استراتيجية البيانات

الكبيرة إليه، إن لم يكن مباشرة بعد حادثة 11 مارس، فعلى الأقل بعد حادثة 15 مارس، حيث إن «مراح»، الذي كان على قائمة المراقبة في إدارة مكافحة الإرهاب، كان قد استخدم حاسوب أمه لجمع معلومات حول ضحايا 11 مارس.

إدارة البيانات الكبيرة

هناك كمية هائلة من التحديات في فهم وإدارة البيانات الكبيرة؛ وتزداد الصعوبة بسبب خاصية البيانات الكبيرة التي تشكلت من مصادر مختلفة، والبيانات غير المنظّمة، ليتم فهمهما بالأنظمة العادية. أيضاً، فإن تفسير الأنشطة في الوقت الحقيقي يجعل من الصعب التعامل معها. ومن ثم يستمر تدفق البيانات التي تم إنشاؤها ويتم الاحتفاظ بها في أماكن التخزين بانتظار تحليلها. وعلاوة على ذلك، ليس هناك نظام محدد وموجَّه للعمل على ذلك التطبيق المعين. بعبارة أخرى؛ تدعو الحاجة إلى توحيد النظام لمعالجة هذا النوع من خليط البيانات الذي غذته مساهمات الآخرين.

متطلبات المهارات الجديدة

يتطلّب تفسير البيانات الكبيرة شخصاً ذا مهارة عالية لمعالجة قيمة المعلومات التي ستكون متوافرة بجمع البيانات الكبيرة. ويعتبر ذلك - في حد ذاته - تحدياً كبيراً جداً للمؤسسات التي تريد توظيف البيانات الكبيرة؛ لأن تلك المهارات ليست متطورة بعد ونادرة في سوق العمل. وأما شكل تلك المهارات فيتمثل في القدرة على تدريب النظام التحليلي لاكتشاف المعلومات الثمينة التي تسعى لها المؤسسة. علاوة على ذلك، فإن المعرفة العميقة لكيفية حركة البيانات الكبيرة في العالم الحقيقي تقنياً والاستفادة منها تعد تحدياً آخر.

يتطلّب تفسير البيانات الكبيرة شخصاً ذا مهارة عالية لمعالجة قيمة المعلومات التي ستكون متوافرة بجمع البيانات الكبيرة

وبالتالي، تبدأ المهارات بالبروز من المتخصصين في تخزين البيانات، وفهم التحليل، واستخراج البيانات القيّمة، وفهرسة البيانات لاستخدامها في وقت لاحق من قبل الآخرين. إن العنصر الأكثر أهمية هو أخصائي الخوارزميات التي تتطلب أن تكون كافية ومكتملة لاستخراج البيانات الكبيرة. لذلك، ففي حين تتطلب البيانات الصغيرة مستوى متوسطاً من الخبرة، فإن البيانات الكبيرة تحتاج إلى تقنية أكبر ومهارات وخبرات متقدمة في العمل.

تحديات البيانات الكبيرة

تبادل البيانات بين كل من القطاعات الخاصة والعامة المختلفة يتطلب زوايا مختلفة من وجهات النظر. إن منهج الأجهزة الحكومية المختلفة يتراوح ما بين تحسين تبادل المعلومات، إلى خفض التكرار وزيادة الكفاءة، وبالتالي تحسين أداء الأمن الوطني. ومن ثم، فإن القدرة على تحليل كمية كبيرة من البيانات سيمكن الحكومة من مخاطبة والتعامل مع العديد من القضايا، كالصحة والاقتصاد، ومنع التهديدات عن طريق تقوية الأمن الوطني. إن ما يشكل تحدياً أكبر هو خلق بيئة لتبادل المعلومات يتمكن

من خلالها الأمن الوطني من اكتشاف نشاط التهديدات ومنعه أو تخفيفه. وللتغلب على هذه القضايا، يجب التركيز على العمل المشترك عن طريق الربط ووضع السياسات والبيانات الحكومية. وتقدم البيانات الكبيرة مخاطر كبيرة، وأصبح الحصول على المعلومات في الوقت الحقيقي منتشراً على نطاق واسع داخل المنظمات؛ فعامل الوقت الآني يجعل الأداء من الصعب حمايته بواسطة التشفير، والجانب التحليلي يجعل الوصول إليها مكثفاً من قبل فرق تكنولوجيا المعلومات ومن المحللين.

في مايو 2013، ورد أن مراسلي بلومبيرغ استخدموا بيانات متعلقة بمحطات بلومبيرغ للطرفية للتجسس على موظفي - JP ORGAN، فقد اكتشف المراسلون أن البعض من مكتب استثمار - JP ORGAN الرئيسي لم يكن لديهم نشاطات على محطات بلومبيرغ الطرفية الخاصة بهم، وتوصلوا في النهاية إلى أنهم تركوا الشركة، وفي وقتها كانت المعلومات غير معلنة. وتبع ذلك الاكتشاف أن قامت بلومبيرغ بالاهتمام بشكل أكبر ببيانات زبائنها، وحضّرت المعلومات المتوافرة لمراسليها. وقد كان ذلك ضربة رئيسية في بناء الثقة بين بلومبيرغ وبين عملائها، بينما أنه من الواضح أن سياسة البيانات الكبيرة يمكن أن توفر معلومات ثمينة، والحصول على معلومات يجب أن يكون مراقباً لإتاحة مساءلة الموظفين.

كذلك القصص الأخيرة وراء «بوابة كابل» وإدوارد سنودن سلطت الضوء على المخاطر الرئيسية لتسرب المعلومات عن الأجهزة الأمنية المرتبطة بالبيانات الكبيرة. وفي غياب نظم الرصد المناسبة والمحللين والمتخصصين في تكنولوجيا المعلومات أو المقاولين المتعهدين، يمكن الوصول والحصول على المعلومات خارج نطاق واجباتهم. تلك المعلومات قد تستخدم للمنافع الشخصية، وتعرض على الجمهور، أو تنتهي في أيدي الأعداء. هذا هو السبب في

> ينبغي على كل من وكالات الأمن والحكومات أن تدرك أن الوصول إلى المجموعة الأكبر من المعلومات هو نقطة رئيسية من سيادتهم

أن إدارة المخاطرة ومحاسبة الموظفين يجب أن يكونا جزءاً من استراتيجية واضحة. وكما كتب صن تسو «ينبغي على الفرد أن يعرف قابليات العدو وإمكانياته، وأخيراً نواياه»، بعبارة أخرى «المعرفة قوة». وفي البيانات الكبيرة، الوقت جزء من قابليات البيانات الكبيرة، ومركز المعلومات في متناول الشركة. فإن بروز شركات البيانات الكبيرة يمكن أن ينظر إليه من قبل البعض على أنه تعاقد من الباطن على سيادة الأمة، كما هو الحال في مجال المعلومات الرقمية؛ فالشركات الخاصة الحالية - مثل فيسبوك - لديها وصول إلى كمية ضخمة من المعلومات، تتضمن في

بعض الأحيان الخطط الخاصة بعطلة مدير (MT6). فينبغي على كل من وكالات الأمن والحكومات أن تدرك أن الوصول إلى المجموعة الأكبر من المعلومات هو نقطة رئيسية من سيادتهم. وهكذا ينبغي أن ترصد موقف الاحتكار في عالم البيانات الكبيرة، وتقوم بتوفير كمية مناسبة من الاستثمارات لتبقى في المقدمة.

الخصوصية

الحصول على البيانات التي تم جمعها من مصادر مختلفة يجعل الأفراد يفقدون حقهم في الخصوصية. وتتراوح المخاطر من إساءة استخدام البيانات الشخصية إلى إساءة تفسير المعلومات التي تم جمعها. ولدى عامة الناس رد فعل سلبي تجاه البيانات الكبيرة التي تتعامل معها الحكومة. ومن الغريب أنه لم يكن لديهم مخاوف مماثلة بشأن الخصوصية مع الشركات الخاصة؛ فالجمهور لديه شعور بأن الحكومات لن تستخدم البيانات الكبيرة لمصالحها، ولكن للتجسس عليهم كأفراد. ولأغراض تعريف عامة الناس بالبيانات الكبيرة، فإنهم يحتاجون إلى أن يروا نتائج إيجابية في حياتهم اليومية أو في سلامتهم العامة والأمن. فمن الأهمية بمكان للحكومة التواصل مع الجمهور بخصوص الفوائد في مجال تحسين السلامة العامة، ومواجهة التهديدات الصحية، وتحسين المنافع الاجتماعية. وبهذه الطريقة يمكن للحكومة بناء الثقة مع الشعب. وينبغي أن يكون هدف الحكومة بالنسبة للبيانات الكبيرة واضحاً من البداية للجمهور؛ فقد يرى عامة الناس أيضاً أن مبادرات البيانات الكبيرة في مجال منع الجريمة مقابل الإرادة الحرة للإنسان، لأنه بطبيعة الحال يمكن للبيانات الكبيرة التنبؤ بسلوكيات الإنسان الحتمية. إنه من المهم جداً إدراك أن بناء المبادرات الأمنية يهدف إلى دعم المحللين.

استراتيجية البيانات الكبيرة

هناك حاجة لتسخير البيانات الكبيرة من

ينبغي أن يستخدم التنبؤ بالسلوك البشري من قبل وكالات جمع المعلومات الاستخبارية والأمن، للمساعدة في تحديد الأصول الرئيسية والمخاطر المجزأة

أجل الاستفادة من عوائد عالية القيمة في مجال الأمن الوطني. والفكرة الرئيسية هي التفكير بالبيانات الكبيرة بوصفها حلاً للتغلب على الغموض، ولسد الثغرات في الأمن الوطني، وفي تقييم الخطر في المستقبل. وهذا يتطلب من الحكومة والبنية التحتية للقطاع الخاص أن يكونوا على استعداد لجمع البيانات من مصادر مختلفة. إن الفوائد التي قد تبرز نظراً للاعتماد على البيانات الكبيرة يكون بتوفير الوقت وزيادة الرصد والتنبؤ بالتهديدات. وبالتالي، فمن المهم زيادة الإنتاجية، واكتساب الفرص، والحد من التهديدات عن طريق التحكم فيها، وتحليل الأنشطة والسلوكيات في الوقت الحقيقي؛ إذ إن عملية تحديد أنماط التهديدات التي تحققت من خلال مقارنة معقدة في الوقت الحقيقي للبيانات التي تم جمعها مع البيانات التاريخية لاكتشاف التهديدات في الداخل أو الخارج إشارة إلى المخاطر – كل ذلك يؤدي إلى أن تنبيه مركز القيادة لتتبع مثل هذه المخاطر قبل أن تحدث.

في كيانات إنفاذ القانون بالولايات المتحدة، تم بالفعل استخدام التحليل الإحصائي للمساعدة في بعض قراراتهم؛ فنظام (الحد من الجريمة عن طريق الاستفادة من الإحصائية التاريخية)، يعمل على تحليل المعلومات والحوادث الماضية، ومظاهر السلوك الإجرامي، وتوقع النقاط الساخنة، وتقييم المخاطر بالنسبة لبعض الأفراد ليصبحوا معتادين على الإجرام. حيث تم وضع هذا التحليل في كل من ممفيس وتينيسي، والآن يستخدم أيضاً في ولاية فلوريدا بشكل ملحوظ. ووفقاً لقسم شرطة فقد وصف هذا النظام بالعامل الأساسي في الحد بنسبة 31٪ من معدلات الجريمة بشكل عام. فقد ارتفع عدد قضايا الجنايات التي تم حلها عن طريق قسم الشرطة من 16٪ إلى ما يقرب من 70٪. وفي الولايات المتحدة منذ عام 2006 تستخدم أغلبية الولايات برامج لمساعدة مجالس إطلاق السراح في التوصل إلى قرار حول السماح بإطلاق السراح المشروط للمجرم من عدمه. وتشير الدراسات إلى أنه منذ ذلك الحين، فإن نحو 12٪ ممن تم الإفراج عنهم بشروط أعيدوا إلى السجن، مقارنة بنحو 16٪ في عام 2006؛ وهذا ما يفسر فائدة التحليلات التنبؤية في التنبؤ بالسلوك البشري.

ينبغي أن يستخدم التنبؤ بالسلوك البشري من قبل وكالات جمع المعلومات الاستخبارية والأمن، للمساعدة في تحديد الأصول الرئيسية والمخاطر المجزأة. كما أن البيانات

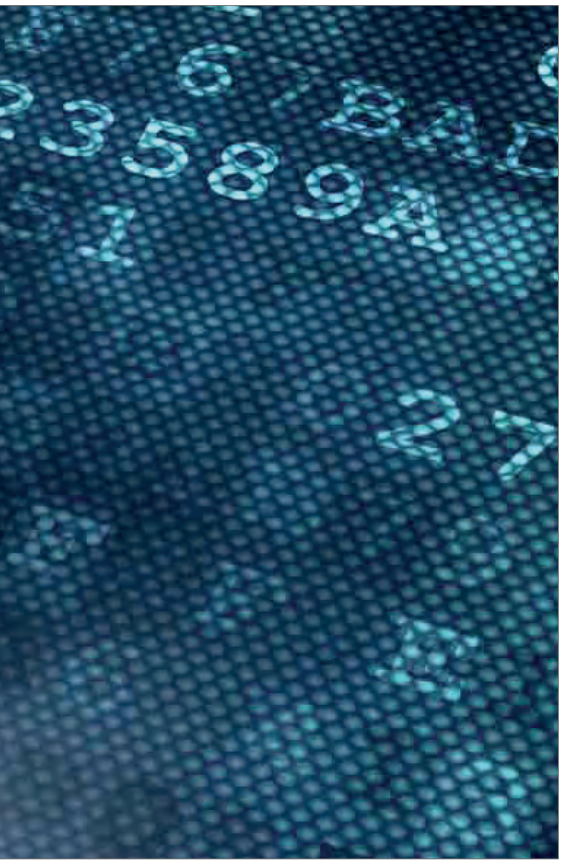

الكبيرة موجهة، وهكذا يمكن أن توفر الإدارة الاستراتيجية مع الأرقام الوصول السريع إلى الصورة العالمية من معضلة معينة.

إن الجهات الحكومية بطيئة نوعاً ما في مجال الابتكار؛ بسبب هيكلها الكبير وحقيقة أنها أقل جرأة في المخاطرة. ولدى الحكومات كمية هائلة من البيانات، لكنها منتشرة بين الكيانات المختلفة؛ مما يعني دمج بيانات كبيرة للحكومة لمصادر البيانات من سلطات مختلفة وأنظمة مختلفة، للتغلب على تحديات التشغيل البيني الفنية والسياسية على حد سواء.

يجب أن تكون السياسات مبنية على توافق الجهات الحكومية المختلفة على المشاركة في تبادل البيانات الخاصة بهم. ويجب أن يكون واضحاً للوزارات المختلفة أن تقاسُم المعلومات الخاصة بهم ستزودهم بمعلومات معززة أو ستعطيهم القدرة على الوصول إلى موارد الحوسبة التي لم تكن تتوافر لديهم.

إن وجود جميع موارد البيانات الكبيرة، التي أنشئت بموجب كيان حكومي واحد، أمر بالغ الأهمية بالنسبة للحكومات؛ فهو يتضمن بناء نقطة مركزية للخبرات والتخزين والمعالجة يمكن أن تخدم جميع الجهات الحكومية بدمج هذا الكيان، وهو الأمثل لتبادل الموارد، بما في ذلك موارد الحوسبة، وربط البيانات الكبيرة مباشرة بمفهوم الحوسبة، حيث موارد الحوسبة الافتراضية والديناميكية. فالكيان المسؤول عن البيانات الكبيرة، في الواقع، لن يوفر فقط البيانات للأجهزة الحكومية، بل سيوفرها أيضاً مع موارد الحوسبة، مثل شركة أمازون.

الخاتمة

إن الضرورة تدعو إلى تعديل الاستراتيجية فيما يتعلق بالبيانات الكبيرة، وإدخالها ضمن أهدافها التي تسعى الحكومات من أجل تحقيقها، ويجب التعديل على السياسات العامة والخاصة لتتوافق مع متطلبات البيانات الكبيرة. كما يجب العمل على تسهيل وتكوين البنى التحتية المناسبة، مدعمة بالقوانين التي تضمن الخصوصية للأفراد، وترسخ مبدأ الأمن والسلامة في عقولهم، كنتيجة هامة لاستخدام البيانات الكبيرة.

إن الضرورة تدعو إلى تعديل الاستراتيجية فيما يتعلق بالبيانات الكبيرة، وإدخالها ضمن أهدافها التي تسعى الحكومات من أجل تحقيقها

الأمـــــن الفكـــري خـــط الدفـــ

المواطن الإماراتي يمتلك حساً وطنياً عالياً جعله قادراً علـــ

كعادتها دولة الإمارات العربية المتحدة سباقة ومبادرة دائماً في قراءة متغيرات البيئة الاستراتيجية والتعامل مع لائحة التنظيمات الإرهابية بمنتهى الشفافية والوضوح، حيث توجهت إلى عقول المواطنين والعاملين على أرض الدولة في الإعلان المباشر عن التنظيمات الإرهابية "عدداً واسماً»، فالإنسان الواعي والمنتمي في الدولة هو محور وحجر الأساس في استراتيجية الأمن الوطني؛ لأنه هو "الوسيلة والهدف" معاً، حيث جاء قرار الإعلان عن التنظيمات الإرهابية والمتطرفة ليصب في مصلحة الأمن الوطني، المحلي والإقليمي والعالمي، ويخدم المصالح والأهداف الوطنية للدولة، ويعكس هذا القرار قدرة الدولة على تقييم التحديات القائمة والقادمة. .

بقلم :

د. صـــالح لافي المعـــايطـــة

كلية الدفاع الوطني

إن الأمن الفكري هو خط الدفاع الأول في هذه الظروف الصعبة التي يعيشها العالم، في مواجهته للتطرف الفكري والإرهاب بكل أشكاله، وخصوصاً الإرهاب الفكري؛ فالفكر لا يواجه بالسلاح أو الصاروخ، بل يواجَه بالفكر من خلال التأثير والإقناع والحوار، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال حسٍّ وتلاحم وطني، فالانتماء الوطني يتشكل من حُبّ الشعب والقيادة للأرض، ويتشكل الولاء الوطني من التفاف الشعب حول القيادة. ومن اهتمام القيادة بالأرض والشعب تتشكل الحاكمية الرشيدة لحفظ الأرض والرعية، وضمان عنصر البقاء، وبالتالي تتشكل السيادة الوطنية على مختلف المستويات ذاتياً وإقليمياً ودولياً، وهذا ما نعيشه بالفعل على أرض دولة الإمارات العربية المتحدة، بفضل قيادة ورعاية صاحب السمو الشيخ خليفة رئيس الدولة، حفظه الله ورعاه.

قوة الدول

علينا أن ندرك أن قوة الدول لا تُقاس بالجغرافيا، أو المساحة، أو السكان، أو الموارد، ولا بحجم جيوشها، وإن كانت جزءاً منها، وإنما تقاس بالعنصر البشري المؤهل القادر على تقييم المخاطر والتحديات، والالتفاف حول القيادة والانتماء للأرض. وإن أول من يحمي الدولة هم أبناؤها المواطنون الذين يشكلون صمام الأمان الحقيقي؛ لأنهم يؤمنون بوطنهم، ويعرفون دورهم وواجبهم الوطني تجاهه، ويربطون مفهوم الأمن الفكري بالوطن والوطنية والمواطنة الصالحة، التي تعني الفكر السليم، والعقل السليم، والعمل النافع، والقول الحكيم، وليست المواطنة هنا مجرد «مجموعة من الوثائق» كما هي الحال في بعض الدول.

من هنا، فإننا ندعو كل من تأثر بالشائعات والأقاويل إلى مراجعة نفسه، وأن يكون إيمانه بوطنه وبقائده وبحماة وطنه أكبر وأكثر، بحيث لا يتأثر بما يُقال ويُكتب ويُنشر عبر وسائل التواصل الاجتماعي، لتكون هذه الأرض محروسة بعناية الخالق، وتجمعها عزائم الشباب، وسواعدهم، وعقولهم، وأفكارهم النقية المُنتجة، والبناءة، لتتوحد عزائم الشباب جميعاً في نسق وطني مُشترك؛ ومن هنا جاء قانون الخدمة الوطنية بتوجيهات القيادة الحكيمة والرشيدة.

مقومات عناصر القوة الوطنية

لقد أصبحت الدولة - بحمد الله - تمتلك كل مقومات عناصر القوة الوطنية، وأهمها العنصر البشري المؤهل والمتعلم، والمثقف، والمُحصَّن ضد الأفكار الهدامة، وهذا هو

ـــــاع الاول

ـــى إحباط أي محاولة من شأنها الإساءة للأمن الوطني

أصبح المواطن الإماراتي يمتلك وعياً ونضجاً، وحساً وطنياً عالياً جعله قادراً على إحباط أي محاولة من شأنها الإساءة إلى الأمن الوطني

التاريخ بجسد جغرافيا الوطـن، لتبقـى دولـة الإمـارات العربـية المتحـدة «عَلمـاً ومَعْلَماً ورَسْمَاً».

خط الدفاع الأول في وجه التطرف الفكري والشائعات الهدامة والانعزالية والانغلاق والإرهاب، ونحن ندرك أن الكلمة ا لنهـا ئية ســـتكو ن للتا ر يـخ ، وليس لمن يُثيـر و ن الأكـا ذ يب ، ويتخذون من الدين غطاءً لتبرير أعمـــالهم وأفكـــارهـم الهدامة.

وختاماً، أقول لقد أصبح المواطن الإماراتي يمتلك وعياً ونضجاً، وحساً وطنياً عالياً جعله قادراً على إحباط أي محاولة من شأنها الإساءة إلى الأمن الوطني، أو الأمن الفكري. وهذا كله بفضل القيادة الحكيمة القريبـــة من الشعـب، والتي تقف على تفاصيل حياة المواطنين، وتقوم بتأمين كل متطلبات الرفاهية، والاستقرار والصحة والتعليم والأمن بكل مكوناته لترسيخ مفهـــوم التلاحـم الوطني قولاً وفعـــلاً. فالإماراتيون همْ من أجادوا حَبْك روح

التحـــديات والفـــرص

دول مجلس التعـاون والدفـاع العـربـي المشـتـرك

قبل الحديث عن بناء استراتيجية دفاع عربي مشترك وبيان دور دول الخليج العربية، لا بد من الوقوف على عناصر القوة الوطنية التي تمتلكها دول مجلس التعاون «القدرات والفرص»، وكيف يمكن توظيفها لخدمة الأهداف والمصالح الوطنية لدول المجلس على الصعيدين الإقليمي والدولي لتحقيق مفهوم توازن المصالح وتوازن القوى في منطقة الخليج العربي، وتالياً أهم عناصر القوة الوطنية:

أ. تمتلك دول مجلس التعاون قدرات وإمكانيات أو ما يسمى (عناصر القوة الوطنية) تؤهلها أن تشكل اتحاداً قوياً لتحقيق تطلعات وطموحات شعوب دول الخليج العربي (المطالب والمصالح الوطنية). ويمكن البناء عليها لصياغة استراتيجية أمن وطني / دفاع مشترك، لدول مجلس التعاون والمشاركة بشكل فاعل ومؤثر في مجهود الأمن القومي العربي الذي يمر في مرحلة التكيف والتحول.

ب. تمتلك دول مجلس التعاون موقعاً استراتيجياً، وتعيش حالة أمن واستقرار مميزة تمكنها من طرح مبادرات سياسية واقتصادية، وحلول توافقية، وقدرة على حل النزاعات الإقليمية، والمشاركة في عمليات الإغاثة والإعمار والبناء، وبالتحديد دولة الإمارات العربية المتحدة؛ والسبب هو أن دول مجلس التعاون أصبحت تشكل مراكز

بقلم :
العقيد الركن/
سلطان الكتبي
(دارس بكلية الدفاع الوطني)

ثقل استراتيجية "سياسية واقتصادية وعسكرية"، وخصوصاً بعد تنفيذ والمشاركة في عاصفة الحزم التي تقودها المملكة العربية السعودية، إضافة إلى الإنجاز السياسي والتاريخي في مجلس الأمن، عندما تمكنت دول مجلس التعاون من تمرير مشروع القرار في مجلس الأمن الخاص باليمن، حينما صوت مع القرار 14 دولة من أصل 15 دولة، مع امتناع روسيا؛ وهذا يعني أن دول مجلس التعاون تمتلك الدبلوماسية الفاعلة والمؤثرة في المحافل الدولية، وهذه هي أهم عناصر القوة الوطنية.

جـ. دول مجلس التعاون قادرة على الخروج من الحيز الجغرافي المحلي إلى ما هو أبعد إقليمياً ودولياً، من خلال البيئة الاستثمارية الآمنة، وقدرتها على استيعاب واستخدام تكنولوجيا المعرفة، إضافة إلى قدرتها على المشاركة في الجهد العسكري العربي والإقليمي والدولي والقدرة على التكيف والردع المرن والمتدرج .

د. تبلغ مساحة دول مجلس التعاون 2،1 مليون كم2؛ أي ما يعادل 15% من مساحة الوطن العربي، إضافة إلى موارد طبيعة هائلة، وشبكات مواصلات حديثة ومتطورة، وقواعد بيانات ضخمة، ومراكز دراسات وأبحاث حديثة ومتطورة؛ وهذا يساعدها على الانتشار والانفتاح السريع من خلال مسارح العمليات البحرية والبرية والجوية، ومن خلال القدرة على الحركة الاستراتيجية للقوات في جميع هذه المسارح عن طريق امتلاكها التكنولوجيا والمعدات الحديثة، والجاهزية العالية.

هـ. يبلغ عدد سكان دول مجلس التعاون 28 مليون نسمة (بدون المقيمين) ونحو 48 مليون نسمة مع المقيمين، وهناك تماسك وتجانس اجتماعي وديني وثقافي مميز، حيث أصبحت دول مجلس التعاون أكثر سعادة وإسعاداً لمواطنيها، بل وحتى للعاملين على أراضيها. كما يبلغ الناتج القومي الإجمالي لدول مجلس التعاون 900 مليار دولار سنوياً، ويبلغ معدل دخل الفرد حوالي 23 ألف دولار سنوياً، وبهذا تتحقق الرفاهية والأمن الوظيفي والاجتماعي، وهما من أهم مرتكزات المطلب الوطني.

و. يبلغ الناتج النفطي لدول مجلس التعاون 17 مليون برميل في اليوم، منها 10 ملايين برميل يومياً من إنتاج المملكة العربية السعودية وحدها، ويصل الاحتياطي النفطي لدول الخليج العربي إلى 500 مليار برميل؛ أي ما نسبته 41% من الاحتياط العالمي للنفط، إضافة إلى أن هناك تنوعاً في مصادر الاقتصاد الوطني في بعض دول مجلس التعاون، وعلى وجه الخصوص في دولة الإمارات العربية المتحدة.

قراءة تحليلية في النظام العربي

تعرض النظام العربي والإقليمي للكثير من التحديات والنكسات خلال السنوات الماضية، وبقي الطرف العربي هو الحلقة الأضعف في توازن القوى الإقليمي، حيث استمرت سياسات ومواقف الجانب العربي دفاعية وردات فعل فقط، تفتقر إلى الإجماع والتماسك، والأهم والأكثر خطورة أنها تفتقر إلى ردع القوى الإقليمية غير العربية (إسرائيل وتركيا وإيران) المتحكمين في مفاصل اللعبة الإقليمية؛ مما منع بلورة

تمتلك دول مجلس التعاون الخليجي امكانيات وقدرات تؤهلها أن تشكل اتحاداً قوياً لتحقيق تطلعات وطموحات شعوب دول الخليج العربية

"

وتشكيل مشروع عربي متماسك وقوي يردع ويتصدى لمشاريع وأطماع القوى الإقليمية غير العربية.

دول الجوار الجغرافي غير العربية لا يمكنها أن تتنافس ضد بعضها، ولا يمكن أن تتحارب مباشرة، لكنها تستخدم الدول العربية ساحات قتال لمخططاتها الجيوسياسية، وأكبر دليل هو تراجع الموقف التركي في دعم عاصفة الحزم، وزيارة أردوغان الأخيرة لطهران؛ مما يدل على أن المصالح قبل وفوق المبادئ، حيث كان الهدف من الزيارة هو زيادة حجم التبادل التجاري بين أنقرة وطهران ليصل إلى 30 مليار دولار هذا العام، وكذلك روسيا عندما وافقت على بيع إيران صواريخ أس 300.

لقد شكلت عاصفة الحزم نقلة نوعية واستراتيجية كبيرة، وغيرت كثيراً من المعطيات، وأعطت الطرف العربي بقيادة خليجية ديناميكية جديدة في النظام العربي، يجب أن تؤخذ على محمل الجد. وقد أخذ العرب زمام المبادرة لأول مرة منذ قرن، حيث نجد أن هناك تغيراً واضحاً في معالم المشهد بالشرق الأوسط، حيث حولت عاصفة الحزم دول مجلس التعاون الخليجي، من قيادة النظام العربي خلال السنوات الماضية من مجرد المبادرات الناجحة، إلى رافعة ترفع قدراتها الصلبة العسكرية، وتؤسس لنظام شرق أوسط / عربي جديد، لا يبقى فيه مثلث الدول غير العربية «إيران، تركيا، إسرائيل" هو من يتحكم في المشهد، وكأن الطرف العربي هو من يتنازل برغم الاعتداء على حقوقه ومصالحه. واليوم، وبكل فخر، فإن عاصفة الحزم أسقطت هذه النظرية، وحطمت فكرة الاعتماد على جهات أخرى، حيث أخذت دول الخليج بنفسها زمام المبادرة للتحرك العسكري جواً وبراً وبحراً، من خلال قوة قتالية اعتمدت على المقاتل الخليجي بشكل أساسي، بالإضافة إلى الجهد العربي المساند.

قراءة تحليلية في الموقف الإيراني

لقد استغلت إيران الفراغ الجيوسياسي

> شكلت عاصفة الحزم نقلة نوعية واستراتيجية كبيرة وغيرت كثيراً من المعطيات وموازين القوى وأعطت الطرف العربي بقيادة خليجية ديناميكية جديدة في النظام العربي

واختلال ميزان القوى من خلال الضغط بقوة على الدول العربية والخليجية من أجل تمزيق جسد الأمة، وتحديداً بدءاً من العام 1990 عندما دخل الرئيس العراقي السابق صدام حسين غازياً الكويت، وخرج مهزوما منهاراً، متسبباً في انهيار مؤسسة كانت محل تقدير واحترام كافة الدول العربية؛ فاستغلت الاستخبارات الإيرانية الفرصة، وبدأت بالعزف على وتر تحطم الدولة العراقية المثخنة بجراح الحرب والحصار، وبدأت بالتسلل وإدخال الكتب التي تمجد وتقدس ولاية الفقيه، وتنشر العنصرية القبيحة في العراق، الذي ظل لسنوات طويلة يتعايش بسلام، سنة وشيعه، فحققت ما لم تحققه بالحرب على مدار سنوات طويلة، حتى جاء العام 2003 بالغزو الأمريكي الجائر وغير المبرر ليقضي على ما تبقى من الدولة العراقية المنهارة أصلاً، وليعدم الرئيس العراقي السابق ونظام حكمه، وتسلّم الدولة العراقية على طبق من ذهب للحرس الجمهوري الإيراني ليعيث فيها فساداً وتمزيقاً ولتنتشر فيها المليشيات بمختلف ألوانها وتوجهاتها؛ فمن القاعدة وداعش، إلى الحشد الشعبي والمليشيات الشيعية المتطرفة الأخرى،... والحبل على الجرار؛ مخلفة مآسي لا حصر لها، سيذكرها التاريخ بسواد. وبظهور الربيع العربي انفتحت شهية الجانب الإيراني لاستغلال الوضع العربي الضعيف والبادئ بالتفكك، وأشعلته بالخطب الدينية الرنانة، وبالضغط على الجرح الفلسطيني النازف والمحتاج للعلاج، لتؤجج مشاعر المطالبين بتحرك عربي لإنقاذ فلسطين، فتظهر إيران لتقدم نفسها كمنقذ لكنها تحتاج إلى قربان من الجلد العربي لتقدمه لقمة سائغة وتسوقه للذبح والبطش الإسرائيلي الظالم والخناق للإنسان العربي الفلسطيني؛ فبدأت إيران بتقديم الدعم المالي واللوجستي غير المحدود وعلى حساب لقمة عيش الشعب الإيراني المدقع في الفقر، فدعمت الإخوان في مصر في محاولة منها لتقويض ركيزة الأمة العربية، ودعمت المعارضة الشيعية البحرينية والسعودية تحت شعار أنهم المستضعفون من أجل قلب نظام الحكم في تلك الدول، ودعمت النظام السوري الموالي لها ضد عموم الشعب السوري المستضعف، ودعمت مليشيات حزب الله الدموية ضد حكومة لبنان ليبقى لبنان بدون حكومة إلى الآن.

من خلال توجه طائفي صارخ وممنهج، تمكنت إيران من السيطرة على منطقة الهلال الخصيب، من خلال البطش تارة وشراء الذمم تارة أخرى، لتطل منه على البحر الأبيض المتوسط، وباستغلال واضح وانتهازية وقحة لوضع القضية الفلسطينية وحماس المنهارة، ومطوقة بذلك المملكة الأردنية من جميع الاتجاهات والمملكة العربية السعودية من الشمال، لتتحرك جنوباً باتجاه باب المندب واليمن لتدعم شراهة الرئيس اليمني المخلوع صالح

عاصفة الحزم اسقطت نظرية الإعتماد على الآخر حيث أخذت دول الخليج بنفسها زمام المبادرة للتحرك العسكري من خلال قوة قتالية اعتمدت على المقاتل الخليجي بشكل اساسي بالإضافة إلى الجهد العربي المساند

للحكم، والمتآمر على أمن دول الخليج، مع جماعة الحوثي الشيعية المتطرفة، لتنجز بذلك عملية التطويق ولتفرض أجندتها ومطامعها التوسعية ونفوذها غير المحدود موضع التنفيذ.

الخلاصة والاستنتاجات

بعد أن استشعرت الدول الخليجية والعربية وتأكدت أن إيران ومطامعها لن تستقر بمكان، هبت عاصفة الحزم بقوة موجهة صفعة قوية للنظام الإيراني، وخالطة لأوراق على الأرض، وموجة عدة رسائل في جميع الاتجاهات، نالت عاصفة الحزم تأييداً دولياً منقطع النظير من الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، داعماً حق دول المنطقة في الدفاع عن أمنها الوطني، ومحملاً جماعة الحوثي والرئيس المخلوع وإيران تبعات الوضع المنهار في اليمن، داعياً كافة القوى على الأرض لدعم الشرعية اليمنية المنتخبة من قبل الشعب.

إن التحالف العربي الذي تحقق، متجاوزاً البيروقراطيات الدبلوماسية المتعارف عليها، ومستشعراً نبض الشارع العربي أتى ليلهب مشاعر الكتاب والشعراء والمواطن العربي الحر في كل أرجاء الوطن العربي، وليؤسس لدفاع عربي مشترك من خلال تشكيل قوة دفاع عربي تدافع عن أمن ومصالح الدول العربية من دون انتظار للمساعدة الخارجية، التي قد تأتي وقد لا تأتي. إن هذا التحالف يشكل فرصة نادرة يجب استغلالها لتلبية رغبات أبناء الوطن العربي في تحقيق الأمن والسلم في أوطانهم، من خلال تشكيل هذه القوة التي سيناط بها ردع المعتدي، وفرض السلام، والرفاهية الاقتصادية المنشودة.

من المتوقع أن تواجه هذه المنظومة المبتغاة تحديات جمة، وهي التي تنعقد عليها الآمال فيما يُبحث من قضايا مصيرية مشتركة في اجتماعات رؤساء الأركان المنتظر، حتى كتابة هذه السطور لتجاوز العقبات المنتظرة، والوصول بالقوة إلى مرحلة التنفيذ، والتي إذا ما تحققت فسترفع من إمكانيات الدول العربية في مجابهة الأخطار المحدقة بها، سواء في الحاضر أو المستقبل، وستحجّم التمدد الفارسي الذي يخطط له نظام الملالي الجائر، والذي لم يكُفّ عن السعي لتصدير ثورته البائسة، منذ أن استطاع خطف السلطة من النظام الشاهنشاهي، الذي لم يكن يقل عنه قسوة وعنجهية، باحتلاله الجائر لأراضي الغير، سواء الجزر الإماراتية الثلاث، أو عربستان، أو بلوشستان، أو أذربيجان، أو كردستان، وتكريس ذلك الاحتلال منذ أن سيطر نظام الملالي على الحكم.

ستؤسس عاصفة الحزم لتعاون مستقبلي مع إيران ومن على شاكلتها على أساس الند للند، وليس كما كانت إيران تأمل في أن تكون هي المهيمنة على المنطقة، فإيران جغرافياً جار لابد منه، وهذه حقيقة تتطلب من جانب الدول المطلة على الخليج العربي ودول المنطقة التعاون بشفافية والوقوف صفاً واحداً من أجل حماية حقوق المواطن العربي، وذلك بالعمل على تحقيق تكامل دبلوماسي اقتصادي عسكري بنّاء، يحقق الأمن الوطني للشعوب العربية ويلبي طموحاتها إلى الأمن والاستقرار والرفاهية.

المراجع:

- تحليلات ومقالات في صحف مختلفة.
- مطالعات ودراسات شخصية.

مشـــروع الجـــين العربـــي مـــن منظـــور الأمـــــــ

الأمن الوطني عملية نشطة وليست ثابتة ومستمرة وليست منقطعة

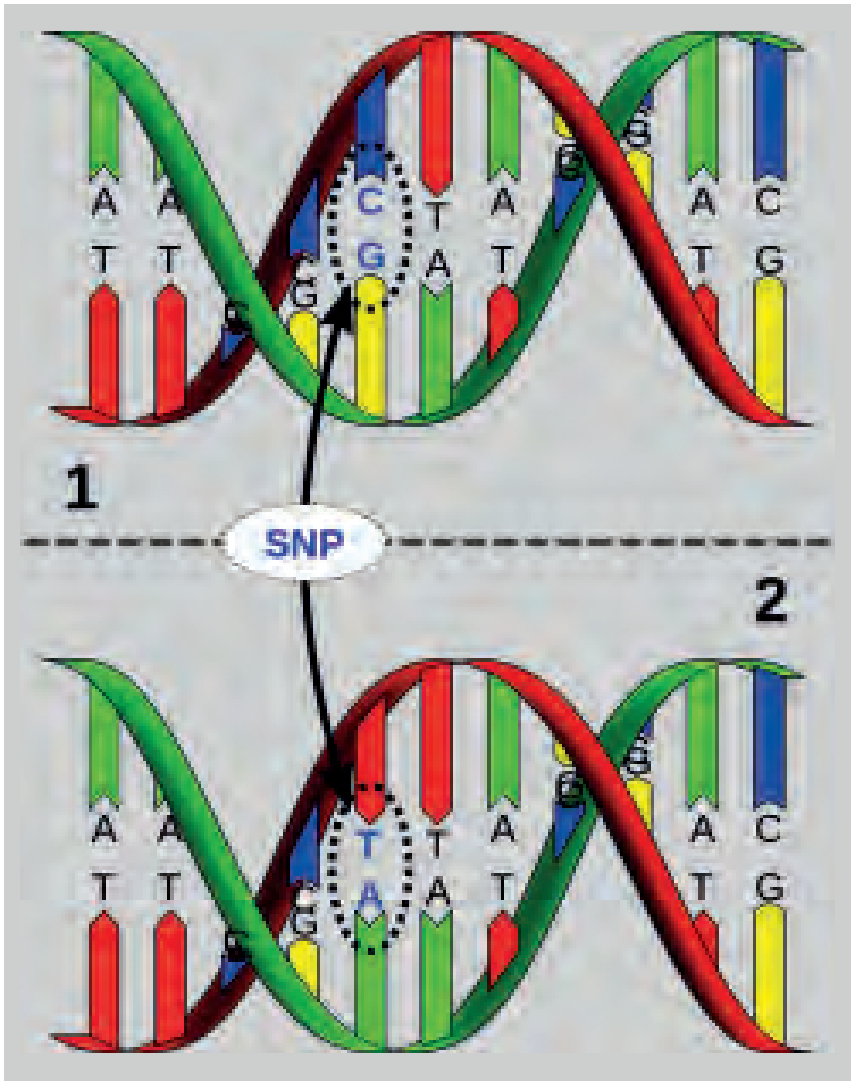

بقلم
عوني الخطيب
كلية الدفاع الوطني

من الأهداف المعلنة لمشروع السلالات والجين العربي (Arab DNA Ancestry and Family Origin) تحديد السلالات الموجودة في منطقة الشرق الأوسط بجميع أعراقها ، وطوائفها ،ولغاتها ؛ وقد تمثل هذا المشروع على هيئة شركات، اتخذت لنفسها مقرات دائمة في عدد من الدول العربية ،بما فيها دول مجلس التعاون الخليجي. ووفقاً لبيان مهمة أحد تلك الشركات التي اتخذت من دولة الأمارات المتحدة مقراً لها، فإنها وبناءً على طلب العملاء تقدم منتجاً طبياً يبين لهم بيانات حيوية تتحدد من خلالها سلالته أسلافهم ،وقبائلهم، وأنسابهم ، بعد إجراء اختبار جيني شامل للحمض النووي لهم ، تتحدد من خلاله سلالته وحتى ستة أجيال من أسلافهم ، ثم تسلم البيانات الحيوية تلك إلى العملاء بشكل سري .

ـــــــن الوطنـــــــــــي

من منظور قانوني ،فإن الشكل القانوني لتلك الشركات هو أنها شركات محدودة المسؤولية مرخصة بموجب القوانين المحلية للدول العربية ، أما من المنظور التجاري فهي علاقة تعاقدية تجرى بين العميل والشركة ، يتم على أساسها تزويد العميل بما يحتاجه من بيانات حيوية عن سلالته لقاء مبلغ من المال . ولا يتجاوز جهد المؤسسات الحكومية المراقبة لنشاط تلك الشركات التحقق من استيفائها للشروط القانونية اللازمة لاستصدار السجل التجاري أو تجديده ، وضمان التزامها بعدم ممارسة أي نشاط تجاري خلافاً للوارد في شهادة السجل التجاري، بصرف النظر عن مدى خطورة قواعد البيانات تلك على الأمن الوطني للدولة.

إن الأمن الوطني هو حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية ، وباعتبار أن قاعدة البيانات الطبية الحيوية هي خريطة تفصيلية للجين العربي تقع في حوزة شركة تجارية لا تخضع لرقابة الدولة ،فان خطورة تلك البيانات تتجلى بالإشارة إلى التحول الذي طرأ على شكل الصراع وأدواته في القرن الحالي ،شأنه في ذلك شان أية أداة من صنيع البشر منذ بدء الخليقة إلى وقتنا هذا ،كالمواصلات والاتصالات وأدوات الحرب والسلام والدبلوماسية ،فلم تعد الأدوات التقليدية للصراع على ما كانت عليه في السابق ، فقد كان الغرض الذي من أجله صنعت تلك الأدوات التقليدية هو إحداث الدمار المادي للخصم ، وتنفيذ القتل الجماعي للحشود العسكرية والتجمعات السكانية بهدف جعل ذلك الخصم مسلوب الإرادة على مواصلة القتال ،وبالتالي تحقيق الفوز عليه في أرض المعركة وسمائها ،إلى أن انتقلت تلك الأدوات إلى جيل جديد لا يستهدف عناصر القوة الحسية التي يمتلكها الخصم بل عناصر القوة الفكرية كالمعتقد ،والفكر ،والإرادة ، وأواصر ارتباطه بمعتقده ، وثقافته ، ودينه ، وموطنه ،وقد جاءت العولمة ، ووسائل الإعلام شكلاً من أشكال تلك الأدوات الفتاكة .

تعتبر الهيئات المختصة بإدارة الكوارث والأزمات جزءاً لا يتجزأ من نظام حماية الأمن الوطني لأية دولة

واليوم فقد فرض الشكل الجديد للصراعات والتحالفات إلى الانتقال إلى جيل جديد من أدوات الصراع لا يستهدف المقدرات الحسية التي يمتلكها الخصم ولا الفكرية منها ،وإنما تنفيذ الإبادة الجماعية لسلالة بشرية معينة دون غيرها باستخدام أسلحة غير تقليدية تسمى الاسلحة الحيوية العرقية (Ethnic Bioweapons) . ويختلف الضرر الذي تحدثه الأسلحة تلك عن الإبادات الجماعية التي نفذت خلال التاريخ البشرية كمذبحة سميل ومذبحة الأرمن في أن تلك الأسلحة تمتلك دقة الاستهداف بحيث يمكن تصنيفها تحت طائفة الأسلحة الموجهة الدقيقة (Pre-cision-Guided Munitions).

يتطلب تفعيل هذه الأسلحة الحيوية تغذيتها ببيانات حيوية عن سلالة الخصم ،مما يستدعي جمع البيانات الحيوية من كافة المصادر المتوفرة .وتحقيقاً لذلك ، فقد أطلق شروع الجينوم البشري (Human Ge-nome)عام 1990 ، بهدف تمييز الجينات البشرية وتحديد التباين المتسق من خلال تحديد تعدد أشكال النوكليوتيدات المفردة (Single Nucleotide Polymorphisms) في الحمض النووي الريبوزي منقوص الأكسجين (DNA) أو (Deoxyribonu-cleic acid) لسلالة بشرية محددة. وتعتبر تلك الشركات المختصة بدراسة الحمض النووي مصدراً معلوماتياً هاماً للبحوث التي تجريها بعض الدول في مجال تصنيع الأسلحة الحيوية العرقية تمهيداً لحرب عرقية ،ذلك الشكل الجديد من أشكال الصراع البشري.

إن دراسة هذا المشروع من منظور أمني يجب ألا يتم بمعزل عن الأحداث السياسية التي تعصف في الإقليم ، ولا الخطط التي تدرس تعد حالياً لتغيير الخارطة السياسية الجغرافية للاقليم ،ومنها ما ورد في مقال المقدم رالف بيترز في مجلة أرمد فورسز تحت عنوان « خريطة حدود الدم» ، حيث تحدث عن خطط إعادة رسم الحدود في الاقليم على أساس العرق .

بما أن الأمن الوطني عملية نشطة وليست ثابتة، و مستمرة وليست منقطعة ، فإن الأمن الوطني مرن قابل للتحديث والتكيف من حيث أدوات التنبؤ بالتهديدات وتحديدها، وأدوات إبطال تلك التهديدات وتحويلها إلى أدوات تدعم الأمن الوطني بجميع مقوماته.

ولعل دراسة هذه المشاريع الطبية البحثية من منطلق أنها جزء لا يتجزأ من استراتيجية الأمن الوطني الشامل يدعونا إلى اتخاذ عدد من التدابير الاحترازية لحماية قواعد البيانات الطبية لمواطني الدولة من أن تكون بحوزة جهات لا تخضع لرقابة الدولة ،دون المساس بحق الفرد في الحصول على تلك المنتجات الطبية .من هذه التدابير إنشاء مؤسسة حكومية بديلة عن تلك الشركات الاجنبية تقدم تلك المنتجات الطبية. كما يجب أن يتم تسليم تلك التقارير الطبية على شكل نتائج طبية مفسرة ، وليس بيانات طبية كأجراء احترازي لمنع تداول البيانات مع أية جهة أخرى.

كما تعتبر الهيئات المختصة بإدارة الكوارث والأزمات جزءاً لا يتجزأ من نظام حماية الأمن الوطني لأية دولة . و لتفعيل دور تلك الهيئات في مجال الدفاع الوطني لابد من إعادة النظر في خطط الطوارئ وإدارة الازمات لديها من حيث اتخاذ جميع التدابير الاحترازية التي تضمن عدم وقوع تلك البيانات بالغة الأهمية بحوزة أية جهة خارج منظومة الأمن الوطني .

التحولات الراهنة وانعكاساتها على استراتيجيات الأمـــ

تحديات استراتيجية غير مسبوقة

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

تشـهد منطقة الشرق الأوسـط، وفي القلب منها منطقة الخليج العربي، في المرحلة الراهنة، تحوّلات وتغيّرات على درجة كبيرة من الأهمية والخطورة، سـواء في ما يتعلق بتفاقم حدة الأزمات التي تعانيها، والتي جاءت في معظمها نتيجة عاملين أساسـيين، هما: التمدد الإيراني غير المسبوق في المنطقة، وتنامي قوة وخطورة التنظيمات المتطرفة والإرهابية فيها، أو في ما يتعلق بنمط العلاقات وطبيعة التحالفات القائمة بين دول الإقليم، التي أصبحت منقسـمة بشـكل واضح بين محورين متصارعين: (محور سـني عربي - إقليمي، في مواجهة محور إيراني - شـيعي)، أو بين هذه القوى الإقليمية والقوى الدولية المؤثرة في المنطقة، وعلى رأسـها الولايات المتحدة الأمريكية، التي شـهدت سياسـاتها تحولات مهمة، وخاصة في ما يتعلق بالتقارب مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، الذي توج بتوقيع الاتفاق الإطاري بشأن البرنامج النووي الإيراني.

تتطلب هذه التحوّلات الإقليمية قراءة دقيقة لطبيعة تفاعلاتها لمعرفة اتجاهاتها المستقبلية وتأثيراتها المحتملة في استراتيجيات الأمن الوطني لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، التي شهدت بدورها تحولات مهمة في تصديها للتهديدات القائمة والمحتملة، عبر تبني استراتيجية تقوم على «المبادرة» وليس رد الفعل، و«الردع» العسكري للقوى والجماعات التي تشكل تهديداً للأمن والاستقرار الإقليميين، بالتوازي مع توظيف أدوات القوة الناعمة التقليدية من دبلوماسية ومساعدات اقتصادية، لحماية مصالحها الوطنية وأمنها الإقليمي.

الاتفاق النووي والدور الإقليمي للجمهورية الإسلامية الإيرانية

شكلت الجمهورية الإسلامية الإيرانية لسنوات طويلة عاملاً لعدم الاستقرار الإقليمي في منطقة الخليج العربي بشكل خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بشكل عام؛ بسبب سياساتها التدخلية في شؤون دول المنطقة، ومساعيها لفرض هيمنتها ونفوذها الإقليميين، والتي تعززت بشكل كبير عقب الاضطرابات التي شهدتها المنطقة العربية منذ مطلع العام 2011، التي حاولت طهران استغلال ما أسفر عنه من فوضى وعدم استقرار في العديد من دول المنطقة، إلى جانب الورقة الطائفية التي تعمد دائماً إلى توظيفها، في تحقيق طموحاتها الإقليمية. وقد تمكنت طهران خلال السنوات القليلة الماضية، من تحقيق

ـــن الوطني لدول الخليج العربيـة

كثير من الاختراقات التي عززت وضعها الإقليمي إلى درجة دفعت بعض المسؤولين الإيرانيين إلى حد التفاخر بسيطرة بلادهم على أربع عواصم عربية (بغداد - دمشق - بيروت - صنعاء)، والتصريح بأنها «أصبحت اليوم إمبراطورية، كما كانت عبر التاريخ وعاصمتها بغداد»، كما دفعت بالعديد من المحللين إلى الحديث عن تشكّل «طوق شيعي» إيراني يحيط بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بدلاً من «الهلال الشيعي» الذي كان يتم الترويج له. ففي الجمهورية العراقية، عززت طهران نفوذها هناك من خلال علاقاتها مع القوى الشيعية التي هيمنت على السلطة فيه منذ عام 2003، ولم تقتصر في علاقاتها على الحكومة العراقية، بل وسعتها لتشمل تقديم الدعم العسكري والمالي للقوى الشيعية غير الحكومية التي أنتجت ما يعرف اليوم باسم قوات «الحشد الشعبي»، وهي قوات شيعية غير نظامية تدين بكثير من الولاء للنظام الإيراني. وبرز النفوذ الإيراني في الجمهورية العراقية واضحاً عقب ظهور تنظيم «داعش» وتمدده، مع ملاحظة أن ظهور هذا التنظيم وتمتعه ببيئة حاضنة في المناطق السنية كانا في أحد أسبابهما نتيجة للتدخلات الإيرانية في شؤون هذا البلد وسياساته الطائفية التي

عززت الشعور بالتهميش والاستهداف لدى الطوائف العراقية الأخرى، ولاسيما السنة. وقد استغلت طهران ظهور هذا التنظيم في زيادة دعمها الأمني والعسكري للحكومة العراقية والقوى الموالية لها تحت راية «محاربة الإرهاب»، بما في ذلك إرسال مقاتلين وخبراء عسكريين وأسلحة، وتدخلت بشكل مباشر في الحرب على «داعش»، حيث أكدت قيامها بشن غارات على مواقع للتنظيم حول بغداد، كما سعت إلى التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية في هذا السياق، ونجحت في الحصول على اعتراف أمريكي بأهمية هذا الدور، عبر عنه وزير الخارجية الأمريكي جون كيري بالقول إن بلاده وطهران برغم خلافاتهما فإنه تجمعهما الآن مصلحة مشتركة تتمثل في التصدي لتنظيم «داعش».

كما زادت الجمهورية الإسلامية الإيرانية انخراطها العسكري في الجمهورية العربية السورية للحيلولة دون سقوط نظام الرئيس السوري بشار الأسد المتحالف معها، بالتنسيق والتعاون مع «حزب الله» اللبناني. وعززت حضورها الإقليمي عبر تقديمها الدعم لجماعة «أنصار الله» الحوثية في الجمهورية اليمنية، التي تمكنت من خلال تحالفها مع القوات التابعة للرئيس اليمني السابق علي عبدالله صالح، من السيطرة على العاصمة صنعاء، قبل أن تعلن انقلابها الكامل على الشرعية اليمنية، بشكل أصبحت طهران معه تمثل رقماً صعباً في العديد من ملفات المنطقة، ومصدراً لتهديد حالة الأمن والاستقرار الإقليمي في المنطقة برمتها.

ويمثل الاتفاق الإطاري الذي توصلت إليه الجمهورية الإسلامية الإيرانية ومجموعة (5+1)، التي تضم الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن (الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة والجمهورية الفرنسية وجمهورية روسيا الاتحادية وجمهورية الصين الشعبية)، إضافة إلى جمهورية ألمانيا الاتحادية، في لوزان

السويسرية مطلع إبريل 2015 تطوراً مهماً في ما يتعلق بمستقبل الأوضاع الإقليمية في منطقة الخليج العربي. وبرغم أن الاتفاق في مجمله - وفق ما تم إعلانه - يفرض قيوداً مهمة على البرنامج النووي الإيراني، فإنه يحمل في طياته، في حال تم تثبيته كما هو في الاتفاق النهائي الذي يجري التفاوض عليه، العديد من المخاطر، لعل أبرزها: أنه قد يفتح، في حال التزمت طهران ببنوده، المجال أمام تعاون أمريكي - إيراني أكبر في العديد من الملفات الإقليمية المثارة، ولاسيما الأزمة السورية، والحرب على «داعش»، ما يعني اعترافاً أمريكياً بدور إقليمي أكبر لطهران في المرحلة المقبلة. وهناك أيضاً المخاطر المرتبطة بإمكانية أن تنجح طهران في التحايل على بنود الاتفاق وامتلاك القدرات النووية العسكرية، ولاسيما في ظل الجدل المثار حول مدى كفاية شروط الرصد والتفتيش والتحقق التي تطبقها الوكالة الدولية للطاقة الذرية لمنع حدوث هذا السيناريو، علماً بأن الاتفاق يوفر فترة تحذيرية تقدر بنحو عام واحد فقط قبل امتلاك طهران أسلحة نووية.

وفي حال تم التوصل إلى اتفاق نهائي بشأن البرنامج النووي الإيراني قبل نهاية يونيو 2015، فإنه من المتوقع أن يستعيد الاقتصاد الإيراني عافيته بشكل كبير خلال فترة من 3 إلى 5 أعوام، وذلك على افتراض رفع العقوبات تدريجياً، اعتباراً من منتصف عام 2015، وعودة الصادرات النفطية إلى ما كانت عليه قبل العقوبات مع بداية عام 2018، مع السماح لطهران بالعودة إلى النظام المالي العالمي، والاستفادة من تدفق الاستثمارات الخارجية المباشرة، والاستفادة من أموال صندوقها السيادي على نحو يعزز النمو الاقتصادي فيها. أما في حال عدم التوصل إلى اتفاق نهائي، فمن الطبيعي أن يشهد الاقتصاد الإيراني مزيداً من التدهور مع استمرار ارتفاع معدل البطالة البالغ حالياً نحو 14%، والتشدد في العقوبات

شكلت إيران لسنوات طويلة عاملاً لعدم الاستقرار الإقليمي في منطقة الخليج العربي بشكل خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بشكل عام؛ بسبب سياساتها التدخلية في شؤون دول المنطقة، ومساعيها لفرض هيمنتها ونفوذها الإقليميين

الأمريكية والأوروبية على تجارة طهران الدولية والمعاملات المالية والمصرفية، فضلاً عن تراجع قيمة صادرات النفط وإيرادات الخزينة، وارتفاع التضخم مع تدهور سعر صرف العملة الوطنية أمام العملات الأجنبية في السوق السوداء.

وقد يكون لرفع العقوبات عن طهران، إذا حدث، بعض الآثار السلبية على الدول المنتجة للنفط والمصدرة له في المدى المتوسط، حيث يُتوقع أن تعمل طهران على رفع طاقتها الإنتاجية من النفط الخام وزيادة صادراتها لاستعادة حصتها السوقية؛ ومن ثم زيادة تخمة المعروض الذي قد يدفع في اتجاه مزيد من الانخفاض في أسعار النفط العالمية.

وبرغم أهمية النتائج التي قد تترتب على الاتفاق الإطاري الأخير بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية ومجموعة (5+1)، فإنه لا يجوز أن يتم النظر إلى الاتفاق النهائي بشأن البرنامج النووي الإيراني؛ بوصفه بات أمراً محسوماً أو مؤكداً، فهناك العديد من الاعتبارات التي يمكن أن تسهم في تغير مسار المفاوضات الراهنة، وفي مستقبل الاتفاق المزمع، من بينها:

مدى التزام طهران ببنود الاتفاق، فأي انتهاك لهذه البنود من شأنه أن يعيد الأوضاع إلى نقطة الصفر، وقد يفتح الطريق أمام القيام بعمل عسكري

أمريكي ضدها.

مدى التزام الإدارة الأمريكية، التي ستتولى السلطة بعد إدارة أوباما، بتنفيذ الاتفاق، ويمكن الإشارة هنا إلى الرسالة التي بعث بها الكونجرس الأمريكي إلى القيادة الإيرانية والتي تم فيها تأكيد أن أي اتفاق لا يحظى بقبول الكونجرس وموافقته لن يكتب له الاستمرار. وسيتوقف هذا على طبيعة الإدارة الأمريكية المقبلة، فإذا جاءت أيضاً من الديمقراطيين فإنها ستسير على الأرجح في النهج ذاته، أما إذا جاءت من الجمهوريين فإن السياسة الأمريكية تجاه هذا الملف قد تتغير.

مدى قدرة الطرفين على تجاوز حالة عدم الثقة بينهما، فليس من المتصور أن يتمكن الطرفان على المدى المنظور من التحول من سياسة العداء إلى التحالف، ولاسيما في ظل استمرار تركز السلطات الإيرانية في يد المرشد الأعلى الذي ينتمي إلى المحافظين المتشددين. ويمكن الإشارة هنا إلى الخلافات التي بدأت تظهر بالفعل بشأن كيفية تفسير كلا الطرفين لما تم التفاوض عليه، ولاسيما في ما يتعلق بتوقيت إلغاء العقوبات الاقتصادية، فطهران تتحدث عن رفع فوري للعقوبات بالتزامن مع التوقيع على الاتفاق النهائي، في حين تتحدث واشنطن عن بقاء العقوبات إلى أن تلبي طهران التزاماتها الحاسمة بشكل كامل. كما يمكن الإشارة

> تعتقد إسرائيل أن الاتفاق المزمع توقيعه لن يوقف المساعي الإيرانية للحصول على قدرات نووية عسكرية

إلى التصريحات الأمريكية الأخيرة التي هاجمت الدعم الإيراني للحوثيين، ودعم واشنطن المتزايد للتحالف العربي

المناهض لهذه الجماعة، كمؤشر إلى عدم حدوث تقارب كبير محتمل مع طهران في المستقبل المنظور.

الموقف الإسرائيلي، تعتقد إسرائيل أن الاتفاق المزمع توقيعه لن يوقف المساعي الإيرانية للحصول على قدرات نووية عسكرية. وبرغم أنه من المستبعد أن تقدم إسرائيل على القيام بعمل عسكري منفرد ضد البرنامج النووي الإيراني، فإنها لن توقف ضغوطها وتحركاتها لإفشال هذا الاتفاق.

«عاصفة الحزم»
واستراتيجية «الردع» العسكري

عجّلت التطورات الميدانية المتسارعة التي شهدتها الجمهورية اليمنية؛ نتيجة سعي مسلحي جماعة «أنصار الله» الحوثية وقوات الجيش الموالية للرئيس السابق علي عبدالله صالح المتحالفة معها، إلى استكمال فرض سيطرتها العسكرية على الأراضي اليمنية، وخاصة مدينة عدن التي أعلنها الرئيس اليمني عاصمة مؤقتة للبلاد، بتشكيل تحالف «عاصفة الحزم» بقيادة المملكة العربية السعودية،

> الإمارات ستواصل مع بقية الأشقاء العرب واجبها القومي؛ لإرساء دعائم الأمن والاستقرار والتصدي لأي مخططات أو أجندات إقليمية لها مآرب وأطماع في الأراضي العربية

للتصدي لهذه التحركات التي اعتبرتها المملكة خطاً أحمر لن تسمح بتجاوزه؛ لأن ذلك من شأنه أن يضع الجمهورية اليمنية بالكامل تحت النفوذ الإيراني. لكن تشكيل تحالف «عاصفة الحزم» الذي بدأ عملياته العسكرية ضد الحوثيين صباح يوم 26 مارس 2015، وأعلن انتهاءها يوم 22 إبريل 2015، وبدء عمليات «إعادة الأمل» التي تركز على استخدام الأداتين السياسية والعسكرية بالتزامن لتسوية الأزمة اليمنية وفق قرار مجلس الأمن الدولي رقم (2216) والمبادرة الخليجية ومخرجات الحوار الوطني، لم يكن يهدف إلى التصدي لطموحات وتحركات الحوثيين فقط، وإنما كان يهدف بالأساس إلى التصدي لسياسة التمدد الإيراني في المنطقة، وتعزيز قدرات الردع الاستراتيجي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، في مواجهة التهديدات المحيطة بها. وعلى هذا الأساس تعكس عمليتا «عاصفة الحزم» و«إعادة الأمل»، العديد من الدلالات المهمة بالنسبة إلى التوجهات الاستراتيجية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، لعل أهمها:

حدوث تحول استراتيجي في مواقف دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وحلفائها الإقليميين إزاء التهديدات

الإقليمية المتنامية، من سياسة رد الفعل إلى المبادرة الهجومية، واتخاذ مواقف «حازمة» في مواجهتها، لردع أي قوى محلية أو خارجية تحاول العبث بالأمن الإقليمي الخليجي والعربي. وفي هذا الإطار جاءت تصريحات صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، حفظه الله، خلال زيارته إلى قاعدة الملك فهد الجوية في مدينة الطائف بالمملكة العربية السعودية يوم 26 إبريل 2015، التي التقى خلالها القوات الإماراتية المشاركة في التحالف العربي وعملية إعادة الأمل في الجمهورية اليمنية، والتي أكد فيها أن دولة الإمارات العربية المتحدة تضع قضايا أمن واستقرار المنطقة العربية في صلب اهتماماتها، ولن تغض الطرف عن المتغيرات والتطورات في المنطقة، أو عن انعكاساتها على الأمن القومي العربي، وستقف إلى جانب الأشقاء لدفع المخاطر والتصدي لمختلف التهديدات. وأشار سموه إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة ستواصل مع بقية الأشقاء العرب، واجبها القومي؛ لإرساء دعائم الأمن والاستقرار والتصدي لأي مخططات أو أجندات إقليمية لها مآرب وأطماع في الأراضي العربية، ومقدراتها التاريخية والدينية، وثرواتها الوطنية، وردع كل من يضمر الشر للمنطقة العربية.

إعادة التوازن الاستراتيجي في موازين القوى بالمنطقة، من خلال وضع حد لنفوذ القوى المرتبط بطهران في الدول العربية. وفي هذا السياق لا يمكن فصل التطورات التي شهدتها عمليات التحالف العربي العسكرية ضد الحوثيين في الجمهورية اليمنية عن النجاحات الكبيرة التي حققتها المعارضة السورية ضد نظام الرئيس السوري بشار الأسد بدعم إقليمي، وعن الضغوط المتزايدة على الحكومة العراقية، إقليمياً ودولياً، لوضع حد للدور الأمني والعسكري الذي تقوم به ميليشيات "الحشد الشعبي". فالربط بين كل هذه المؤشرات يؤكد أن هناك صحوة عربية إقليمية في مواجهة النفوذ الإقليمي المتزايد لطهران والتهديدات الإقليمية الأخرى، قد تغير موازين القوى في المنطقة، ولاسيما مع التحرك لتشكيل قوة التدخل العربية المشتركة، التي أقرتها قمة شرم الشيخ العربية في نهاية شهر مارس 2015.

أن بناء تحالف "عاصفة الحزم" وتدخله بهذا الحسم يؤكدان حرص الدول المشاركة فيه على حماية مصالحها الإقليمية بالاعتماد على قدراتها الذاتية

أن بناء تحالف "عاصفة الحزم" وتدخله بهذا الحسم في الأزمة اليمنية يؤكدان حرص الدول المشاركة فيه على حماية مصالحها الإقليمية بالاعتماد على قدراتها الذاتية، وليس على قوى دولية خارجية، ما يشكل تحولاً مهماً من شأنه أن يعزز منظومة الأمن الإقليمي، ويقلص المخاوف من انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من المنطقة، أو تقليص وجودها فيها.

تفاقم ظاهرة الإرهاب وصعود تنظيم «داعش»

كانت ظاهرة الإرهاب أحد أهم العوامل

المؤثرة والمحددة لاستراتيجيات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على مدار أكثر من عقد، ومن المتوقع أن تستمر كذلك في العقد القادم. فقد تبنت هذه الدول استراتيجيات وطنية فاعلة لمكافحة الإرهاب، وتم تعزيز التعاون الإقليمي في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وكذلك الإطار العربي الأوسع، بل على المستوى الدولي للتصدي لهذه الظاهرة. وبرغم النجاح الذي تحقق حتى الآن في تحصين دول المجلس من التهديدات المباشرة للتنظيمات التي تتبنى العنف وسيلة لتحقيق أهدافها، فإن التطورات التي رافقت الاضطرابات العربية منذ العام 2011، وخاصة بعد ظهور تنظيم «داعش»، أظهرت أن خطورة الظاهرة الإرهابية أعقد بكثير مما كان يُنظر إليها؛ فقد توسعت دائرة التهديدات التي تشكلها الجماعات المتطرفة والإرهابية، وتفاقمت الأسباب المغذية لها، وخاصة مع استمرار الصراعات الإقليمية، وتشعب دوافعها، ولاسيما ما ارتبط منها بالبعد الطائفي، وتقاطع «مصالح» العديد من القوى الإقليمية والدولية مع أهداف هذه التنظيمات، واستغلالها من قبل بعض هذه القوى لتحقيق أهدافها التي تبدو مدمرة للمنطقة، وتنذر بتداعيات خطيرة، إذا لم تقم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالتعامل معها بحزم ضمن إطار تعاون إقليمي عربي ودولي واسع، مع العمل على معالجة العوامل التي تغذيها، وتلك التي أوجدتها الحروب والصراعات الطاحنة التي بدأت تأخذ - أو هكذا تريدها قوى إقليمية ودولية - طابعاً طائفياً أو مذهبياً.

لقد مثل تنظيم «داعش» الذي تفرع بالأصل عن تنظيم «القاعدة»، النموذج الأكثر تطرفاً، والأكثر خطراً على الأمن والاستقرار الإقليميين؛ فامتلاك التنظيم قوة بشرية كبيرة نسبياً، وقدرات تسليحية، وسعيه للتوسع والتمدد باتجاه الدول المجاورة لتوسيع ما يسميه «دولة الخلافة»، كل ذلك يجعل من إمكانية استهداف التنظيم لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بشكل مباشر، تهديداً قائماً. وبرغم الضربات القوية التي يتعرض لها التنظيم، فإن من غير المتوقع أن يتم القضاء عليه بشكل كلي في المدى القريب؛ حيث ترى العديد من التقديرات العسكرية والتحليلات السياسية أن الأمر قد يحتاج إلى سنوات طويلة. والخطر الذي يشكله التنظيم لا يقتصر على البعد الأمني فقط، بل يمتد ليشمل كذلك الأبعاد الأيديولوجية والفكرية، وهذا ربما يكون أكثر خطورة؛ فقدرة التنظيم على جذب عناصر من مختلف الدول تثير العديد من المخاوف بشأن احتمال انتشار الفكر الذي تتبناه لدى فئات من الشباب. كما يتمتع تنظيم «داعش» بإمكانات تنظيمية لافتة للنظر، الأمر الذي يزيد المخاوف من إمكانية قيامه بتشكيل خلايا نائمة، تتولى عملية التجنيد، وربما القيام بأعمال إرهابية محتملة في دول الخليج العربية، وكمؤشر

على جدية هذا التهديد، أعلنت السلطات السعودية في مطلع شهر مايو 2015 نجاح الأجهزة الأمنية في إحباط مخطط ضخم لخلايا تنظيم «داعش»، لتنفيذ سلسلة من الاغتيالات لعدد من العسكريين السعوديين، والقبض على 93 شخصاً بينهم امرأة، توزعوا على خلايا إرهابية عدة تتلقى جميعها الأوامر من التنظيم. وفي مطلع العام الحالي 2015، قامت عناصر تابعة لـ«داعش» بشن هجوم انتحاري استهدف قوات حرس الحدود السعودية في بلدة جديدة عرعر الحدودية مع جمهورية العراق، وأسفر الهجوم عن مقتل ثلاثة رجال أمن سعوديين، إلى جانب أربعة من الإرهابيين. ومثّل هذا الهجوم، مؤشراً إلى الخطورة المباشرة التي يشكلها «داعش» على المملكة العربية السعودية وباقي دول المنطقة.

ولا تقتصر التهديدات الإرهابية على تلك

جاءت مشاركة القاهرة لحاصفة الحزم وتحركاتها لتشكيل القوة العربية المشتركة إضافة إلى دورها المهم في مواجهة قوى التطرف والإرهاب لتؤكد عودتها من جديد لدورها الإقليمي والدولي

التي يشكلها تنظيم «داعش» الذي تشارك بعض دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وفي مقدمتها دولة الإمارات العربية المتحدة، في التحالف الدولي المناهض له، وإنما تمتد لتشمل العديد من التنظيمات الإرهابية والمتطرفة الأخرى التي تنامى وجودها وخطرها على الساحة العربية في السنوات الأخيرة، ولاسيما جماعة «الإخوان المسلمين»، التي تفرعت منها معظم التنظيمات الجهادية الحالية، وتنظيم «القاعدة» بكل فروعه، إضافة إلى التنظيمات المتطرفة الأخرى، الأمر الذي فرض على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تبني استراتيجيات أكثر فاعلية لمواجهة هذا التهديد من جوانبه المختلفة: الفكرية والتثقيفية والأمنية والعسكرية، بشكل جماعي أو في إطار تعاون إقليمي ودولي أكثر فاعلية.

الأزمة السورية

تفاقم الصراع في الجمهورية العربية السورية بشكل غير متوقع؛ فالأزمة التي بدأت باحتجاجات طلابية تطالب بالحرية والإصلاح، في مارس 2011، أصبحت الآن

أكبر أزمة إنسانية في العالم، وأحد أكثر الصراعات فداحة منذ الحرب العالمية الثانية. لقد أصبحت الساحة السورية فعلياً أرضاً للصراع بين العديد من القوى المحلية والإقليمية والدولية، وفتحت الباب على مصراعيه للتدخل الخارجي بما ينطوي عليه من مخاطر للأمن القومي العربي وحالة الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي ككل. فمع دخول الأزمة عامها الخامس، قتل أكثر من 200 ألف شخص غالبيتهم من المدنيين، ونزح نحو 12 مليوناً، وتم تدمير البنى التحتية للدولة السورية بشكل شبه كامل.

إن أحد أهم العوامل التي أدت إلى تفاقم هذه الأزمة وتشعب تأثيراتها وانعكاساتها السلبية الكبيرة على المنطقة، يكمن في التدخلات الخارجية، وخاصة من دول الجوار الإقليمي. فالتدخل الإيراني المباشر في الأزمة منذ بدايتها، من خلال إرسال عناصر من الحرس الثوري، ومشاركة ميليشيات تدور في الفلك الإيراني كحزب الله اللبناني وجماعة أبو الفضل عباس وغيرها، أسهما بشكل كبير في تأجيج الصراع وتحويله إلى صراع طائفي.

لقد كان للأزمة السورية تأثيرات واضحة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فعلى المستوى الإنساني مثلت عبئاً كبيراً عليها، حيث تتحمل هذه الدول بشكل رئيسي الدعم المالي وعمليات الإغاثة. وعلى المستوى العسكري، دفع التدخل الإيراني بعض دول المجلس إلى تقديم دعم أكبر للمعارضة السورية. وعلى المستوى السياسي، تلعب بعض دول الخليج العربية دوراً مهماً في دعم المعارضة السورية المعتدلة سياسياً، في إطار الجامعة العربية، وفي المحافل الدولية الأخرى.

وقد جاء صعود تنظيم «داعش» في الجمهورية العربية السورية، ليزيد من تعقيد المشهدين السوري والإقليمي، حيث أصبحت الأراضي السورية مسرحاً لصراع متعدد الجبهات (النظام السوري – المعارضة المعتدلة – الجماعات الإرهابية والمتطرفة)، وبرغم أن صعود «داعش» والتنظيمات المتطرفة الأخرى مثل «جبهة النصرة»، مثّل تحدياً لأطراف الصراع الرئيسية، فقد كان تأثيره أكثر خطورة في المعارضة السورية المعتدلة التي فقدت كثيراً من المناطق التي سيطرت عليها لمصلحته، إلى درجة دفعت بعض الناس إلى الحديث عن تعاون محتمل بين النظام السوري و«داعش». ومن غير المتوقع أن يتم وضع حد لهذه الأزمة الإنسانية في المدى المنظور، في ظل استمرار تباين مواقف القوى الإقليمية والدولية الداعمة للأطراف المتصارعة.

الأزمة الليبية

يوجد في دولة ليبيا ما بعد القذافي عشرات الكتائب والألوية المسلحة، التي لها، كلها تقريباً، ارتباطات سياسية أو قبلية أو مناطقية، بل إن نشأة غالبيتها - خلال الثورة وبعدها - تمت على هذه الأسس، ما يشير إلى تعقيدات الواقع الليبي الحالي والصعوبات التي تواجه تسوية الأزمة المشتعلة في هذا البلد. ومع ذلك يمكن تقسيم القوى الرئيسية على الساحة الليبية إلى مجموعتين رئيسيتين: الأولى، تضم الجيش الوطني الليبي المدعوم بقوات اللواء خليفة حفتر وعدد من الكتائب والميليشيات القبلية. وهذه المجموعة ترتبط بالبرلمان الليبي الشرعي والحكومة المعترف بها دولياً في طبرق، وتسيطر على أجزاء من الشرق الليبي بما فيها مدينتا طبرق وبرقة، وأجزاء كبيرة من مدينة بنغازي. والثانية «فجر ليبيا»، وتتكون من العديد من الميليشيات المسلحة، المحسوب أغلبها على «الإخوان المسلمين» والسلفيين و«القاعدة»، وهذه المجموعة ترتبط بالمؤتمر الوطني المنتهية ولايته وحكومة الإنقاذ الوطني في طرابلس، وهي تسيطر الآن على العاصمة والمناطق الواقعة غربها، ومنطقة باب العزيزية الاستراتيجية التي تبعد 45 كم عن وسط العاصمة، وأجزاء من بنغازي في الشرق.

وتشير التطورات الميدانية الأخيرة إلى حدوث تقدُّم مهم لمصلحة الجيش الوطني التابع للحكومة المعترف بها دولياً، والتي حصلت بدورها على دعم سياسي مهم دولياً وعربياً من خلال تطورين بارزين: الأول، هو قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2214 الذي أشار بشكل واضح إلى اعتبار التنظيمات الإرهابية في دولة ليبيا تنظيمات تهدد السلم والأمن الدوليين، وطالب لجنة العقوبات المشرفة على توريد السلاح إلى دولة ليبيا، بسرعة البت في طلبات التسليح المقدَّمة من الحكومة الليبية لمكافحة الإرهاب. والثاني، هو قرارات القمة العربية التي عُقدت في مدينة شرم الشيخ المصرية يومي 28 و29 مارس 2015، والتي دعت إلى تقديم الدعم السياسي والمادي الكامل للحكومة الشرعية، بما في ذلك الجيش الوطني، وطالبت مجلس الأمن بسرعة رفع الحظر عن واردات السلاح إلى الحكومة الليبية باعتبارها الجهة الشرعية الوحيدة.

وبرغم التقدم الذي حققته المفاوضات السياسية التي رعتها الأمم المتحدة بين الفرقاء الليبيين لتسوية الأزمة، فإنها اصطدمت في النهاية بعمق الخلافات بين الطرفين وإصرار القوى المتطرفة على مواقفها الإقصائية، الأمر الذي يرجح استمرار الأزمة في المدى المنظور، وربما يفتح المجال أمام احتمالات التدخل العسكري الخارجي، ولاسيما مع تنامي قوة تنظيم

«داعش» على الأراضي الليبية وما يشكله ذلك من تهديد للدول المجاورة، ولاسيما جمهورية مصر العربية، والحدود الأوروبية الجنوبية.

تطورات الأوضاع في دول التغيير العربية

يشير مصطلح «دول التغيير» إلى الدول العربية التي شهدت تغييرات سياسية نتيجة موجة الاضطرابات التي هزت المنطقة في نهاية عام 2010 وبدايات عام 2011، والتي تسببت في إطاحة أنظمة عربية رئيسية، وأدخلت أخرى في دائرة الصراعات والاقتتال الأهلي. وقد عرضنا سابقاً التطورات التي شهدتها بعض الدول العربية التي تحولت فيها المطالبات بالتغيير السياسي إلى أزمات وحروب أهلية (الأزمة السورية، والأزمة الليبية، والأزمة اليمنية)؛ ومن ثم سنركز هنا على الدول التي شهدت انتقالاً سلمياً للسلطة، برغم ما واجهته من تحديات أمنية وسياسية، وهي حالة كل من جمهورية مصر العربية والجمهورية التونسية.

فبالنسبة إلى جمهورية مصر العربية، اتسمت التغييرات التي شهدتها في الآونة الأخيرة في معظمها بالإيجابية، فقد تمكنت البلاد من تجاوز فترة الاضطرابات الأمنية التي شهدتها بعد إطاحة حكم جماعة «الإخوان المسلمين» عقب ثورة الثلاثين من

> التغييرات التي شهدتها استراتيجيات الأمن الوطني في دول مجلس التعاون تعزز التفاؤل بقدرتها على حماية أمنها الوطني، وتعزيز دورها في منظومة الأمن القومي العربي ككل

يونيو 2013، وقطعت شوطاً مهماً في ترسيخ الاستقرار السياسي والأمني بعد تنظيم الانتخابات الرئاسية التي فاز فيها الرئيس عبدالفتاح السيسي، كما بدأت البلاد تشهد استقراراً اقتصادياً مهماً بدعم قوي من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وفي مقدمتها دولة الإمارات العربية المتحدة. وقد أسهمت التطورات السياسية والاقتصادية الإيجابية التي شهدتها جمهورية مصر العربية في عودتها تدريجياً لتكون لاعباً إقليمياً مهماً في منظومة الأمن القومي العربي، وعنصراً فعالاً في التصدي للتهديدات الإقليمية المحيطة بالمنطقة. وجاءت مشاركة القاهرة الفاعلة في عملية «عاصفة الحزم» العسكرية في الجمهورية اليمنية، وتحركاتها لتشكيل القوة العربية المشتركة، ودورها في الأزمة الليبية، إضافة إلى دورها المهم في مواجهة قوى التطرف والإرهاب؛ لتؤكد عودتها من جديد إلى

القيام بدورها الإقليمي، ما سيسهم بلا شك في دعم منظومة الأمن الإقليمي العربي بشكل عام، والخليجي بشكل خاص، ولاسيما في ضوء إيمان القاهرة بالترابط المصيري بين أمنها الوطني وأمن دول الخليج العربية. وبرغم التطور الإيجابي الحادث في جمهورية مصر العربية، فإن البلاد لاتزال تواجه بعض التحديات المهمة التي تتصدى لها بشجاعة وبدعم قوي من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومن أهمها: استمرار أعمال العنف والإرهاب، ولاسيما مع تنامي قوة تنظيم «داعش» في سيناء وفي دولة ليبيا المجاورة، وتفاقم تبعات الأوضاع الاقتصادية على المواطنين، واستمرار التهديدات الأمنية التي تشكلها جماعة «الإخوان المسلمين» للاستقرار الداخلي.

وبالنسبة إلى الجمهورية التونسية، فقد شهدت بدورها تطورات إيجابية مهمة على الصعيدين السياسي والأمني، ولاسيما بعد نجاح حزب «نداء تونس»، الفائز بالانتخابات التشريعية التي أجريت في 26 أكتوبر 2014، في تشكيل حكومة توافقية تضم القوى السياسية كافة، وفوز رئيس الحزب الباجي قائد السبسي في الانتخابات الرئاسية التي أجريت في 23 نوفمبر 2014. وقد عكست هذه النتائج تراجع ثقة التونسيين بتيارات الإسلام السياسي، ولاسيما جماعة «الإخوان المسلمين» ممثلة بحزب حركة النهضة التونسية، وحرصهم في الوقت نفسه على استمرار تجربتهم الديمقراطية. لكن البلاد لاتزال تواجه خطر الإرهاب الذي كشف عن وجهه القبيح خلال العملية الإرهابية التي استهدفت متحف «باردو» وأودت بحياة 20 سائحاً أجنبياً وثلاثة تونسيين.

التغيرات في أسواق الطاقة العالمية وآثارها في الأمن الوطني لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

شهدت أسواق الطاقة العالمية خلال الأعوام القليلة الماضية عدداً من التغيرات المحورية التي قد تؤثر في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وفي أمنها الوطني، بحكم أنها منتجة رئيسية للنفط ولازالت تعتمد بصورة كبيرة عليه كمصدر رئيسي للنمو الاقتصادي ولتمويل برامج واستراتيجيات الحكومات الاقتصادية والاجتماعية. وتتلخص أهم التغيرات في جانب العرض؛ أي في: الطفرة التي حققتها الولايات المتحدة الأمريكية في إنتاج النفط الصخري، والتطور الملحوظ في إنتاج النفط الرملي في كندا وزيادة صادراته إلى الولايات المتحدة الأمريكية. وزيادة إنتاج الدول النفطية من خارج منظمة «أوبك»، ولاسيما جمهورية روسيا الاتحادية. أما في جانب الطلب فتتمثل أهم التغيرات في: استمرار تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي، وخاصة في غالبية دول الاتحاد الأوروبي واليابان، بما أدى إلى تراجع حصتها من استهلاك النفط العالمي، في الوقت الذي

أدى فيه النمو الاقتصادي الأفضل في كل من جمهورية الصين الشعبية ودولة الهند إلى زيادة حصتيهما من استهلاك النفط. وإضافة إلى ذلك، أدى تزايد كفاءة استخدام الطاقة بصورة عامة، والتطور الملحوظ في بدائل النفط من الطاقة المتجددة والبديلة والغاز الطبيعي، إلى الحد من زيادة الطلب على النفط عالمياً.

وقد أدت هذه التطورات، إلى جانب عوامل أخرى مثل: الإضافة إلى والسحب من المخزون الاستراتيجي للدول الرئيسية المستهلكة، والمضاربات المالية على عقود النفط، وبيع النفط بخصم كبير على أسعاره من مناطق مضطربة؛ مثل جمهورية العراق والجمهورية العربية السورية ودولة ليبيا، إلى حدوث تراجع شديد في أسعار النفط العالمية في النصف الثاني من عام 2014، لتصل إلى ما دون 45 دولاراً للبرميل، لترتفع بصورة محدودة خلال الأشهر الأولى من عام 2015 إلى نحو 65 دولاراً للبرميل، لكن من غير المنتظر في المستقبل القريب أن تعاود أسعار النفط الارتفاع إلى ما يفوق مائة دولار للبرميل، كما كانت عليه في السنوات الماضية.

وفي ضوء هذه التوقعات، فإن هناك جوانب رئيسية لتطورات أسواق الطاقة العالمية، ترتبط بالأمن الوطني لدول مجلس التعاون

> تعمل دول المجلس على مواجهة الآثار الضارة في الأمن الوطني من تقلبات أسعار النفط من خلال الاستثمار بالخارج بواسطة صناديق الثروة السيادية التي تتيح عائداتها تنويعاً لدخول دول المجلس وحماية للثروة من أجل الأجيال المستقبلية

لدول الخليج العربية، وعلى رأسها ما يأتي: التحول التدريجي في الواردات الأمريكية من النفط من الاعتماد على الشرق الأوسط إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي على مستوى أمريكا الشمالية ككل (الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، والمكسيك)، وما قد أثير في ضوء ذلك من توجه الولايات المتحدة الأمريكية إلى تخفيف وجودها الأمني بمنطقة الخليج العربي والتحول إلى التركيز بدرجة أكبر على شرق آسيا؛ ومن ثم تتزايد حاجة مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى المبادرة باتخاذ دور القيادة وزمام المبادرة في معالجة التهديدات الأمنية الإقليمية، وهو ما ظهر واضحاً في معالجة تهديدات التدخل الإيراني والانقلاب الحوثي على الشرعية في الجمهورية اليمنية واتخاذ دول المجلس زمام المبادرة لاستعادة الأمن والاستقرار من خلال عمليتي «عاصفة الحزم» و«إعادة الأمل».

وهناك أيضاً، حاجة إلى قيام دول المجلس بمواجهة الآثار الضارة في الأمن الوطني، الناجمة عن تقلبات أسعار وصادرات النفط، ما جعلها تنتهج استراتيجيات للتنويع الاقتصادي القائم على اقتصاد المعرفة والصناعات التقنية، إضافة إلى تنمية قطاع الخدمات. كذلك، تعمل دول المجلس على مواجهة الآثار الضارة في الأمن الوطني من تقلبات أسعار النفط من خلال الاستثمار بالخارج بواسطة صناديق الثروة السيادية التي تتيح عائداتها تنويعاً لدخول دول المجلس وحماية للثروة من أجل الأجيال المستقبلية.

كذلك، ترتبط تطورات أسواق الطاقة العالمية بالأمن الوطني لدول المجلس، من حيث النظرة المستقبلية إلى الخلافات الممكنة الحدوث في ظل سقوف الإنتاج داخل منظمة «أوبك» وإمكانية أن تواجه دول المجلس ضغوطاً لتخفيض إنتاجها، وخاصة مع احتمال تصاعد إنتاج النفط الإيراني إذا ما تم التوصل إلى اتفاق

دولي حول برنامجها النووي، وعودة كل من جمهورية العراق ودولة ليبيا لأحجام إنتاجهما الطبيعية؛ حيث إن إنتاج المنظمة ظل مستقراً عند نحو 30 مليون برميل يومياً (زادت مؤخراً بصورة طفيفة إلى 31 مليون برميل يومياً)، من إجمالي إنتاج عالمي بلغ 92.18 مليون برميل يومياً في عام 2014. وفي هذا الإطار، توجد أيضاً تهديدات الزيادة المستمرة للإنتاج من المنافسين خارج منظمة «أوبك»، وعلى رأسهم جمهورية روسيا الاتحادية، حيث رفع هؤلاء المنتجون إنتاجهم بنحو 2.02 مليون برميل يومياً ما بين عامي 2013 و2014، بما أسهم بصورة أساسية في الضغوط التي وضعت على دول المنظمة لتخفيض إنتاجها؛ من أجل إعادة الاستقرار إلى أسواق النفط؛ ومن ثم سيكون على دول المجلس أن تلعب دوراً أساسياً في التوصل إلى تفاهمات رئيسية مع الدول المنتجة للنفط من خارج «أوبك» لضمان عدم الدخول في تنافس ضار على الإنتاج يزيد اضطرابات أسواق الطاقة العالمية ويؤدي إلى نزاعات مستقبلية.

خاتمة

فرضت التطورات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط، وفي القلب منها منطقة الخليج العربية، على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إعادة النظر في استراتيجياتها المطبقة في مختلف المجالات الأمنية والعسكرية والسياسية وحتى الاقتصادية والثقافية؛ لتعزيز قدراتها على مواجهة هذه التحديات بما يقلص تأثيراتها السلبية إلى حدودها الدنيا، ويعظّم استفادتها من الفرص التي يمكن أن تتيحها هذه التطورات في حماية مصالحها الوطنية والقومية.

ويمكن تحديد أبرز ملامح التغيير الراهن في استراتيجيات الأمن الوطني لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، في ثلاثة أمور رئيسية: الأول، التخلي عن سياسة الحذر بشأن استخدام الأدوات العسكرية في مواجهة التهديدات القائمة، وتبني استراتيجية «هجومية» لردع القوى والجماعات المناوئة لها، ولاسيما بعد أن ثبت عدم كفاية أدوات القوة الناعمة (الدبلوماسية والاقتصادية)، في الحد من المخاطر المحيطة بالمنطقة. وبرز ذلك جلياً خلال عمليتي «عاصفة الحزم» و«إعادة الأمل» في الجمهورية اليمنية، وفي مشاركة بعض دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في التحالف الدولي لمواجهة تنظيم «داعش».

والأمر الثاني، هو المواجهة الحاسمة لقوى التطرف والإرهاب في الداخل والخارج؛ بتبني استراتيجيات شاملة تراعي أبعاد هذه الظاهرة: الأمنية والفكرية والثقافية والسياسية، وتعزيز التنسيق مع القوى الإقليمية والدولية. أما الأمر الثالث فيتمثل في بناء التحالفات الإقليمية لمواجهة التهديدات الخارجية، مع التركيز على التحالفات الوظيفية المرنة، كبديل للتحالفات القائمة على هياكل ثابتة أو جامدة؛ بمعنى قيام دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ببناء تحالفات مع الدول التي تتفق مع توجهها في قضية من القضايا لتحقيق أهداف مشتركة، بغض النظر عن الاختلاف أو التعارض في المصالح في قضايا أخرى.

إن هذه التغييرات التي شهدتها استراتيجيات الأمن الوطني في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وغيرها، تعزز بلا شك التفاؤل بقدرتها على حماية أمنها الوطني، وتعزيز دورها في منظومة الأمن القومي العربي ككل، ولاسيما في هذه المرحلة الحاسمة التي تشكل منعطفاً تاريخياً مهماً في تاريخ الأمة العربية.

البرانـــــد الإمـــاراتـــــي

سنحتفل بعد خمسون عاماً من الآن عند توزيع أخر برميل نفط من الدولة

ذهب أحد الشباب الإماراتيين لزيارة إحدى الدول الأوروبية لفترة قصيرة، قام على إثرها باستئجار سيارة للتعرف على المناظر الخلابة في تلك الدولة الأوروبية وزيارة الأصدقاء في المناطق المجاورة، وحين انتهت فترة الزيارة وفي اليوم الأخير تحديدا ارتطمت سيارته بأحد الأرصفة مما أثر على مقدمة السيارة من الأسفل، كما أنه حصل على مخالفة سير أيضا، تحدث مع شخص تعرّف عليه من تلك المنطقة وأخبره بما جرى فقال له الشخص: «دع الحديث لي فهناك رسوم إضافية كثيرة ستدفعها فوق قيمة الإيجار المتفق عليها عند إرجاع السيارة في حال معرفة موظف مكتب التأجير بذلك فلا تخبره».

وعندما ذهبا إلى مكتب تأجير السيارات ظل الإماراتي يترقب ما سيحصل مع الموظف، وحينما انتهى موظف مكتب التأجير من فحص السيارة ولم يجد شيئا بدأ بتحضير الفاتورة، حينها باغته بطلنا الإماراتي وقبل أن ينتهي من إعداد فاتورة الحساب بالقول: «دعني أريك شيئا»، فذهبا إلى السيارة وأشار له إلى موقع الصدمة وأثرها على السيارة، ثم أردف قائلا: «لدي أيضا مخالفة سير تم تحريرها لي أثناء استخدام السيارة"، عندها قال الموظف لبطلنا: «هل تدري أن هناك رسوم إضافية ستحسب عليك؟»، فقال

إعداد :

محمد سعيد بخيت بن السالفة النيادي

(دارس بكلية الدفاع الوطني)

الإماراتي: «نعم»، اندهش حينها الموظف من الموقف الراقي الذي بدر من هذا الشخص الواقف أمامه رغم إمكانية عودته إلى بلاده موفرا لنفسه العديد من اليوروهات الأوروبية. قال الموظف: «دعني أذهب لأتحدث مع المدير حول هذا الأمر»، عندها قال زميل الإماراتي: «ماذا قلت لك؟ الآن ستدفع الكثير»، فرد عليه ابن الإمارات: «لا يهم، الأهم من كل شي المبادئ والقيم التي تربينا عليها كإماراتيين وسمعة بلدنا الغالي"، حينما رجع الموظف قال له: «لقد تحدثت مع مديري وحصلت لك على خصم خاص جدا»، فشكره الإماراتي ودفع جميع المستحقات عليه وقبل أن يغادر سأله الموظف الأوروبي: «من أي البلدان أنت؟»، أجابه بكل فخر: «من الإمارات».

إن الانطباع والصورة الذهنية الإيجابية التي تكونت لدى هذا الموظف عن دولة الإمارات وأخلاق وقيم الإماراتيين ستعلق في ذهنه للأبد إلا إذا؟.

لقد بدأت بهذه القصة التي قام بطلها باتخاذ القرار المناسب لهذا الموقف وأنا على يقين بأن هناك العديد من المواقف الإماراتية المشابهة لدى كل واحد منا، ولن يكفي هذا المقال وغيره لرصد هذه المواقف المتميزة التي قام أبطالها أيضا باتخاذ القرارات السليمة أو المناسبة لتلك المواقف، فكل قرار تحكمه الظروف المحيطة به لحظة اتخاذ القرار، ولا يمكن أن تتم محاسبة متخذ القرار في وقت مختلف فعندما "تصك الحلقة البطان" تكون القرارات مختلفة.

إن إعداد الإستراتيجية للدول ترتكز على تحديد المصالح الوطنية للدول ومن أهم تلك المصالح المجتمع واستقراره. إن الغزو الفكري اليوم من أهم المجالات المستخدمة في التأثير على قرارات الشباب في كل مكان والسعي نحو تجنيدهم في مختلف المنظمات الإرهابية الظاهر منها والباطن وذلك من خلال تغليف تلك الرسائل المؤثرة بقوالب مختلفة تداعب ما يشتهون.

إن اتخاذ القرار المناسب وفقا للقيم المترسخة لدى الأفراد هام جدا وبما لا يضر

> إن الغزو الفكري اليوم من أهم المجالات المستخدمة في التأثير على قرارات الشباب في كل مكان والسعي نحو تجنيدهم في مختلف المنظمات الإرهابية الظاهر منها والباطن

المصالح الوطنية.

ولكن دعونا نتساءل: ما هي العوامل المساعدة على اتخاذ القرار المناسب لذلك الموقف؟ كيف يتم اتخاذ القرار السليم؟ لنكتشف ذلك علينا بربط الأحزمة والتجوال بعمق في محيط هذا العضو البشري أو ما يسمي بالعقل البشري لنكتشف أن اتخاذ القرار السليم ليس عملية سهلة، وإنما تتم عبر مجموعة من الاعتبارات منها - على سبيل الذكر لا الحصر - وأهمها في رأيي التربية الشخصية لهذا الإنسان الذي تربى على القيم الإماراتية والأخلاقيات "المعنى" في منزله أو في المجالس التي كان يذهب إليها مع والده، والمجالس تعتبر مدرسة الحياة يتعلم منها الإنسان "مداغش الرجال" والاحتكاك معهم والنهل من خبرتهم وحكمتهم والتعرف على التصرفات المقبولة من خلال الملاحظة لتصرفات الآخرين ليبدأ وبكل ثقة حياته من حيث انتهى الآخرين متخذا مختلف القرارات التي تساهم وبلا شك في تحقيق العديد من الإنجازات الإماراتية أو المحافظة على

الصورة الذهنية الإيجابية لوطننا المعطاء.

من منا اليوم مستمر في الذهاب لتلك المجالس أو يأخذ أبنائه لمدراس الحياة؟ هناك العديد من المبادرات الحكومية لدعم هذه الوسائل الهامة في ترسيخ قيمنا الإماراتية، منها المجالس التي تبنى في مواقع عدة بالدولة للإسهام في ترسيخ التواصل المباشر وبخاصة بين الأجيال والاستفادة من خبرتهم ومعلوماتهم وتجاربهم في الحياة.

الاعتبار الثاني في رأيي الشخصي تماسك المجتمع وتلاحمه فهو نتيجة وقيمة في نفس الآن، ومن وجهة نظري أن المجتمع الإماراتي يتميز بالتلاحم والتماسك، فمن منا لا يوجد لديه قريب أو صديق أو ذكرى تربطه بمكان ما في هذا الوطن الغالي؟ وعليه نحن كإماراتيين نشترك في عدد من القيم فيما بيننا وبالتالي لا نتخذ قرارا أو نقوم بتصرف يشوه سمعة أسرتنا الصغيرة أو الكبيرة (البيت والوطن) فكما قال سيدي صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد «البيت متوحد»، وكما قال أيضا سيدي سمو الشيخ هزاع بن زايد في حديث كان لي الشرف بحضوره بأنه «لا يوجد شخص غريب بيننا ونحن فريج واحد».

كل هذه الاعتبارات وغيرها لا يسعني المجال

لذكرها بهذا المقال ساهمت في تكوين صورة ذهنية إيجابية عن دولة الإمارات العربية المتحدة، والإنجازات التي تحققت في شتى المجالات من خلال عزم وتصرفات مواطنيها واتخاذهم للقرارات المناسبة وفقا للقيم السليمة المترسخة بهم في شتى الميادين، بالإضافة إلى الدعم اللامحدود من القيادة الرشيدة التي ساهمت في تكوين هذه الصورة الذهنية الإيجابية لوطننا الغالي.

إن السؤال الذي يحيرني اليوم هو التالي: ما لم تتم المحافظة على القيم الأساسية للمجتمع الإماراتي وأقول الأساسية فكثير من القيم قد تختفي بطبيعة الحال من خلال التطور السريع حولنا، ولكن القيم الأساسية التي تساهم في استقرارنا وتجاوز التحديات التي تواجهنا الآن أو الغد إن لم تتم المحافظة عليها من خلال المصنع الرئيسي لرأس المال البشري وهو البيت – أعني الأسرة – ومن ثم المجالات الأخرى المكملة لدور الأسرة كالتعليم وغيرها فكيف سيكون هو الحال؟

من المؤكد أن الإنجازات والصورة الذهنية لن تتغير إلا إذا قمنا بإهمال تلك القيم الأساسية وعدم المحافظة عليها، فبتغير القيم ستختلف القرارات وستكون مناسبة لمتخذيها وفقا للقيم المترسخة لديهم لكن تلك القرارات الفردية لهؤلاء الأشخاص قد لا تناسب المجتمع الإماراتي حكومة وشعبا.

ولكن كيف تترسخ تلك القيم الجديدة التي لا تناسب مجتمعنا الإماراتي؟ هناك مدراس الحياة الجديدة وهي الإنترنت والتلفاز والخدم، وهي مؤثرة في عملية التعليم خاصة في هذا العصر، ولكن مع غياب دور فاعل للأب والأم وكذلك الأسرة الممتدة – وأعني الجد والجدة والأعمام والأخوال وأهميتهم في دعم الأسر الجديدة – فالأسرة الممتدة تكمل الدور الناقص لتلك الأسر ولكن للأسف نرى اليوم أن الكثير من الأسر النووية – ولا أعمم بالطبع – قد قامت بتفويض

من المؤكد أن الإنجازات والصورة الذهنية لن تتغير إلا إذا قمنا بإهمال تلك القيم الأساسية وعدم المحافظة عليها

صلاحيات الأسرة للخدم والتلفاز والإنترنت من دون توجيه فساهمت بشكل غير مباشر بترسيخ بعض القيم التي لا تناسب مجتمعنا الإماراتي. لا أود أن استطرد بشكل كبير عن أهمية دور الوالدين في هذه المسألة فهما أساس نجاح هذه المعادلة المرتبطة برأس المال البشري الإماراتي إذ أن غياب دورهما يؤدي إلى تعرض الجيل القادم لغزو فكري غير سليم وغير مقبول عندنا في المجتمع الإماراتي بكافة أبعاده، مما يؤثر على قرارات فلذات أكبادنا المختلفة في شتى المواقف.

لقد شد انتباهي العديد من التحديات التي قمنا بالتعرف عليها في كلية الدفاع الوطني، البعض منها معروف والبعض الآخر لم نكن ندركه، وعند التفكير بتلك التحديات وجدت أن بها عاملا مشتركا هو الإنسان.

إن الحل الوحيد لتلك التحديات هو بناء الإنسان وترسيخ القيم الأساسية الداعمة لهذا التوجه الاستراتيجي لدعم المصالح الوطنية لوطننا الغالي وأهدافه الإستراتيجية ، فالاستعداد الذهني لتقليل الطاقة مثلا وعدم الهدر والمحافظة على البيئة، كذلك في الأزمات والطوارئ لا سمح الله فنحن كدولة مستعدة في كافة المجالات لأي أزمة، ولكن هل المجتمع والإنسان مستعد للتصرف بشكل سليم عند الأزمة أو الطارئ؟ إن هذه القيم يمكن أن تترسخ منذ الصغر عند المحطة الأولى في حياة الإنسان ألا وهي البيت، وأن يتم التأكيد عليها في المحطة الثانية وهي المدرسة، وغيرها من المحطات المختلفة التي يمر بها الإنسان في مراحل حياته المختلفة.

إن العديد من الدول مثل اليابان وسنغافورة وكوريا الجنوبية التي لم تكن لديها مصادر وموارد سوى البشر، قد قامت بالاستثمار في رأس المال البشري من خلال عملية تعليم وتدريب متكاملة ومتناسقة تعمل جميع الجهات معا في تحديد نتائج التعلم وتحديثها بشكل سريع يتوافق مع متطلبات العصر، فعلى سبيل المثال حين تقع أزمة في اليابان ترى المواطن الياباني يذهب لشراء الحد الأدنى من مستلزماته الغذائية وغيرها تاركا الباقي للمواطن الياباني الآخر مما أدى لوصولهم إلى قائمة القوى الاقتصادية الهامة والتي يحسب لها حساب كقوة مؤثرة في تغيير القرارات تسعى الدول الأخرى لكسب ودها.

ونحن في الإمارات راهنّا على الإنسان، وكما قال سيدي صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد في مؤتمر القمة الحكومية بأننا سنحتفل بعد خمسون عاما من الآن إن شاء الله عند توديع آخر برميل نفط من الدولة والتوجه نحو اقتصاد مبني على المعرفة. يتطلب هذا العديد من الجهود ليس على صعيد الدولة فقط وإنما الأسر أيضا، فالأسر مساهم كبير في كسبنا لهذا الرهان من خلال التوجيه والمتابعة وبناء الشخصية الإماراتية الأصيلة التي تترسخ بها القيم الأساسية للمجتمع الإماراتي للمضي قدما في المسار السليم وتحقيق أهدافنا الإستراتيجية النابعة من مصالحنا الوطنية .

لقد قمت بعمل دراسة لتحديد القيم الإماراتية وستكون نتائج الدراسة متوفرة بنهاية شهر يوليو من العام الحالي إن شاء الله ولن تكون نهاية البحث في هذا المجال وإنما البداية فقط.

إن القيم هامة جدا وهي الإطار الرئيسي لاتخاذ القرارات السليمة أو المناسبة فالتحديات التي تواجهنا اليوم أو في المستقبل لن تتوقف وستأتي بأشكال مختلفة الأهم من ذلك القيم المترسخة بنا كإماراتيين والتي تساهم في تماسكنا وتلاحمنا قيادة وشعبا، وستدعم تجاوزنا لكل تلك التحديات مهما كانت،هناك العديد من الدول قامت بالتفريط بقيمها وقد أدى لما نراه اليوم من تقلبات في المنطقة .

تيم كوك الرئيس التنفيذي لشركة أبل قال: «كل شيء سيتغير في شركتنا إلا القيم لن تتغير فهي التي تميز أبل عن غيرها من المؤسسات» وكذلك قيمنا كمجتمع إماراتي هي التي تبرز «البراند الإماراتي» عن غيره.

"قـــراءة في مفهـــوم الـــولاء واســ

الســياســة تلعــب دوراً كبيراً في تأجيج الصراعات وتتحكـــ

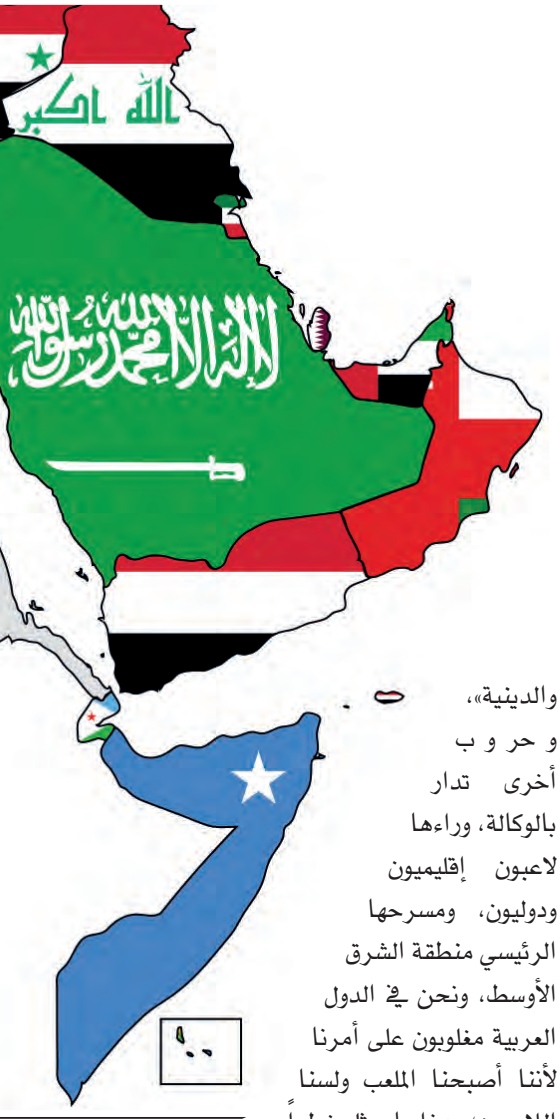

يدرك المتابع للأحداث في هذا العالم ويرى أنه لا نجاة من الانغماس فيها والاكتواء بنيرانها؛ فالقتل والدمار في كل مكان، وتشريد الشعوب في كل حدب وصوب، ودماء الإنسانية تنزف في كل بقاع الأرض. فالسياسة أصبحت تلعب دوراً كبيراً في تأجيج الصراعات، وتتحكم بكل عناصر قوة الدولة.

بقلم :

العقيد الركن المهندس / راشد المحرزي

(كلية الدفاع الوطني)

فالحرب تشن بقرار سياسي، والحصار الاقتصادي لا يطبق إلا بقرار سياسي، ومعاناة الشعوب وفقرها وأمراضها وصراعاتها وحروبها الطائفية التي نعيشها اليوم نجد أن وراءها قراراً ولعبة سياسية معقدة ومركبة، ومصالح، وظلماً وتبعية لا ترحم مطلقاً، ولا تبالي بإنسانية أو بحقوق البشر. بل إن السياسة لعبت – ولا تزال – دوراً كبيراً في تقطيع أوصال الأخوة الإنسانية، بحيث أصبح تفتيت الدول والقضاء عليها وعلى شعوبها علماً يدرس في بعض الدول؛ لذلك أصبح البشر في حيرة عظيمة من أمرهم، فهم يرون غير ما يسمعون أو يقرؤون. إنها السياسة بكل ما فيها، فما السياسة إلا تطبيق لاستراتيجيات دول تجاه أخرى. أما شعوب منطقة الشرق الأوسط عامة وشعوب الدول العربية خاصة فيعيشون اليوم صراعات وحروباً مدمرة، واقتتالاً طائفياً بغيضاً؛ بسبب غياب العدالة، وظلم بعض الأنظمة لشعوبها، وتهميش بعض مكونات المجتمع الواحد، حيث أصبح الولاء للطائفية والأيديولوجية وليس للوطن، وذلك يمثل خطراً على الشعوب وعلى مستقبلها، حيث أصبحت المنطقة العربية ومنطقة الخليج الغنية بالموارد الطبيعية محط أنظار واهتمام الدول الكبرى؛ مما جعل هذه المنطقة تعيش حروباً متتالية؛ فمنذ ثمانينات القرن الماضي والمنطقة تعاني من جراء أربع حروب متتالية بسبب الموارد والطاقة. واليوم أصبحت هذه الحروب تأخذ مسميات جديدة؛ مثل «الطائفية، والإثنية، والدينية»، و حر و ب أخرى تدار بالوكالة، وراءها لاعبون إقليميون ودوليون، ومسرحها الرئيسي منطقة الشرق الأوسط، ونحن في الدول العربية مغلوبون على أمرنا لأننا أصبحنا الملعب ولسنا اللاعبين؛ وهذا ما يمثل خطراً علينا وعلى إنسانية الإنسان العربي، إذ يخطط لنا القريب والبعيد، إما بهدف نيل خيرات بلادنا، أو لأجل ضمان عدم توحدنا والعمل على بقائنا متفرقين مشتتين.

مقومات القوة

نعم، نحن – العرب – في الوطن العربي نمتلك كل مقومات القوة؛ فالوطن العربي يمتلك أكبر مخزون من النفط والغاز يصل إلى ثلثي الاحتياط العالمي، إضافة إلى العنصر البشري الذي يصل إلى أكثر من 360 مليون نسمة، وقوى عاملة متنوعة في القدرات،

ـــــتراتيجية النجـاة للشعـــوب"

ـــــم بكل عناصـــر قـــوة الدولة

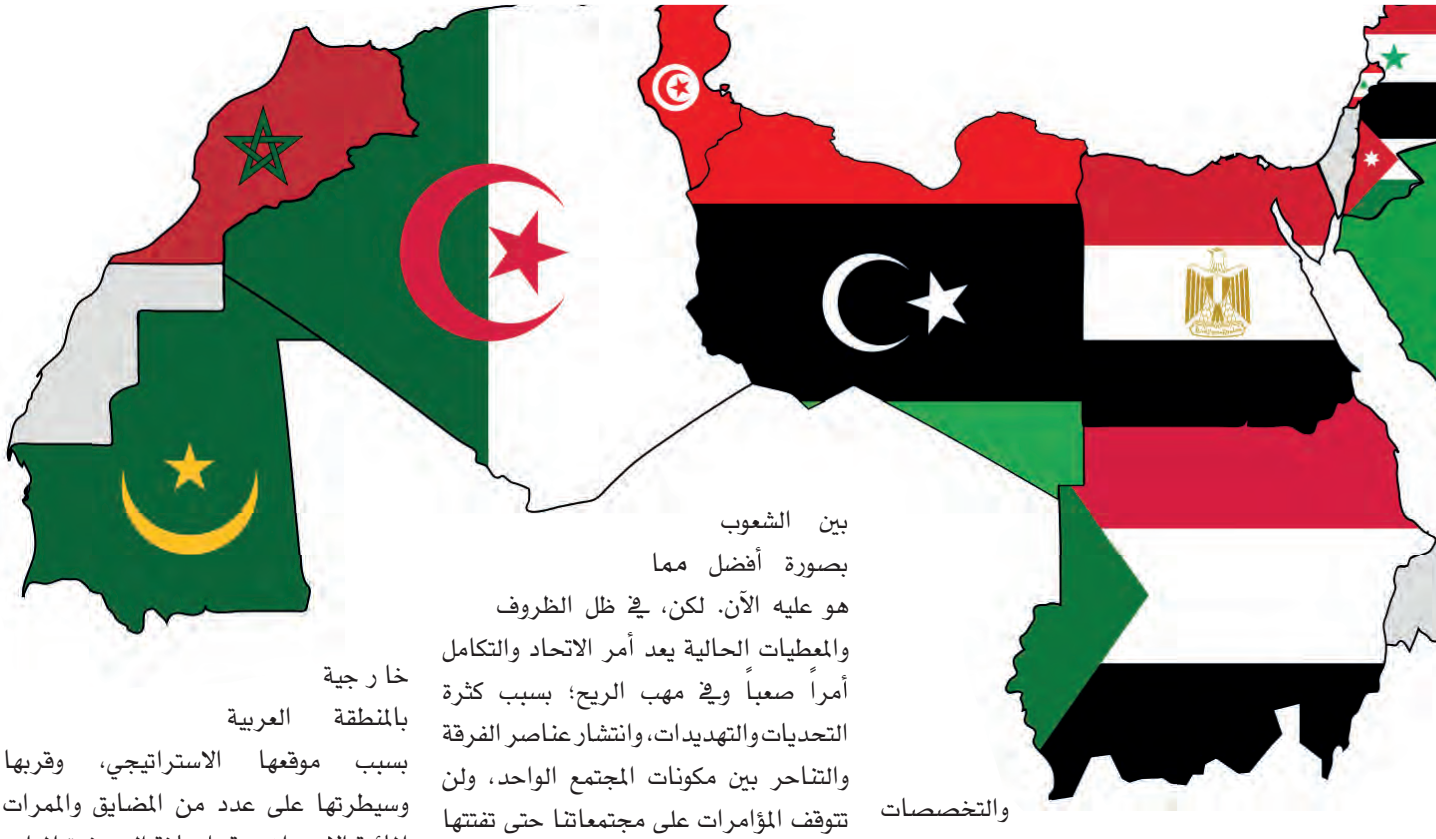

والتخصصات تغطي كل ا لا حتيا جا ت الاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والتنموية، بالإضافة إلى القواسم المشتركة؛ كاللغة والدين والثقافة والتاريخ والمصير المشترك؛ وذلك يقود حتماً إلى التكامل بكافة أنواعه، إضافة إلى مخزون مائي وأراض زراعية، وأراض أخرى قابلة للاستصلاح. كما يمتلك الوطن العربي موارد الطاقة المتجددة، المتمثلة في طاقة الشمس، حيث إن الشمس تُشرق في الوطن العربي لأكثر من 300 يوم في السنة، لكنها غير مستغلة، وللأسف فإن الغرب يستغل طاقة الشمس في صحراء شمال إفريقيا وينقلها لتضاء بها المدن الأوروبية، وهذا ما تعانيه الشعوب العربية.

لو تم التكامل بين الدول العربية في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والاجتماعية لكانت شعوبنا بحال أفضل، وحتما سيكون التلاحم والولاء والانتماء والوفاء بين الشعوب بصورة أفضل مما هو عليه الآن. لكن، في ظل الظروف والمعطيات الحالية يعد أمر الاتحاد والتكامل أمراً صعباً وفي مهب الريح؛ بسبب كثرة التحديات والتهديدات، وانتشار عناصر الفرقة والتناحر بين مكونات المجتمع الواحد، ولن تتوقف المؤامرات على مجتمعاتنا حتى تفتتها أكثر وأكثر، سواء على أسس عرقية، أو دينية وطائفية، ونحن نرى جميعاً كيف قُسّمت بعض الدول العربية إلى أقاليم صغيرة متناحرة على أسس عرقية وطائفية، رغم أن ظاهرها دولة واحدة، وهذا ما تريده وتتمناه لنا قوى خارجية تبث سمومها داخل دولنا بتنفيذ سياسات مدروسة بشكل تفصيلي لتدميرنا، ولا يخفى على كل متابع ومحلل ومفكر أن هناك أطماعاً

> المنطقة العربية ومنطقة الخليج الغنية بالموارد الطبيعية محط انظار وإهتمام الدول الكبرى مما جعلها تعيش حروب متتالية منذ ثمانينات القرن الماضي

خا ر جية بالمنطقة العربية بسبب موقعها الاستراتيجي، وقربها وسيطرتها على عدد من المضايق والممرات المائية الاستراتيجية، إضافة إلى وفرة الموارد الطبيعية في هذه المنطقة، ولم تأت هذه الأطماع الخارجية محض الصدفة أو بين ليلة وضحاها، لكنها جاءت بعد سنوات طويلة من التخطيط والإعداد، والتنفيذ المتدرج للوصول للنهاية المرغوبة من قبل المتلاعبين بمصائر الأمم، ويجب أن نؤمن إيماناً كاملاً بالمقولة التي تؤكد أنه ليس هناك صداقات دائمة، وليس هناك عداءات دائمة، ولكن هناك مصالح دائمة، فصديق اليوم قد يكون عدو الغد، وعدو اليوم قد يكون صديق الغد، والدول لا تنظر إلا لمصالحها فقط.

متغيرات البيئة الاستراتيجية

عند قراءة متغيرات البيئة الاستراتيجية ومؤشرات التحول، نجد أن الوضع العالمي الراهن يسير من سيئ إلى أسوأ، والقادم أعظم، والكل يبحث عن النجاة في هذا المحيط المظلم المتلاطم الأمواج، فالشعوب لا

تريد أن تعود إلى الوراء، ولا تريد العودة إلى عصر الظلام والضبابية والخوف والقمع، ولا نريد للأجيال القادمة أن تنزلق في التطرف والفكر الإقصائي، ولا نريد أن نفقد نعمة الأمن والأمان، ولا نريد القتل والدمار والإذلال وهدر الشرف والكرامة، بل نريد حياة فضلى وازدهاراً واستقراراً وأمناً وأماناً والتفافاً وولاءً وانتماءً للقيادة وللوطن، ومن هنا تكون الحاكمية الرشيدة، وهذا ما تعيشه دول مجلس التعاون الخليجي العربية، لذا يجب على الشعوب أن تبحث عن طوق النجاة من خلال الإخلاص والوفاء والابتعاد عن الحقد والكراهية، لنكون قادرين على مواجهة أطماع المتربصين بشعوبنا في الليل والنهار.

في هذا العالم المضطرب على أثر التحديات والصراعات والحروب؛ بسبب استراتيجيات توضع وسياسات تطبَّق ومؤامرات تُحاك، فإن طريق نجاتنا في دولة الإمارات العربية المتحدة هو الوفاء والولاء والانتماء والالتفاف حول قيادتنا الحكيمة والرشيدة، إن الشعوب التي قُتلت وسفكت دماؤها، والشعوب التي أصبحت تموت من الجوع، والشعوب التي شردت، لم تسمع لحكوماتها. وهناك شعوب لم تقرأ ولم تكن على وعي جيد باللعبة السياسية، فتأثرت

ينبغي تبني استراتيجية وطنية واضحة مبنية على التخطيط والتفكير الاستراتيجي الملموس للأجيال القادمة من أجل الحفاظ على المصالح والمكتسبات الوطنية

بالسموم الخارجية لأنها لم تكن محصنة ضد تلك السموم؛ فدمرتها اللعبة السياسية العالمية باسم التحول إلى الديمقراطية الكاذبة.

ليس بالضرورة أن كل ما يطبق في الغرب يمكن أن يناسبنا؛ بسبب اختلاف الموروث التاريخي والعادات والثقافة والمعتقدات والتقاليد، ومن هنا جاء الغرب بمفاهيم كثيرة ومصطلحات لا يمكن ممارستها أو تطبيقها في المنطقة العربية؛ مثل الإصلاح السياسي والاقتصادي، والتحول الديمقراطي،... وهكذا. نحن بحاجة في الوطن العربي إلى محاربة التطرف والإرهاب، والتقليل من العدوانية، والتخفيف من منسوب التوتر الذي تعيشه شعوب العالم، والابتعاد عن الظلم والتعدي على حقوق الآخرين، وبهذا الأسلوب تنهض الشعوب وتتقدم الأمم، وتتخطى كل الصعوبات والتحديات الداخلية والخارجية.

لقد اعتادت الشعوب في الوطن العربي أن يحكمها الحكيم العاقل المشهود له بالسيرة الطيبة والأخلاق الحميدة،...هكذا بلا أوصاف طول أو عرض أو منصب أو جمال .. فإذا توافرت هذه الصفات يتحقق حسن الاختيار، والناس يرون خيارهم بأم أعينهم يزيل كل النزعات الشخصية والحزبية والفئوية.

الطريق الصحيح للديموقراطية

في شهر ديسمبر من عام 2014 وفي كلية الدفاع الوطني لحلف الناتو، حاضرنا بروفيسور ألماني، وكان متفائلاً جداً بما يجري في الوطن العربي فيما يسمى بالربيع العربي من قتل ودمار وخراب، فقال: «إن هذا هو الطريق الصحيح للديمقراطية، وإن شعوب أوروبا سلكت نفس الطريق لمدة 300 سنة حتى حصلوا على ديمقراطيتهم الحالية»، وأردف قائلاً: «إن الكاتب فرانسيس فوكوياما في كتابه الجديد بعنوان (النظام السياسي والتآكل السياسي) ذكر أن التنمية

السياسية رفيقة التنمية الاقتصادية وبداية الديمقراطية، وخصص الكاتب فصلاً كاملاً عن الربيع العربي، حيث قال فيه: بعد أن ظهرت نتائج مؤسفة لربيع العرب، قال أمريكيون وإسرائيليون: إن ما حدث كان يجب أن يكون، وأنا أقول: إن الذين يتحدثون عن المشاكل وعدم الاستقرار ينسون أن الربيع الأوروبي الذي بدأ عام 1848 كان طويلاً ومعقداً أيضاً».

إن هذا الكلام مرفوض جملة وتفصيلاً؛ لأننا لسنا أوروبيين، وديننا وعروبتنا يرفضان هذا المنهج، ولا نريد ديمقراطية مبنية على الدمار والدماء، ولا أعتقد أن هناك عاقلاً في هذا الكون يرضى بأن تسفك دماء ملايين البشر لهثاً وراء ديمقراطية كاذبة؛ لأن كل شعوب العالم مهما اختلفت مذاهبها ومعتقداتها واتجاهاتها وميولها تلتقي عند مطالب واحدة، وهي: الحرية، والرفاهية، والنمو الاقتصادي، والأمن والأمان، والاستقرار، والازدهار، وتكافؤ الفرص.

لعل الأهمية العظمى اليوم تكمن في تبني استراتيجية وطنية واضحة، ومن خلال تخطيط وتفكير استراتيجي مدروس لنا وللأجيال القادمة، للمحافظة على المصالح، والمكتسبات الوطنية، فاستراتيجية الولاء لحكومتنا وقادتنا يجب أن تكون ولاءً مطلقاً لا يقبل الازدواجية، ويجب أن نغرس هذه الاستراتيجية في أبنائنا وأحفادنا، حتى نعيش معاً في عزة وكرامة ومنعة عصية على الأمراض والسموم التي تتلاعب بشعوب العالم، جراء رسم وتطبيق استراتيجيات سرطانية تهوي بالشعوب إلى مستنقع الإذلال والمستقبل المظلم.

> يجب أن تبنى استراتيجية الولاء لحكومتنا وقادتنا على الولاء المطلق الذي لا يقبل الإزدواجية ويجب أن نغرس هذه الاستراتيجية في أجيالنا المقبلة

صياغة الإستراتيجيات من المنظ

تبنى الاستراتيجيات على رؤى استراتيجية واضحة وتقييم شامل للبيئة المحيطة

الاستراتيجية بمفهومها العام والشامل هي «استخدام الوسائل المناسبة بأفضل الطرق لتحقيق الأهداف المرجوة»، هذا يعني أن الاستراتيجية العسكرية هي استخدام الوسائل العسكرية بالطرق المناسبة لتحقيق الأهداف العسكرية (تحقيق النصر)، بينما الاستراتيجية الاقتصادية هي استخدام الوسائل الاقتصادية بالطرق المناسبة لتحقيق الأهداف الاقتصادية..... إلخ. هذا تعريف مبسط لمعنى كلمة «استراتيجية»، وبالتالي يمكن اختزال معنى كلمة الاستراتيجية مما سبق في ثلاث كلمات أو ثلاثة عناصر كما يلي:

- الوسائل (Means)، وهي الموارد المتوافرة والمستخدمة؛ مثل الموارد المالية، والبشرية، والمعدات.
- الطرق (Ways) ، وهي الأفكار الاستراتيجية والمفاهيم المختلفة لتطبيق واستخدام الوسائل.
- الأهداف (Ends)، وهي الغايات والنهايات المراد تحقيقها، والتي توجَّه إليها الموارد والجهود.

إن صياغة استراتيجية ما تعني بناء خطة طويلة الأجل أو خطة على مراحل. وبالنظر إلى عناصر الاستراتيجية الثلاثة، سنلاحظ أن الوسائل والأهداف عادة ما تكون متوافرة ومحددة ومخصصة من المستوى الأعلى، وهي تجيب عن السؤال: ماذا؟ بينما تكمن الصعوبة الحقيقية في صياغة أية استراتيجية في كيفية استخدام هذه الوسائل المتوافرة الاستخدام الأمثل لخلق ظروف مناسبة يتم من خلالها تحقيق الأهداف؛ أي ما هي أفضل الطرق (Ways)، وهي تجيب عن السؤال: كيف؟

قبل صياغة الاستراتيجيات وللإجابة

إعداد :
العقيد ركن بحري طيار/
محمد الكعبي
(كلية الدفاع الوطني)

ـــــور الامـريكـــــي

عن السؤال (كيف؟)، ونظراً لأن الفكر الاستراتيجي يتعامل مع أمور وعوامل غير مؤكدة (افتراضات Assumptions)؛ لذا يجب أن تُبنى الاستراتيجيات على رؤى استراتيجية واضحة، وتقييم شامل للبيئة المحيطة، بدءاً من البيئة المحلية إلى الإقليمية وصولاً إلى الدولية؛ من أجل مواجهة التحديات والمخاطر المتوقعة، وذلك يتطلب قراءة الماضي وتفحصه، ودراسة الحاضر بتمعن، واستشراف المستقبل لاستباق الأحداث، عن طريق رسم ملامح عالم افتراضي للمستقبل بناءً على معطيات شاملة لمختلف المجالات ذات الصلة لتساعد على رسم ملامح المستقبل، وذلك - في الواقع - ما يُدعَى «التفكير الاستراتيجي»...«فالتفكير الاستراتيجي يسبق التخطيط الاستراتيجي، وهو حجر الأساس في رسم الاستراتيجيات والسياسات الوطنية، وعلينا أن نربط بين مفهوم التفكير الاستراتيجي وبين المفهوم الاستراتيجي للأمن الوطني، من حيث الفرص والتحديات، وخصائص الموقع الجيوسياسي للدولة.

هنالك اختلاف كبير في تعريف معنى كلمة «الاستراتيجية» بين المفكرين على مر العصور؛ وهذا يعني أن هذا الاختلاف أيضاً لا بد من أن يشمل كيفية صياغة هذه الاستراتيجيات. إحدى طرق صياغة الاستراتيجيات تطرق إليها الكاتب تيري ل. دايبل (Terry L Deible) في كتابه الشهير «استراتيجية الشؤون الخارجية: منطق لفن الحكم الأمريكي» Foreign Affairs Strategy، Logic for American State-craft ، حيث أصبح هذا الكتاب يدرَّس في أكبر وأرقى الجامعات والمعاهد العسكرية وكليات الحرب والدفاع الوطني في العالم، وهو معني بكيفية التفكير الاستراتيجي حول السياسة الخارجية الأمريكية، ويناقش المصالح الوطنية كمفهوم في المنطق الاستراتيجي، واصفاً كيفية تحديد الأهداف

التي قد تستفيد من الطرق لتعزيز المصالح الوطنية، وفي الوقت نفسه حماية هذه المصالح من التهديدات المتوقعة. كما تناول الكتاب العناصر الرئيسة التي تستمد منها الدولة القوة والنفوذ، من خلال استخدام أدوات القوة الشاملة (الدبلوماسية، والإعلام، والقوة العسكرية والاقتصاد DIME). هذا الموضوع سيناقش كيفية صياغة استراتيجية من خبرة أمريكية، باستخدام الإطار الاستراتيجي لنموذج دايبل؛ ولتسهيل الموضوع سيتم صياغة استراتيجية وطنية شاملة، كمثال.

الاستراتيجية الوطنية لأي دولة هي استخدام أدوات القوة الوطنية (على سبيل المثال لا الحصر الموارد الوطنية DIME) بأفضل الطرق لحماية المصالح الوطنية وتحقيق الأمن الوطني. وتتم صياغة هذا النوع من الاستراتيجيات على أعلى مستوى أمني في أي دولة. ولصياغة هذه الاستراتيجية يتم اتباع التسلسل المنطقي التالي، وذلك من خلال ثلاث مراحل رئيسة بالتزامن: مرحلة التقييم، ومرحلة التحليل، ومرحلة التخطيط.

أولاً. مرحلة التقييم (تقييم البيئة الاستراتيجية)

إن تقييم البيئة الاستراتيجية معقد جداً، وهذا النوع من المعرفة لا يكتسب بسهولة عند أغلب صانعي القرار، وعندما نتحدث عن البيئة الاستراتيجية إنما نتحدث عن البيئة المحلية والبيئة الإقليمية والبيئة الدولية، وشكل ومستوى التداخل بين هذه المستويات الثلاثة؛ لأن عملية التقييم هذه هي نتاج تراكم سنوات من الخبرتين العلمية والعملية. ويتم تقييم البيئة الاستراتيجية من خلال رسم صورة ذهنية دقيقة لواقع البيئة المحيطة الدولية والإقليمية والمحلية ورسم ملامح عالم افتراضي للمستقبل، وتنقسم إلى مستويين:

لالافتراضات الدولية International Assumptions. تتم مراجعة وتقييم كل محتويات وأبعاد البيئة الدولية الاستراتيجية، التي لها علاقة بالاستراتيجية المراد صياغتها، بقصد الخروج برؤى استراتيجية واضحة تساعد لاحقاً في عملية تحليل تأثير التهديدات والفرص على المصالح

الاستراتيجية الوطنية تعني استخدام ادوات القوة الوطنية بأفضل الطرق لحماية المصالح الوطنية وتحقيق الأمن الوطني

الوطنية. وليس بالضروري أن يكون تقييم البيئة الدولية الاستراتيجية مبنياً على الافتراضات فقط، ولكن قد تُذكَر بعض الحقائق التي لها تأثير مباشر على صياغة الاستراتيجية. ومن الضروري هنا التأكيد على أن افتراضات المستوى الاستراتيجي ستعتبر حقائق في المستويات الأدنى؛ لذلك يجب على المستوى الاستراتيجي التأكد المستمر من أن هذه الافتراضات لم تتغير أوقد تحولت إلى حقائق.

لالافتراضات المحلية Domestic Assumptions. يتم في هذه الفقرة مراجعة وتقييم كل محتويات وأبعاد البيئة المحلية التي لها تأثير على صياغة الاستراتيجية؛ مثل العوامل الاجتماعية، والصحية، والثقافية، والاقتصادية، والدينية... إلخ، حيث تعتبر الجبهة الداخلية لأي دولة عنصراً حيوياً ومؤثراً في الأمن الوطني.

مثال. دولة مستقرة سياسياً ومجتمع آمن.

مثال. وضع إقليمي وعربي غير مستقر وحروب بالوكالة أفرزت تنظيمات متطرفة.

ثانياً. مرحلة التحليل (تحليل المصالح، والتهديدات والفرص وعناصر القوة)

المصالح الوطنية National Interests. وهي النتيجة النهائية العامة والمستمرة التي تعمل الدولة من أجل تحقيقها وحمايتها، نسبة إلى البيئة الاستراتيجية الدولية والمحلية، ويتم تحديدها من قبل أعلى سلطة قيادية وطنية في الدولة. وهناك مزج واختلاط كبير بين صياغة الأهداف الاستراتيجية وبين المصالح الوطنية، ويمكن

التفريق بينهما عن طريق معرفة أن أي تهديد على المصالح الوطنية يعتبر تهديداً مباشراً على بقاء كيان الدولة ووجودها.
مثال. الاستقرار السياسي ووحدة أراضي الدولة وأمنها واستقلالها.

للتهديدات والفرص Threats & Opportunities. قد تكون هذه التحديات والتهديدات أمنية، أو سياسية، أو اقتصادية، أو اجتماعية، أو بيئية، أو عسكرية. ويتم تحديد التهديدات على المصالح الوطنية بناءً على تحليل وتقييم البيئة الاستراتيجية الدولية والمحلية، وتصاغ حسب أولوياتها، وهي متغيرة وغير ثابتة؛ لأن البيئة الدولية الاستراتيجية متغيرة أيضاً. وهناك عنصران رئيسان يجب أن يتوافرا في التهديد؛ وهما النية والقدرات (Intentions and Capabilities)؛ وهذا يعني أن امتلاك الدولة (ن) السلاح النووي (القدرة) سيشكل تهديداً مباشراً على الدولة (س) إذا كانت تصرفات الدولة (ن) تدل على ذلك (النية) والعكس صحيح. بعض الظروف الدولية والأحداث السياسية المتغيرة قد تخلق فرصاً مناسبة من النادر أن تتكرر. إن التخطيط السليم المبني على تقييم وتحليل للبيئة الاستراتيجية واستباق الأحداث سيساعد كثيراً على تهيئة الظروف المناسبة المسبق إعدادها لاستغلال الفرص.
مثال. التهديد. مشروع نووي معاد لتحقيق هيمنة إقليمية.// الفرص. استعادة أجزاء محتلة.

مصادر القوة والتأثير Power and Influence. هي تلك المنابع والمصادر التي تستمد منها الدولة قوتها وتستخدمها لبسط نفوذها على المستوى المحلي والدولي، وتقوية باقي المصادر أو الأدوات الوطنية ذات القدرات المحدودة، وقد تكون هذه المصادر ذات عناصر مادية، مثل القوة الاقتصادية أو القوة العسكرية أو السياسية، أو ذات عناصر معنوية، مثل الإرادة الوطنية والقيم والقدرات الثقافية والدبلوماسية.
مثال. القوة الاقتصادية والدبلوماسية.

ثالثـاً. مرحلـة التخطيـط (الأهـداف، والوسائل، والطرق).

تعتبر مرحلة التخطيط من أهم المراحل في صياغة الاستراتيجيات؛ لأنها تجيب عن السؤال: كيف؟ ويتم من خلالها تحديد الوسائل المناسبة التي تستخدمها الدولة بأفضل الطرق لتحقيق الأهداف المرجوة.

لاأهداف الاستراتيجية Objectives (Ends) . يتم استنتاج الأهداف الاستراتيجية من المستويات الأعلى، وعادة تكون محددة في السياسة العليا للدولة، وهي في الأساس آلية لتحقيق المصالح الوطنية؛ أي أن تحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية سيساهم في تحقيق مصلحة وطنية واحدة.

مثال على صياغة الإستراتجية الوطنية الشاملة

البيئة الإستراتيجية /Strategic Environment	
المحلية / Domestic	الدولية /International
1.دولة مستقرة سياسيا ومجتمع آمن. 2. تلاحم بين الحكومة والشعب.	1.وضع إقليمي غير مستقر وحروب بالوكالة أفرزت تنظيمات متطرفة وإرهابية. 2. رفض المجتمع الدولي للمشروع النووي للدولة (ن).

مصادر القوة والنفوذ Power and Influence	التهديدات والفرص Threats & Opportunities	المصالح الوطنية National Interests
1.القوة الاقتصادية. 2. القوة الدبلوماسية.	1.هيمنة إقليمية بواسطة دولة معادية. 2. الإرهاب والتطرف. ..... 1.استعادة أجزاء محتلة من الدولة.	1.الاستقرار السياسي. 2. وحدة أراضي الدولة وأمنها واستقلالها.
الوسائل (الأدوات) Instruments (Means)	**الطرق** Statecraft (Ways)	**الأهداف الإستراتيجية** Objectives (Ends)
1. الدبلوماسية (السياسية) . 2. العسكرية. 3. الاقتصادية. 4.الإعلام (المعلومات).	1. المحافظة على مواقف سياسية واضحة تدعم علاقة الدولة إقليميا ودوليا, وتدعم السياسات الاقتصادية. 2. الاستمرار في تنويع مصادر الدخل الاقتصادي.	1. تعزيز الأمن والأمان الداخلي. 2. استعادة الحقوق المغتصبة. 3. تطوير القدرات الدفاعية والأمنية لتحقيق ردع فعال.

مثال. تعزيز الأمن والأمان الداخلي واستعادة الحقوق المغتصبة.

الوسائل Means. في المستوى الوطني الاستراتيجي تعتبر أدوات القوة الوطنية الشاملة هي الوسائل التي تستخدمها الدول لتحقيق آمال شعوبها وحماية مصالحها الوطنية، وهي الدبلوماسية Diplomacy، والمعلوماتية Information، والعسكرية Military، والاقتصادية Economy ، DIME)). إن تنسيق ودمج هذه الأدوات يعتبر جوهر الاستراتيجية الوطنية، ولا يجوز استخدام أية أداة من هذه الأدوات بمفردها، بل يجب استخدامها كجزء مكمل للاستراتيجية الوطنية التي تستخدم فيها أدوات القوة الوطنية الأخرى.

مثال. الوسائل الاقتصادية، والدبلوماسية، والعسكرية.

الطرق Statecraft (ways.) وهي الأفكار والمفاهيم الاستراتيجية المختلفة لتطبيق واستخدام الوسائل؛ أي أنها أسلوب عمل لتحقيق الأهداف الاستراتيجية، ويتم صياغتها كأعمال ممكنة بعد موازنة الأهداف، والوسائل، والطرق، وتقييم رد الفعل ورد الفعل المضاد، وتحديد المخاطر والفرص، ومدى تأثير هذه الأعمال على الدولة محلياً وإقليمياً ودولياً.

مثال. التنوع الاقتصادي، وتطوير الأجهزة الدفاعية والأمنية في الدولة، والاستثمار في الكادر الوطني.

إلاطار الاستراتيجي لنموذج دايبل

المراجع

العقيدة العسكرية لدولة الإمارات العربية المتحدة، 2008.

Foreign Affairs Strategy، Logic for American Statecraft، Terry L. Deibel2007

التخطيط بالسيناريوهات ... مدخل للاستعداد للمستقبل

ينشغل المخططون في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية، وعلى مختلف المستويات، بمحاولة استقراء المستقبل ووضع الخطط المناسبة للتعامل مع الأحداث المتوقعة مستقبلياً، ويستخدمون في سبيل ذلك العديد من الأدوات والمنهجيات والتقنيات الحديثة في محاولة لفهم الأحداث المستقبلية، والبناء على فرصها، ومحاولة تفادي مخاطرها. وتختلف تلك الأدوات والأساليب، في طبيعة استخداماتها، تبعاً للمجال الذي يتم توظيف هذه الأدوات فيه، والمدى الزمني الذي تخدمه تلك الخطط.

وينقسم التخطيط المستقبلي من حيث المدى إلى ثلاثة مديات (Range)، وهي: الخطط القصيرة المدى وتكون في الغالب من سنة إلى ثلاث سنوات، والمتوسطة المدى من ثلاث إلى خمس سنوات، وأخيراً الخطط الطويلة المدى، وهي في الغالب التي تتجاوز السنوات الخمس.

وبشكل عام، فإن مصداقية ودقة التخطيط المستقبلي تتناسب تناسب عكسياً مع عدد السنوات التي يتم التخطيط لها؛ فكلما زاد عدد السنوات التي يتم التخطيط لها زادت المتغيرات وانخفضت مصداقية النتائج، فالتاريخ يعلمنا أن الأحداث المستقبلية قد تشهد حدوث الكثير من المتغيرات والتداخلات الإنسانية أو الطبيعية غير المتوقعة، والتي قد ينتج عنها تغيير جذري في مسار الأحداث وتأثيراتها بشكل لم يكن في حسابات المخططين عند وضع الخطط؛ ومن ثم تفشل الخطط جزئياً أو كلياً في حال لم يتم تبني المنهجية الصحيحة في التخطيط. وتكمن المعضلة الرئيسة هنا في أن التنبؤ بالمستقبل لا يستند فقط إلى قدرتنا على سرد كل المخاطر المتوقعة والتي من الممكن حدوثها والمعروفة لنا، بل أيضاً في حدوث غير المتوقع أو في شدة حدوث المخاطر المتوقعة.

وفي أي مجال يجري التخطيط له، اجتماعياً كان أو اقتصادياً أو سياسياً أو بيئياً أو غيرها من المجالات، فإن المخطط يجد نفسه أمام عدد كبير من المؤشرات والتوجهات والمتغيرات المستقبلية، وهنا يتوجب على المخطط عند وضع السيناريوهات في مجال معين، وحتى لا تتشتت الجهود التخطيطية، التركيز على تلك المؤشرات ذات التأثير العالي (Impact) في حال حدوثها، والتي في الوقت نفسه لا يمكن تأكيد إمكانية حدوثها (Uncertainty) بشكل كبير، ويتم ذلك من خلال ترتيب مختلف التوجهات من الأكثر تأثيراً إلى الأقل تأثيراً؛ فنحن هنا نسعى للتخطيط للأحداث غير المتوقعة وليست تلك المتوقعة بشكل شبه مؤكد؛ فالأحداث المتوقعة بشكل شبه مؤكد سيتم التعامل معها في الإطار التقليدي للتخطيط، كما أن الأحداث ذات التأثير المنخفض يمكن التغاضي عنها؛ لأن تأثيرها والسيطرة عليه يقعان ضمن قدراتنا على احتوائها، ومن ثم لا داعي لأخذها في الاعتبار.

وبعد ترتيب التوجهات حسب أهميتها، ينصح المنظّرون في مجال التخطيط بالسيناريوهات باختيار أكثر توجهين (Trends) شديدي التأثير في الأحداث، وفي الوقت نفسه لا يمكن التنبؤ بإمكانية حدوثهما؛ ومن ثم بناء الاحتمالات في حال حدوثهما من عدمه بشكل متقاطع. وينتج عن ذلك الاختيار أربعة احتمالات مستقبلية، هي: (منخفض– منخفض، ومنخفض– مرتفع، ومرتفع– منخفض، ومرتفع– ومرتفع).

جمعة عتيق الرميثي

دارس بكلية الدفاع الوطني

عاصفة الحزم في المفهوم الاستراتيجي لإدارة الأزمات

تحديات استراتيجية غير مسبوقة

تواجه الدول العربية في الوقت الراهن أوقات عصيبة؛ نتيجة للأوضاع في البيئة الاستراتيجية السائدة والمتغيرة باستمرار، في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية، وإذا لم يتم التعامل مع هذه الأزمات بصورة صحيحة وباستراتيجيات متخصصة، فإن نتائجها السلبية ستوقع أفدح الأضرار بالدولة وبمصالحها الاستراتيجية؛ فالوسائل الدولية لإدارة الأزمات متعددة ومتباينة، وتتنوع من وسائل دبلوماسية (المفاوضات، المساعي الحميدة والوساطة، التحقيق، التوفيق، عرض المنازعات على المنظمات الدولية والإقليمية...إلخ)، وقانونية (التحكيم الدولي، والقضاء الدولي)، وزجرية (الضغوطات الاقتصادية من حظر، وحصار، ومقاطعة، وتجميد للأموال، أو حجزها في الخارج، أو اللجوء إلى القوة العسكرية كخيار أخير).

بقلم :

زهير المناصير

(كلية الدفاع الوطني)

على خلاف السيناريوهات الدامية التي جرت في أكثر من بلد عربي من البلدان التي طالتها المتغيرات العاصفة بأمنها الوطني إلى حد الانهيار، جرى التوصل إلى حل سياسي في اليمن، بمبادرة خليجية (المساعي الحميدة والوساطة) فرضت تنحي الرئيس السابق علي عبدالله صالح عن منصبه، وتعيين نائبه رئيساً للجمهورية وإطلاق آلية حوار وطني موسع تشترك فيه مكونات المجتمع كافة، واستجاب ملايين

ـــــات الدوليـــــة

اليمنيين الذين خرجوا للساحات مطالبين بذلك، لكن القوى الطامحة لأدوار أكبر تتخطى حجمها الفعلي في المجتمع، أعاقت كل ذلك وعطلته فعلياً وهذا ما فعله الرئيس السابق وفريقه، مستغلاً شبكات النفوذ الضاربة التي بناها خلال عقود حكمه الطويلة بدهاء، وما فعله حلفاؤه سواء في الخفاء أو في العلن، مثل الحوثيين الطامحين لدور سياسي يتخطى حجمهم، متذرعين بالتهميش الذي لحق بهم في العقود الماضية، آخذين من ذلك ذريعة للانقلاب على الشرعية الدولية، ومحاولين تغيير الحكم في الدولة، حتى صل إلى حد العمل العسكري المدعوم من دول وجماعات لها مصالح في إلحاق اليمن بما يجري في العراق وسوريا.

ومن هنا جاءت عاصفة الحزم حرب استحقاق لا حرب اختيار. فبعد استنفاد كل المبادرات الدبلوماسية، شن مجلس التعاون الخليجي -باستثناء عمان- حرباً ضد الحوثيين ومؤيديهم في اليمن، لمنع البلاد من الانهيار وتجنب حدوث كارثة إنسانية مشابهة لكارثتي سوريا والعراق. والحفاظ على المصالح الاستراتيجية العليا لدول الخليج العربي والأمن الإقليمي والدولي.

يمثل عدم استقرار اليمن تهديداً قاتلاً لأمن واستقرار دول مجلس التعاون الخليجي والعالم. ولا يمكن قبول فكرة أن تحاول قوة - حتى لو كانت قليله كالحوثيين - أن تنقض على الفضاء المجتمعي والسياسي في اليمن لتحتكره، مستقويةً بالمعادلات الإقليمية الناشئة والدول التي تسعى للسيطرة على أهم المفاصل الاستراتيجية المتحكمة في الاستقرار العالمي بشكل عام والإقليمي بشكل خاص؛ إذ إن أي إخلال بالأوضاع في اليمن سيؤدي إلى انتكاسة اقتصادية وعسكرية لدول المجلس بصفة خاصة، وللدول العربية، ولاسيما مصر والسودان اللتان تمثلان قوتين على البحر الأحمر، وسوف تتحمل أيضاً دول المجلس تبعات اقتصادية وأمنية تترتب على اضطراب اليمن؛ ومن ثم كان التدخل العسكري أمراً استراتيجياً لمنع وقوع كارثة إنسانية وأمنية في البلاد، ومنع إيران من التدخل في شؤون دول المجلس والدول العربية الأخرى، إذ يعتبر أمن اليمن مطلباً استراتيجياً لأمن دول مجلس التعاون الخليجي والمجتمع الدولي، وإن السماح لأي دولة طامحة وغير مسؤولة أو لأطراف غير دولية بتهديد أمن اليمن، ومنه إلى التهديد بالتحكم في المنافذ المائية الاستراتيجية ستكون له نتائج اقتصادية وأمنية خطيرة على المنطقة، وستهدد السلام العالمي.

ومن هنا جاءت الاستجابة الخليجية على

يمثل عدم استقرار اليمن تهديداً قاتلاً لأمن واستقرار دول مجلس التعاون الخليجي والعالم

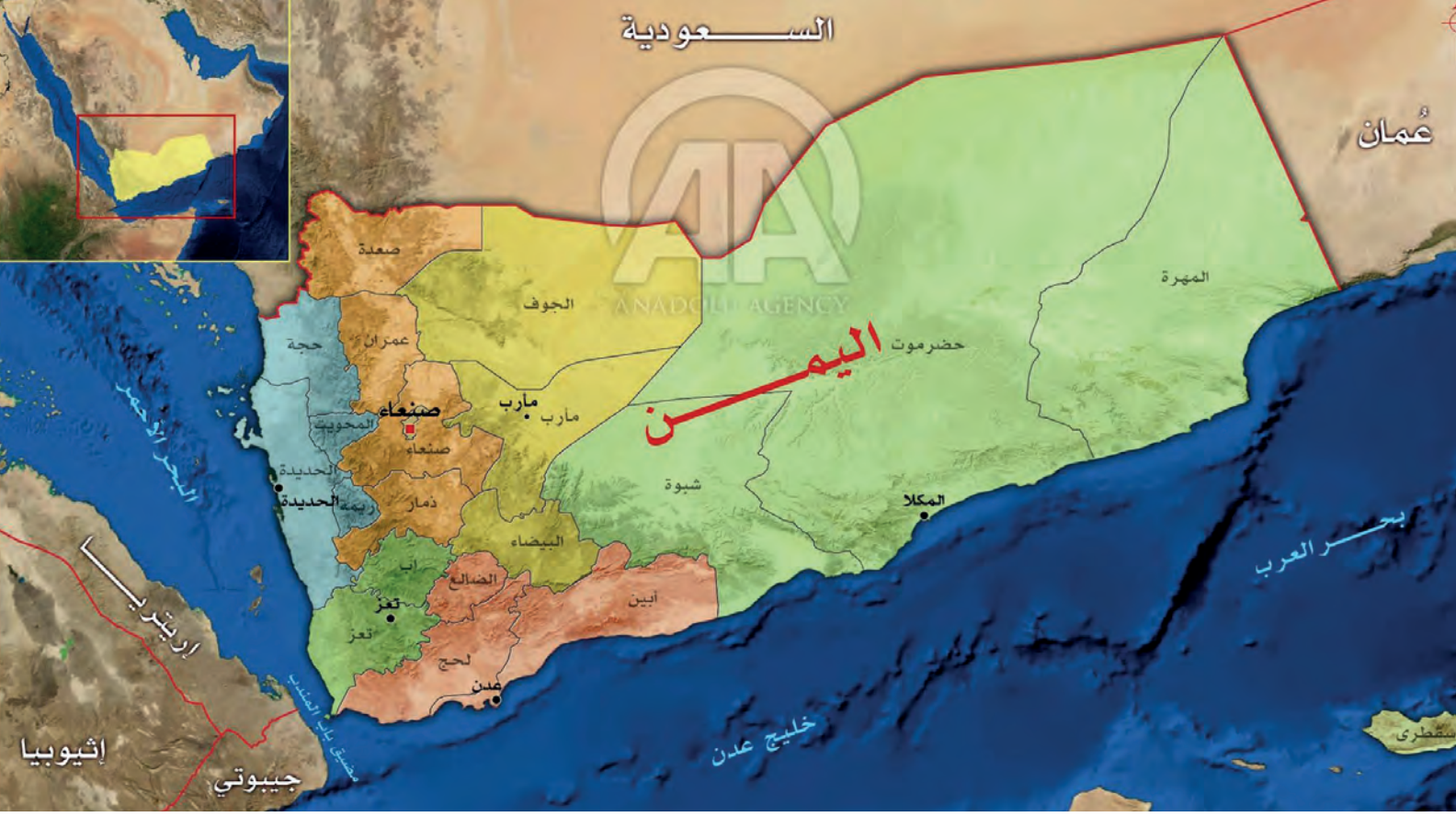

خلاف الصورة النمطية؛ لصنع القرار الخليجي المستند إلى فاعلية المفهوم العملياتي في الاستراتيجية الهجومية: «Offensive Strategies» لإدارة الأزمات؛ فالقرار الخليجي بتنفيذ عملية «عاصفة الحزم" جاء مخالفًا للسلوك الخليجي الهادئ والرتيب؛ نظراً لحساسية الموقف في البعد الاستراتيجي للأزمة، وأهمية القرار من حيث التوقيت والفاعلية. ولقد تم تطبيق مبادئ الحرب بمهنية عالية، كالمبادأة في سرعة اتخاذ القرار والمفاجأة فيه؛ فالهجوم جاء مباغتًا، رافقه حشد

عملية "عاصفة الحزم" لم تكن خياراً بين خيارات أو موقفاً عملياتياً مرحلياً، بل متطلباً استراتيجياً

خليجي صلب ووحدة في القيادة السياسية والعسكرية، تجلت في صلابة المواقف السياسية للتحالف لخلق موقف سياسي استراتيجي وموقف عملياتي استراتيجي جديد في البعد الاستراتيجي للدفاع المشترك.

فعملية "عاصفة الحزم" لم تكن خياراً بين خيارات أو موقفاً عملياتياً مرحلياً، بل متطلباً استراتيجياً للأسباب التالية: كانت المليشيات الحوثية تقوم بمناوراتها على الحدود السعودية، متزامنة مع مناورات إيرانية قرب مضيق هرمز؛ وهو ما يعني تحرك فكي الكماشة الإيرانية-الحوثية للسيطرة على باب المندب ومضيق هرمز في آن معاً، والتقليل من فرصة سيطرة الحوثيين على كافة مناطق اليمن بعد احتلال عدن، مما يضعه كطرف أقوى في المعادلة السياسية والجيوستراتيجية بجغرافية اليمن، إن تمكنوا من السيطرة وفرض واقع جديد سيكون أداة في يد دول طامحة للسيطرة على المنافذ البحرية الاستراتيجية تعمل على مساعدته للتوصل إلى هذا الهدف أصلاً، وعليه لم يكن لدول الخليج أن تقف مكتوفة الأيدي، بل تحتم عليها التحرك الاستراتيجي المباشر الذي يضمن أمن اليمن بالحفاظ على النظام السياسي الشرعي ولو بقوة السلاح، بعد

إن عملية عاصفة الحزم ستغير من المفاهيم السياسية والعسكرية في الشرق الأوسط لسنوات قادمة؛ إذ إن السرعة التي التأم بها التحالف يعتبر سابقة سياسية وعسكرية نوعية في هذه المنطقة

استنفاد كافة الوسائل الدبلوماسية. واستندت دول الخليج العربي بقيادة المملكة العربية السعودية (الفرص) إلى شرعية الدعوة التي تلقتها من الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي لإنقاذ اليمن والمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة التي تعطي الحق الطبيعي للدول في الدفاع عن أنفسها إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة؛ وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين، وذلك للحيلولة دون انهيار الدولة اليمنية.

تعتبر هذه الاستراتيجية والعقيدة السياسية الخليجية-العربية الجديدة المتبناة تأكيداً على أن العرب قادرون على تحمل مسؤولياتهم تجاه التحديات التي تواجه الوطن العربي، ومهدت الطريق لتحقيق التحالف العربي، وإعادة تركيز وتحديد أولويات المصالح العربية في مواجهة التحديات والتهديدات المشتركة. وجاءت عملية عاصفة الحزم كنتيجة تجسد تغييراً جذرياً في مسار المعايير التي كانت تستخدم في الماضي، وتبنّي نمط استراتيجي جديد في حماية مصالحها الاستراتيجية؛ حيث فرضت إدارة الأزمة في الحالة اليمنية آلياتها الخاصة ومبدأها الخاص، بل ويحتمل أن تكون نموذج المستقبل؛ فعاصفة

الحزم في البعد الإستراتيجي تحمل تحولات وتداعيات استراتيجية عدة، وقد تغير وجه المنطقة إن تحولت إلى حرب إقليمية طويلة الأمد؛ فالتسليم الخليجي بأن مسألة توسيع المدى الاستراتيجي لمصالح الخليج يأتي بتأمين موقعه الجغرافي وخاصرته الضعيفة في اليمن.

ولذلك وظفت دول الخليج عناصر قوتها الاستراتيجية لإعادة الاصطفاف الإقليمي (المحور العربي)- وإعادة العلاقات بين أطراف كانت متباعدة من الدول العربية، وزيادة المشاركين والمؤيدين على المستوى الإقليمي والدولي (تركيا، وباكستان.. مثلاً)، فتأييد معظم دول العالم لقوات التحالف هو الذي دفع الدول المكونة له (دول الخليج) لنقل التعاون العسكري من الهامش إلى المركز من أجل قمع محركي فوضى عدم الاستقرار بالقوة عبر تأسيس تحالف عسكري يقلل زمن الحرب بعيداً عن الاستنزاف، وهو الذي كان يعول عليه الحوثيون ومن يؤيدهم في الداخل اليمني لكسب الحرب. فإقحام قوى التحالف في حرب استنزاف هو أفضل خيار ممكن لهم في هذه المرحلة الحرجة؛ لأن ذلك يؤدي إلى تدهور الأوضاع الإنسانية، ويثير المزيد من الضغط السياسي والدبلوماسي على قوات التحالف، ويمنع النصر الحاسم في أقصر وقت ممكن، وسيحول الرأي العام بعيداً عن الرئيس الشرعي لليمن (عبد ربه منصور هادي (وقوات التحالف، وهذا من أخطر التحديات التي كانت من الممكن أن تواجهها دول الخليج وهو استمرار الحرب؛ فإذا استمرت عملية عاصفة الحزم أطول من المتوقع فقد تُسبِّب العديد من الصعاب للتحالف في الأجل الطويل؛ إذ إن طول أمد الحرب يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع عدد الضحايا من المدنيين، وتدمير البنية التحتية لبلد يُعدُّ من أفقر البلدان في العالم العربي؛ وزيادة التوتر الطائفي، وتعقيد أي جهود للمصالحة بين جميع الأطراف، ويُحوِّل التعاطف العالمي تدريجياً من تعاطف مع التحالف إلى تعاطف مع الحوثيين ومساندهم على الأرض. ومن هنا جاء القرار الاستراتيجي بوقف عملية عاصفة الحزم بعد أن حققت أهدافها المرسومة بعناية ودقة. دون إجبار قوات التحالف لخوض حرب برية، تواجه فيها قوات نظامية مجموعات من العصابات تعرف الأرض بشكل أفضل (asymmetric war) بما يعرف بالحرب غير المتناظرة، تكون كلفتها على القوات النظامية على الأرجح كبيرة.

إن عملية عاصفة الحزم ستغير من المفاهيم السياسية والعسكرية في الشرق الأوسط لسنوات قادمة؛ إذ إن السرعة التي التأم بها التحالف يعتبر سابقة سياسية وعسكرية نوعية في هذه المنطقة؛ فقد أرسل رسالة واضحة إلى أطراف عديدة إقليمية وعالمية، خاصة أولئك الذي يشككون في الوحدة والتضامن العربي، وقد حملت الرسالة

مغزى آخر هو أن العالم العربي راغب وقادر على التحكم في مصيره، وحماية مصالحه، ومنع انهيار أو احتلال دولة عربية أخرى. كما وضعت عملية عاصفة الحزم حداً للعديد من هذه التكهنات، وطرحت رؤية جديدة للوحدة، ومهدت الطريق أمام الجامعة العربية لتأسيس قوة عربية مشتركة لردع أي تهديد وجودي يمكن أن يواجه المنطقة.

تعتبر «عاصفة الحزم» خطوة أولى نحو وضع حدٍّ للتوسع الإيراني في المشرق العربي، فتأييد باكستان وتركيا، مهما كان حجم مشاركتهما، للقرار الخليجي في اليمن يوفر توازناً غير مسبوق مع إيران، بعد أن خرجت الولايات المتحدة بصورة ملموسة من توازنات قوى المشرق العربي، وقد أثبتت عاصفة الحزم أن العرب قادرون وراغبون في الدفاع عن أنفسهم، وأن إيران تمثّل تهديداً لوحدة واستقرار منطقة الشرق الأوسط، ولذلك يجب ردعها. وبوسع العرب طرح بديل للوضع الراهن، وتحقيق أمن المنطقة العربية وتنميتها، وإن العرب قادرون على صياغة رؤيتهم السياسية والدفاع عنها بدون العودة إلى الغرب. وبالقراءة الأولية لنتائج عاصفة الحزم، تكون العملية حققت الأهداف التالية: منعت سقوط اليمن بالكامل في قبضة الحوثيين وحليفهم الرئيس المخلوع علي عبدالله صالح، وأضعفت قدراتهم، ودعمت تشكيل قوى مضادة للحوثيين، وأحدثت شرخاً في صفوف القوات العسكرية الموالية لصالح، وحدَّت من تدفق أعداد هائلة من اللاجئين اليمنيين إلى دول الجوار وزعزعة استقرارها، وهيأت بيئة سياسية وعسكرية قادرة على التحرك لإعادة اليمن إلى مربع ما قبل الحوثيين والتدرج في إعادة بناء اليمن والنظام السياسي القادر على إدارة الدولة، وأخيراً - وهو الأهم - ستقدِّم العملية رواية إما بذور الحرب الأهلية والدمار الذي تقوده إيران، أو التنمية والانتعاش الاقتصادي والازدهار، الذي يقوده التحالف في عاصفة الحزم.

> أثبتت عاصفة الحزم أن العرب قادرون وراغبون في الدفاع عن أنفسهم، وأن إيران تمثّل تهديداً لوحدة واستقرار منطقة الشرق الأوسط، ولذلك يجب ردعها

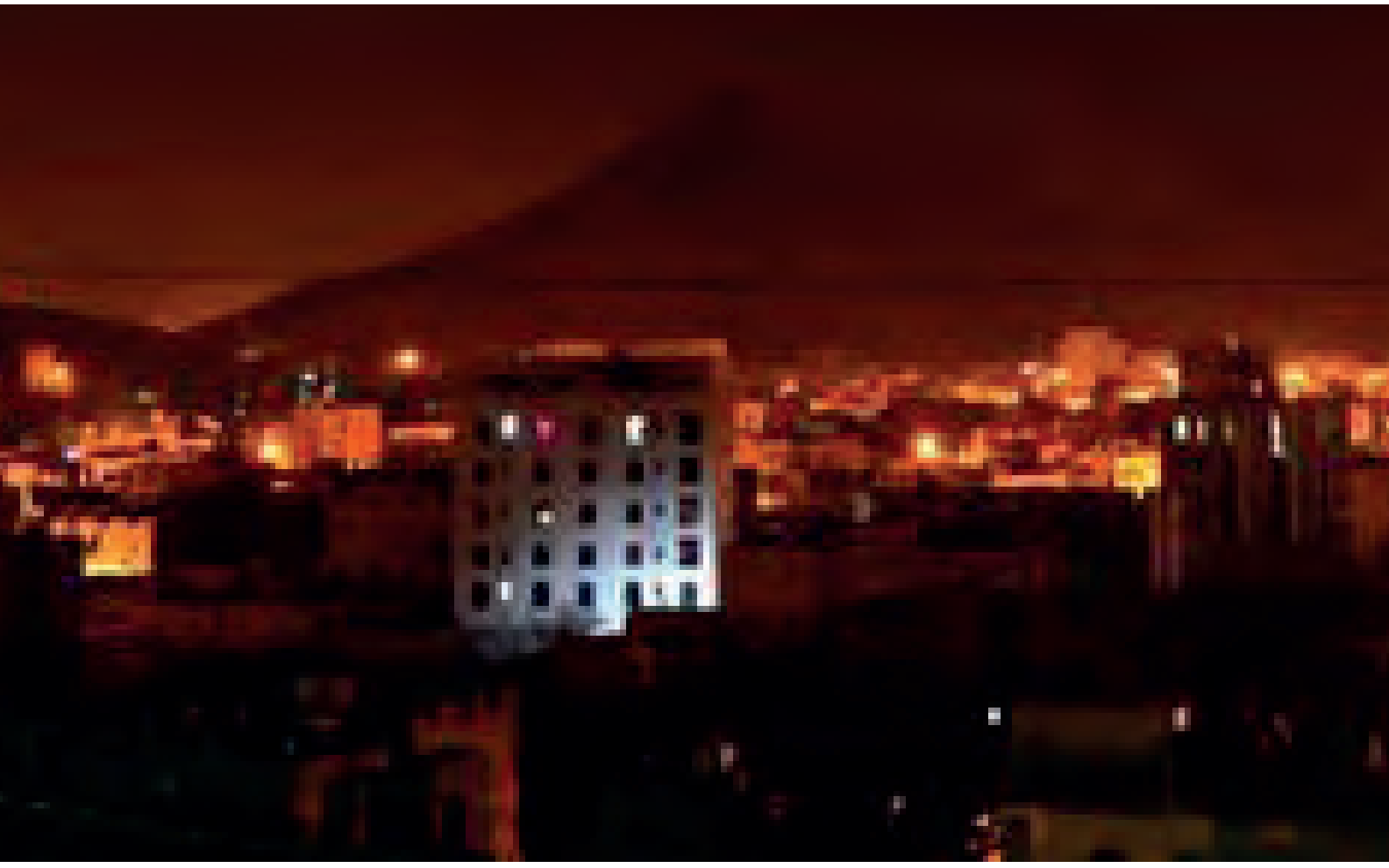

المحافظة على قوة الاقتصاد .. هدف وطني

اقتصاد الإمارات قوي ومتنوع ويعد من ركائز قوة الدولة

بقلم :
ناصر علي النبهاني
(دارس بكلية الدفاع الوطني)

تمكنت حكومة دولة الإمارات خلال السنوات القليلة الماضية من تحقيق خطوات بناءة في مجال التنويع الاقتصادي لمصادر الدخل وتقليل اعتمادها على الموارد النفطية. كما قامت القيادة الرشيدة بتأسيس ركائز أساسية يستطيع القطاع الخاص من خلالها النهوض بالاقتصاد ودفع عجلة التقدم لسنوات طويلة قادمة، حيث تنوعت هذه الركائز؛ ومن أهمها: البنية التحتية، والتسهيلات، والدعم الحكومي، والخدمات الاجتماعية والمدنية، وكذلك توفير الأمن والاستقرار اللذين يعدان من أهم مميزات المجتمع الإماراتي.

وتأتي المشاريع التنموية والصناعية الحكومية في مقدمة محركات الناتج القومي للدولة، والتي ساهمت بشكل إيجابي وفعال خلال الفترة الماضية في امتصاص آثار هبوط أسعار النفط؛ مما يوحي بمتانة الاقتصاد ونجاعة السياسات العامة للدولة في توفير كل سبل النجاح للمؤسسات والأفراد، على السواء.

في زخم هذا التطور والازدهار، وفي ظل انخفاض أسعار النفط، ولكي تستمر عجلة التنمية لابد من الحد من كل ما قد يعرقل عجلة التنمية في الدولة، وهنا أنوه ببعض الممارسات الخاطئة التي دائماً ما تعرّض أي اقتصاد ناشئ لأزمات، وأحياناً تتسبب في انهيار للمؤسسات - لا قدر الله - وبالتالي يؤثر سلباً على التنمية والمجتمع.

من أهم وأخطر الممارسات الخاطئة هدر المال العام بقصد أو بدونه، وعادة ما ينتج عن مثل تلك الممارسات الابتعاد عن الأهداف الرئيسة للمؤسسات، والسير نحو أهداف شخصية؛

وهذا يؤدي إلى عدم الالتزام بتحقيق النتائج المرجوة في الفترات الزمنية المحددة.

ويأتي التهاون في محاسبة المخالفين والمتسببين في هدر المال العام سبباً رئيساً في عدم الالتزام والجدية في تنفيذ المشاريع التنموية، التي دائماً ما تكلف المؤسسات الحكومية والخاصة الكثير من الأموال التي لو تم استغلالها بشكل إيجابي لضاعف من قيمة الناتج للدولة، وساهم في خلق فرص عمل أكبر للمواطنين.

وهذا يقودنا للتفكير بشكل جدي والتساؤل: لماذا لا يزال هناك عدد من المواطنين يبحثون عن فرص عمل أولى أو من أجل تحسين مراكزهم الوظيفية في بعض المؤسسات الحكومية والخاصة؟ وهنا يجب أن نشير إلى أن توطين المناصب القيادية في المؤسسات الحكومية يعتبر هدفاً استراتيجياً ووطنياً بالغ الأهمية، ولا يمكن تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي بدون خلق الفرص وإعداد وتأهيل العناصر المواطنة بما يتناسب مع مؤهلاتهم ومتطلبات هذه المؤسسات، والإشراف على تطوير وتأهيل الكفاءات للوصول للمراكز القيادية في جميع المؤسسات الحكومية والخاصة، بخطة شاملة قد تشرف على تنفيذها جهات حكومية ذات صلة بهذا الهدف.

لقد تمكنت دولة الإمارات من تحقيق الصدارة في مؤشرات اقتصادية كثيرة؛ نذكر منها تفوق دولة الإمارات على دول متقدمة، كالولايات المتحدة وإيطاليا في مؤشر التنافسية، وكان هذا الهدف ضمن خطة استراتيجية للحكومة الاتحادية بقيادة سيدي صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد، حفظه الله. نقرأ اليوم عن أهداف أكبر؛ منها الابتكار، وروح الإبداع، وهذه الأهداف استراتيجية بحتة، لما لها من دور في دفع عجلة الاقتصاد في المستقبل القريب؛ ليتمكن من الصدارة في عالم سريع التقلب، في خضم تطورات تكنولوجية وجيوسياسية متسارعة للحصول على موقع متقدم لدولة الإمارات، كما اعتدنا دائماً من قيادتنا الرشيدة، التي لا يرضيها إلا المراكز الأولى في كل مجال وفضاء.

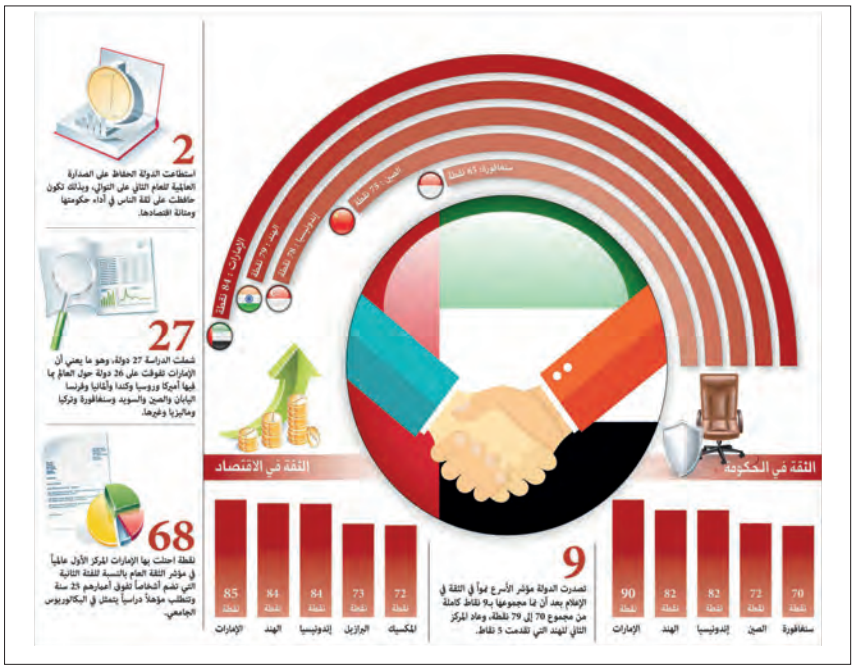

في الختام، إن اقتصاد دولة الإمارات قوي ومتنوع، ويعتبر من ركائز قوة الدولة، ولكن هناك بعض السلبيات التي نتمنى مواجهتها وتحويلها إلى فرص واعدة ستقودنا لتحقيق الرؤية الثاقبة لقيادتنا الرشيدة في استمرارية النمو والتطور الذي بدأ منذ اللحظات الأولى لقيام دولة الاتحاد ولا يزال مستمراً. فلا يمكن النظر للإيجابيات من دون النظر لبعض السلبيات التي لو تجاوزناها نكون حققنا هدفاً استراتيجياً للدولة.

الحد من هدر المال العام، وتفعيل الحوكمة والمراقبة على جميع الممارسات الخاطئة، وتطوير وتأهيل القيادات المواطنة ذات الكفاءة، وخلق بيئة تنافسية فعالة تساهم في رفع روح الإبداع والابتكار للمؤسسات الحكومية والخاصة – كلها أمور وإجراءات سوف تقود لاقتصاد قوي ومتنوع غني بالقيادات المواطنة ذات الكفاءة، تدفعه روح الإبداع والابتكار.

الرؤيــة المستقـبليـة للـدولــة ومؤشـــــرات الواقـ

الإمارات: تتصدر دول العالم في 10 معايير وتتصـدر الشـرق الأوسـ

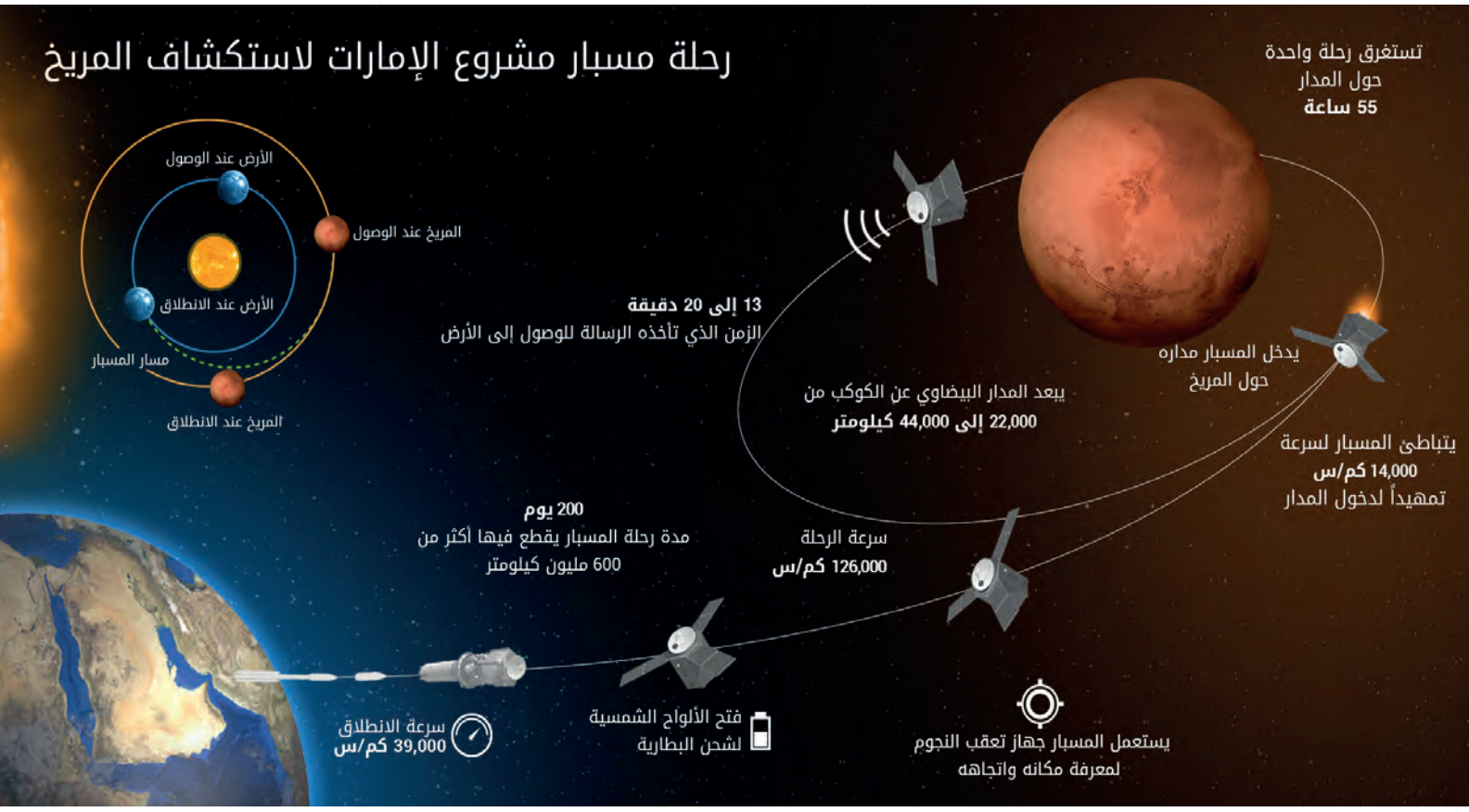

رغم عظم منجزات الماضي إلا أن الجيل الحالي لم يكتف بهذه الانجازات، بل جعلها القاعدة الأساسية ليبني عليها مسيرة النماء، والتطور، والنجاح، بل والتفوق على كافة المستويات الدولية، فالحديث عن الرؤية في سياق الحديث عن المسيرة التنموية الشاملة يعني توفير كافة استراتيجيات، ومتطلبات النهضة ليكون ذلك بمثابة الحافز لشحذ الهمم، واتخاذ كافة التدابير والتحضيرات اللازمة لتحقيق الرؤية التي تتطلع الدولة إلى تحقيقها.

إعداد :

هيئة التحرير

تقوم الدولة حالياً باتخاذ كافة الإجراءات للعمل على رؤية الإمارات 2021، وهو العام الذي تصادف فيه ذكرى اليوبيل الذهبي للاتحاد، والعام الذي تصبو الإمارات إلى أن تكون فيه ضمن أول 10 دول في العالم في مجال التنافسية الاقتصادية الدولية.

ولكي تكون هذه الرؤية واقعاً ملموساً تم تأسيس مجلس الإمارات للتنافسية، وهو الجهة الاتحادية المكلفة بدفع القدرة التنافسية للدولة، وتحقيق الرؤية التي تطمح إلى تمكينها لتصبح واحدة من أفضل الدول في العالم عام 2021. ويقوم المجلس بإصدار العديد من التقارير، والدراسات، والمقالات الخاصة بهذا المجال، وصولاً إلى أهم الممارسات العالمية الناجحة والفاشلة معاً؛ لتكون بمثابة علامات على الطريق، يتم من خلالها الاستفادة من كافة التجارب الناجحة باحتذائها، والفاشلة بتلافي

ـــع الحالـــي

ـــط في 20 معياراً وتبلغ مراكز متقدمة ضمن 50 مؤشراً عالمياً للتنافسية

المسببات التي أدت إليها.

الناظر إلى السنوات القليلة الماضية بعين المحلل والمتفحص يجد أن الإمارات قد حازت مراكز متقدمة في مجال التنافسية الدولية، من أجل بلوغ الهدف الاستراتيجي المتمثل في الانضمام إلى قائمة أفضل 10 اقتصادات تنافسية في العالم عام 2021.

في هذا السياق أظهر رصد أجرته صحيفة «الاتحاد» لأبرز تقارير ومؤشرات التنافسية العالمية الصادرة عن الأمم المتحدة، والبنك الدولي، والمنتدى الاقتصادي العالمي – أظهر أن الإمارات جاءت في مراتب الصدارة عالمياً، في أكثر من 10 معايير، وتفوقت على كافة دول الشرق الأوسط في أكثر من 20 معياراً، كما جاءت الدولة ضمن أفضل 25 دولة تنافسية، وبين أفضل عشرة اقتصادات في العالم فيما يزيد على 35 معياراً.

ويبين رصد صحيفة "الاتحاد"، في سياق استناده إلى بيانات مجلس الإمارات للتنافسية، أن الدولة حققت تفوقاً على عدد من الاقتصادات المتقدمة؛ كالمملكة المتحدة، وأمريكا، وسنغافورة، وفرنسا، وسويسرا، والصين، والهند، وروسيا، والبرازيل، في العديد من التقارير.

الرصد الذي نشرته جريدة "الاتحاد" يوثق كافة المعايير والمؤشرات لعام 2012، ونلخص فيما يلي أهم هذه المؤشرات:

المرتبة 17 عالمياً في تقرير السعادة العالمي.

المرتبة 16 في تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية.

المرتبة الأولى إقليمياً في ذات المؤشر حسب تقرير الكتاب السنوي للتنافسية لعام 2012، وتفوقت في ذات المعيار على الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا والصين.

المرتبة 24 عالمياً في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

المرتبة 29 عالمياً في تقرير مؤشر الازدهار.

> الإمارات حازت مراكز متقدمة في مجال التنافسية الدولية من أجل بلوغ الهدف الاستراتيجي المتمثل في الإنضمام إلى قائمة أفضل عشر أقتصادات تنافسية في العام 2021

المرتبة 30 في تقرير تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

المرتبة 23 عالمياً ضمن مرحلة "الاقتصادات القائمة على الإبداع والابتكار".

المرتبة 12 عالمياً في مؤشر جودة مؤسسات الدولة.

المرتبة السابعة عالمياً في مؤشر تنافسية "كفاءة سوق العمل".

المرتبة 26 عالمياً في المؤشر العام للتنمية المالية لعام 2012، الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي.

المرتبة 26 عالمياً والثانية عربياً في تقرير سهولة ممارسة الأعمال الصادر عن البنك الدولي لعام 2013.

المرتبة الرابعة عالمياً في مؤشر تبسيط إجراءات وتأسيس الشركات وتعزيز مناخ الأعمال.

المرتبة 17 عالمياً في مؤشر "كفاءة الإدارة الجمركية".

المرتبة الأولى عالمياً في مؤشر "توافر نوعية الطرق المعبدة".

المرتبة 11 عالمياً في مؤشر "توافر ونوعية البنية التحتية للنقل"، والأولى على مستوى دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

المرتبة 22 عالمياً في مؤشر "توافر ونوعية خدمات النقل".

المرتبة الأولى عربياً في مجال تمكين التجارة الخارجية.

المرتبة 19 عالمياً وفق تقرير تمكين التجارة العالمية لعام 2012 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي.

المرتبة 17 عالمياً والمرتبة الأولى على مستوى دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مؤشر "كفاءة إجراءات الاستيراد والتصدير".

المرتبة 12 عالمياً والثالثة على مستوى دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مؤشر "بيئة الأعمال".

المرتبة 25 عالمياً، من حيث الواردات.

المرتبة 26 عالمياً في مؤشر "توافر واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات"، والمرتبة الأولى على مستوى دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

المرتبة 11 عالمياً في مؤشر "إدارة الحدود".

المرتبة الخامسة في مؤشر "الأمن العام".

المرتبة 18 عالمياً في مؤشر "النقل والبنية التحتية للاتصالات"، والمرتبة الأولى على مستوى دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

المرتبة 26 عالمياً في المؤشر العام لممارسة الأعمال، والمرتبة الأولى على مستوى الشرق الأوسط.

المرتبة 16 عالمياً في مؤشر "البيئة التنظيمية"، والمرتبة الرابعة على مستوى دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

تبين هذه الأرقام أن رؤية الدولة 2021 ليست مجرد كلام إنشائي حالم، بل هي رؤية مبنية على واقع متين، استطاع الاقتراب من تحقيق هذه الرؤية بشكل كبير. ويعد رفع كفاءة البنية التحتية في الدولة القاعدة المتينة لتحقيق الرؤية بكل يسر، وهي القاعدة التي يقوم عليها النمو الاقتصادي التنافسي وكافة مؤشرات النمو والتطور الأخرى، الإمارات على مشارف تحقيق الحلم والذهاب إلى المستقبل بدلاً من انتظاره.

بالإجراءات والعمليات المصاحبة لتلك الأزمة أو الكارثة لتقييمها وتحليلها وتحديد الدروس المستفادة منها.

ومن الضروري إعداد خطة إعلامية للتعامل مع الأزمات والكوارث، تحدد مسؤوليات وواجبات كل الشركاء الرئيسيين، وتبين عناصر هذه الخطة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الخطط الإعلامية للتعامل مع المخاطر والتهديدات تختلف من حالة إلى أخرى؛ بسبب اختلاف طبيعة الأزمة أو الكارثة ونوعها، والمسؤوليات والواجبات المطلوب تنفيذها.

إن لمفهوم إدارة استمرارية الأعمال النصيب الأكبر من الاهتمام لدى الدول الراغبة في تنظيم وتطبيق الإدارة المستدامة للأزمة أو الكارثة، لما لإدارة استمرارية الأعمال من ارتباط وثيق بمفهوم إدارة الأزمات والطوارئ والكوارث؛ حيث يرتكز مفهوم إدارة استمرارية الأعمال على رفع مستوى قدرات المؤسسة أو الجهة على مواجهة حالات الطوارئ، وبالتالي ينعكس بشكل مباشر على خطط الاستجابة الوطنية للمؤسسات والجهات.

يضمن تطبيق برنامج

> مرحلة التعافي من الكوارث فتعد جزءاً لا يتجزأ من إدارة الطوارئ والأزمات والكوارث، وتهدف إلى التقليل من الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للأحداث بشكل فعال ومستدام

إدارة استمرارية الأعمال تمكين المؤسسات من المشاركة الفعالة ضمن جهود الاستجابة، سواء كانت محلية أو وطنية، كما أن الأسلوب المخطط، والمنظم في برنامج استمرارية الأعمال يشكل ضماناً لسلسلة الإمداد في المؤسسات من كافة مواردها المادية والبشرية، لتعزيز إجراءات تقديم الخدمات والأعمال الحيوية عند التعرض لحدث ما.

أما مرحلة التعافي من الكوارث فتعد جزءاً لا يتجزأ من إدارة الطوارئ والأزمات والكوارث، وتهدف إلى التقليل من الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للأحداث بشكل فعال ومستدام وقادر على إعادة الحياة الطبيعية للمجتمعات المتضررة من الكوارث، وتتيح عملية التخطيط للتعافي مشاركة المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص؛ لدعم جهود التعافي في المراحل المتوسطة والطويلة الأمد، والتي تكون عادة على نطاق واسع وذات أضرار جسيمة، كما هي الحال في كوارث الزلازل والفيضانات.

الشيخ زايد - رحمه اللّه -
قراءة في المنظور الاستراتيجي الفطري

لم يكن الشيخ زايد رحمه الله قائدا استثنائيا بحكم تأسيسه لأول كونفدرالية عربية تخطت كل سقوف ومعايير التنمية والتطور والنماء الحضاري فحسب ، بل بحكم إرسائه لمنظومة من القيم والتقاليد القيادية رفيعة المستوى تشكل مصدر إلهام لكل من عرفه و

إن الواقع العربي بأمس الحاجة إلى إعادة صياغة أولوياته، واستلهام ما يزخر به تاريخه من نماذج قيادية في بناء الغد ليتم انتاج أكبر مشروع نهضوي عربي بفكر عربي، وأياد عربية، وقيادات عربية، متخطين كل المؤامرات والألاعيب التي تحاك هنا وهناك، الشيخ زايد هو النموذج الأبرز لهذه النماذج القيادية، هو القيادة التي استطاعت استيعاب كل المتغيرات في البيئة الدولية المحيطة، واستوعبت طبيعة العلاقات والصراعات الدولية، واستوعبت بالإضافة إلى ذلك كافة إمكانات الواقع لتفيض عنه فيضا صحيحا تتمكن من خلاله من صناعة القاعدة الصلبة للتنمية المستدامة بكافة مجالاتها، إنها الشخصية العربية بطابعها الفطري التي تمتاز بالحنكة والقدرة على تفسير معطيات البيئة المحيطة .

لقد استطاع الشيخ زايد – رحمه الله – تقديم نموذج قيادي قائم على الأفعال وليس على التنظير والخطابات الجوفاء، يكفيه الاتحاد إنجازا، رغم أنه لم يكن سوى خطوة أولى تصل بنا إلى ما نشهده اليوم من تقدم في مختلف نواحي الحياة في الإمارات، إنه النموذج الأبرز للوعي المبكر السابق لزمنه من خلال منظومة من الصفات القيادية الخلاقة، ولم تصدر أفعاله –رحمه الله –من موقع رد الفعل بقدر ما كانت هي الفعل ذاته، إنها مسيرة الصبر والعزيمة والإصرار في بيئة دولية معقدة تسودها الحروب والنزاعات والاستقطاب والتجييش ، وبيئة وطنية قاسية، حفزته على مزيد من التحدي والإصرار فكان – رحمة الله – كما يقول ايمرسون " محارة تضمد جراحها بلؤلؤة " فقد جعل التحدي والإصرار على تجاوز الواقع المؤلم ينتج مسيرة تنموية ذات معايير عالمية رفيعة المستوى.

وها نحن نتساءل اليوم ، كيف يمكننا الحديث عن منظور استراتيجي للدولة بدون اتحاد؟ في بيئة عالمية تتجه نحو التكتلات والتحالفات لتستطيع من خلالها تحقيق منظور أوسع للسياسة والاقتصاد والتنمية، لقد استطاع الشيخ زايد –رحمه الله – تحقيق الاتحاد ليمثل الخطوة الأولى في تدشين منظورة الاستراتيجي لمستقبل الدولة، ولم يكن بالمستطاع ان نحلم بمنظور استراتيجي طموح، ومتميز بدون الاتحاد، إنه الوعي الفطري المبكر لمستقبل الدولة، وإحدى أهم الخطوات في مسيرة السعي الحثيث لاستغلال كافة إمكانات الواقع في ترتيب البيت العربي والارتقاء به .

وما أحوجنا اليوم إلى الكثير الكثير مما كان يحفل به من قدرات ومميزات وصفات، فقد رسخ ثقافة احترام الآخر وتقبله منطلقا في ذلك من روح الاسلام المتسامحة والطبيعة العربية المتحضرة، يقول –رحمه الله– : "إننا نمد يد الصداقة إلى دول وشعوب العالم بأسره، إننا لا نستطيع الحياة بمعزل عن العالم، ولم يكن لدينا مبرر أن نبتعد عن صداقة شعب أو دولة" .. مرة أخرى هو وعي مبكر، ودعوة لتجاوز الحدود السياسية، والاقتصادية، والجغرافية، لتدشين صيغة من صيغ التفاهم الدولي واحترام القيم الإنسانية، إنه الريادة بطابعها ومذاقها العربي والتي لا يمكن ان تتمثل بصوتها المبكرة إلا في الشيخ زايد –رحمه الله – ما احوجنا إليه اليوم ليبث فينا هذه الروح المتسامحة النابذة للفرقة والتطرف والغلو ، رحمه الله واسكنه فسيح جناته.

محمود الطويسي
كليــة الدفــاع الوطني

صعـــود «داعـــش» ومســتقبل النظـام السـياســ

يجب استئصال جذور التنظيمات الإرهابية بغض النظر عن اسباب نشوئها

في أعقاب المكاسب الميدانية الكبيرة والمفاجئة، التي أحرزتها قوات تنظيم الدولة الإسلامية في بلاد الشام والرافدين، المعروف بـ«داعش» في سوريا والعراق واحتلالها مساحات كبيرة من هاتين الدولتين خلال ستة أشهر تفوق مساحة المملكة المتحدة، ناهيك عن سيطرتها على العديد من آبار النفط والسدود المائية والمنشآت والسلاح نتيجة لتلك المعارك، والتي سببت إرباكاً كبيراً في المشهد السياسي العربي، غصّت الصحف والمجلات والمواقع الإخبارية بالعديد من المقالات والتحليلات، التي حاول خلالها الكتّاب والمحللون استجلاء ما يجري من تطورات متسارعة وغير مسبوقة بهذا الخصوص، في سعي جاد منهم لإشباع رغبة القارئ العربي النهمة في فهم كنه هذا التنظيم، والتداعيات الأمنية والسياسية المصاحبة لصعوده في المنطقة العربية برمتها، وربما على الصعيدين الإقليمي والدولي كذلك، دون التركيز كثيراً على مدى قابلية هذا الكيان الهجين على الاستمرار والبقاء.

لقد ارتكزت جُل هذه المقالات في تحليلها لهذه الظاهرة على ثلاثة عوامل كان أولها: توافر الظروف الملائمة لظهور مثل هذه التنظيمات المتطرفة في دول تشهد اقتتالاً، وتنازعاً داخلياً، وموجة من التطرف، وحالة من الانقسام والتأزم الطائفي، إلى الحد الذي يمكن معه وصف تلك الدول بـ" الدول الفاشلة"؛

بقلم :

سامي المهيرات

كلية الدفاع الوطني

ـــي العـــــربي

كما هي الحال الآن في سوريا والعراق. فيما ذهبت بعض هذه التحليلات والتأويلات الأخرى إلى أن صعود هذا التنظيم جاء كردة فعل طبيعية لفشل تجربة التنظيمات الإسلاموية في الوصول إلى السلطة، وترسيخ شرعيتها الشعبية، وربما كان مجرد رد فعل سياسي انفعالي لا يحمل في طياته تصوراً عقلانياً رصيناً للخلاص من كافة مظاهر التخلف الذي عانت منه بعض الأقطار العربية، وأنه من جهة أخرى انعكاس واضح لإفلاس الخطاب السياسي لتلك الجماعات في إدارة دفة الحكم، إذ سعت الجماعات الجهادية التكفيرية- كأحد أطياف التيار الإسلامي السياسي - إلى إنجاح مشروعها الفكري، وتطبيق مفهومها للحاكمية، من خلال رفع شعار إقامة "دولة الخلافة" بقوة النار والحديد، لما لذلك من رمزية هامة بين العرب والمسلمين.

وأخيراً، فقد ألمحت بعض هذه التحليلات إلى نظرية المؤامرة، وإلى إمكانية وجود تنظيم استخباراتي دولي يقف وراء صعود فقاعة حركة داعش، التي ما انفكت من خلال ممارساتها المتطرفة تشوه الفكر الإسلامي النيّر، وترسيخ صورة نمطية زائفة عن الحضارة الإسلامية، يسعى لزرعها في قلب الوطن العربي، كـ«حصان طروادة» جديد يمكن من خلاله الإمعان في تقطيع أوصال الأوطان، وتفتيت الشعوب من الداخل من أجل خدمة أجندات قوى إقليمية وعالمية. ومن اللافت للنظر أن قلة من هؤلاء الكتّاب أشاروا إلى الأسباب الحقيقية الكامنة وراء ظهور فقاعة داعش، والمرتبطة إلى حد بعيد بطبيعة وأدوات النظام السياسي العربي، خلال العقود القليلة السالفة.

الأسباب والمسوغات

ومما لا ريب فيه أن صعود هذا التنظيم وهذا الفكر المتطرف، كغيره من التنظيمات والحركات الفكرية المتطرفة في العديد من دول العالم، لا يكون عادة وليد اللحظة، بل يأتي كأحد إفرازات مرحلة من التقهقر والتخلف السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي التي يعيشها المجتمع؛ فلو تفحصنا تجارب أمم العالم الأخرى مع ظهور التيارات المتطرفة في التاريخ الحديث، سواءً كانت قومية أو دينية، فإنها عادة ما واكبت مرور تلك الشعوب بظروف اقتصادية وسياسية واجتماعية استثنائية صعبة، طرحت خلالها تلك التيارات خطاباً سياسياً غير عقلاني، ورفعت خلاله شعارات براقة دغدغت فيها مشاعر الجماهير، وطرحت سبلاً للخلاص من الوضع المأزوم الذي تعيشه تلك الشعوب، ولعل ذلك ينطبق بشكل جلي على ظهور الحركات النازية والفاشية في أوروبا الذي جاء كأحد تداعيات الحرب الكونية الأولى، وكإحدى نتائج «أزمة الركود الكبير»، التي عاشتها القارة العجوز وأمريكا الشمالية في بدايات القرن العشرين، وهو توصيف من الممكن أن ينطبق كذلك، إلى حد ما، على صعود اليمين المتطرف في أوروبا في ظل الأزمة المالية العالمية الحالية.

وعلى الرغم من أن الكثير من النقاد والمنظّرين السياسيين يعزون اشتعال ما يعرف بـ «ثورات الربيع العربي» إلى وجود لعبة أممية تسعى لتقسيم المقسم، ولبننة الأقطار العربية، فإن ذلك لا ينفي حقيقة أن معظم الدول العربية، وخاصة تلك التي اجتاحتها حركات الربيع العربي، كانت - ولا تزال - تعيش حالة من التردي على كافة المستويات الحياتية مردُّها وجود أزمة حقيقية تتعلق بكافة أوجه التنمية، وغياب مؤسسات المجتمع المدني، وأزمة الفساد السياسي ودورها في غياب مجتمع المعرفة الذي يعدّ اللبنة الأساسية في تحقيق مفهوم التنمية الإنسانية. فمن الواضح أن فشل

> لم تقتصر إخفاقات النظام السياسي العربي على المستوى الداخلي فحسب، بل تعدتها إلى المستوى الخارجي، حينما فشل في حماية سيادة هذه الدول والدفاع عن هويتها الثقافية والفكرية والدينية

النظام السياسي العربي على المستوى الداخلي في تلبية طموحات شعوب هذه المنطقة في التنمية، وبناء مجتمعات مبنية على المعرفة يسودها الأمن والاستقرار قد أسهم في إذكاء روح التمرد، والرغبة الجامحة لتلك الشعوب في التعبير عن رفض هذا الواقع المرير، فلم تؤد سياسات تلك الأنظمة على المستوى الداخلي إلى تحقيق مفهوم التنمية الشاملة، وفشلت في تحقيق الوحدة السياسية بين تلك الأقطار، بل لم تجلب لشعوبها سوى ويلات الحروب، والاقتتال الداخلي، وانهيار الدولة، كما هو واقع الحال الآن في العراق وسوريا وليبيا، ولذلك وجد الخطاب الديني بكافة أطيافه فرصة سانحة لطرح أفكاره، وتقديم نفسه كبديل للأنظمة السياسية المتعثرة.

> لا بد من تفعيل اتفاقية الدفاع المشترك بين الدول العربية بغية انشاء قوة برية قوية قادرة على الحاق الهزيمة بالتنظيمات الإرهابية على الأرض

ولم تقتصر إخفاقات النظام السياسي العربي على المستوى الداخلي فحسب، بل تعدتها إلى المستوى الخارجي، حينما فشل هذا النظام، بكافة أدواته الدبلوماسية وتحالفاته وشراكاته ومؤسساته وعلاقاته الإقليمية والدولية، في حماية سيادة هذه الدول والدفاع عن هويتها الثقافية والفكرية والدينية التي طالما كانت محط استهداف المؤسسات الفكرية والإعلامية الغربية، التي غالباً ما تنعتها بالرجعية والتخلف، وتسمها بالإرهاب. فغدا المواطن العربي، سواءً في موطنه أو في دول الاغتراب يعيش أزمة حقيقية مرتبطة بمنظومة قيمه الثقافية والعقائدية، والشعور بحالة من الاغتراب الفكري والاضطهاد الديني، وغدا ضحية الإسلاموفوبيا، مع وجود عجز واضح لدى المؤسسات الثقافية والهيئات الدينية الإسلامية عن التصدي لهذا النوع من الحرب الفكرية، ومواجهة الغزو والهيمنة الثقافية التي تستهدف في المقام الأول، الإرث والمكتسبات والهوية الحضارية، للإنسان العربي والمسلم، ولعلنا نجد في ذلك تفسير انضمام العديد من مسلمي أوروبا والعالم لصفوف داعش دون أن يكون لديهم فهم واعٍ لأهداف وفكر هذا التنظيم، الذي صوّر نفسه بوصفه حامياً للعقيدة ومنبراً للتعبير عن إحباطهم ورفضهم لهذا الواقع.

داعش وتقاطع المصالح الدولية والإقليمية

يجب أن يأخذ صانع القرار العربي بالاعتبار بعض العوامل والحقائق المرتبطة بمصالح وأجندات القوى الإقليمية والدولية، إذا ما أراد أن يضع

استراتيجية فعّالة من أجل القضاء على هذا التنظيم، والحيلولة دون ظهور هذه الظاهرة مجدداً؛ فظهور هذا التنظيم دون أدنى شك قد خدم مصالح بعض هذه القوى، وأجبر البعض الآخر على مراجعة حساباته وأولوياته السياسية؛ فقد أبدت الولايات المتحدة منذ بداية هذه الأزمة تصميمها على القضاء على هذه الحركة، إلا أنها أشارت في نفس الوقت إلى أن ذلك سيستغرق وقتاً طويلاً. وبالرغم من أن الحملة الأمريكية السرية لمكافحة الإرهاب في المنطقة العربية انطلقت منذ أكثر من عقد من الزمن، فإن شبح الإرهاب مازال يطل علينا من كل صوب وحدب، ولم تحقق تلك الجهود في الظاهر سوى تعزيز التواجد العسكري والأمني الأمريكي في المنطقة، ناهيك عن أن ظهور هذا التنظيم قد خلط الأوراق والمواقف السياسية الأمريكية إزاء إيران والنظام السوري، واستغلت إيران هذه الفرصة على نحو بارع لتحقيق مكاسب إضافية في كل من الملف العراقي والسوري واليمني، وربما ملفها النووي كذلك. وفي الوقت الذي تسعى فيه الولايات المتحدة لجر تركيا إلى المعركة البرية ضد داعش، فإن أنقرة – التي تسعى لتسويق قبول فكرة وصول التيار الإسلامي الأقل تطرفاً إلى سدة الحكم في الدول العربية – ترى لزوم فرض منطقة حظر جوي فوق سوريا، واستهداف قوات النظام السوري كأولوية أولى لكونه يشكّل حاضنة للإرهاب في المنطقة، من وجهة نظرها.

الخروج من المأزق

لكي يستطيع النظام السياسي العربي تحقيق النصر في هذه المعركة المصيرية، لا بد له أن يخوض معركتين متوازيتين ضد هذا التنظيم؛ داعش كتنظيم مسلح على الأرض، وداعش كفكر ضلالي، من حيث أسباب وظروف بزوغه لضمان ألا يكرر هذا التفكير نفسه في قادم الأيام. فعلى المستوى

> على صانع القرار العربي الأخذ بالإعتبار بعض العوامل والحقائق المرتبطة بمصالح القوى الإقليمية والدولية إذا ما أراد أن يضع استراتيجية فعالة من أجل القضاء على التنظيمات الإرهابية

العملياتي، لا بد من تفعيل اتفاقية الدفاع المشترك بين الدول العربية بغية إنشاء قوة برية ضاربة قادرة على إلحاق هزيمة ماحقة بقوات التنظيم على الأرض، تساندها قوة جوية ودعم لوجستي واستخباراتي فعال من الدول الصديقة والحليفة، مقروناً بتنسيق وثيق مع الفصائل المسلحة المعتدلة في سوريا، وقوات الحكومة، وأبناء العشائر السنية في العراق، وعلى أن يسبق ذلك تجفيف منابع التمويل المالي للتنظيم، إضافة إلى شن حملة إعلامية توعوية في المناطق التي يهيمن عليها لبيان فساد عقيدته وضلالية فكره وعدم عقلانية طروحاته.

أما بخصوص مكافحة داعش كظاهرة، فيجب أن يتنبّه النظام السياسي العربي لمتطلبات التنمية الملحة في الكثير من دوله، وأن يتصالح مع شعوبه، إضافة إلى ضرورة إصلاح نظمه السياسية والاقتصادية، وأن تسعى هذه الدول للاستفادة من بعض التجارب التنموية في بعض الدول الشقيقة التي حققت نجاحات مبهرة على كافة الصُعد، وعلى الأخص دولة الإمارات العربية المتحدة التي حققت التنمية الشاملة في ظل تلاحم فريد من نوعه بين الشعب والقيادة، ويجب على القيادات العربية أن تعي أهمية توحيد الخطاب الديني المعتدل في مناهجها التعليمية ومؤسساتها الفكرية، وتعمل على تعزيز دور المؤسسات والمرجعيات الدينية في توضيح تعاليم الدين الإسلامي الحنيف، والتصدي بحزم لأي قوة ضلالية أو حملات فكرية خارجية تستهدف الثقافة والهوية الإسلامية، وينبغي أن تسعى إلى توثيق العلاقات الأمنية والاستخباراتية فيما بينها لمكافحة آفة الإرهاب، وإنشاء مراكز الفكر والدراسات الاستراتيجية لاستشراف المستقبل، والتنبؤ بأي تهديدات من هذا القبيل، والاستعداد لها.

الخلاصة

لا تكمن أهمية صعود تنظيم داعش في حجم المكاسب الميدانية التي أحرزها أو في قدرته المادية الفعلية على تهديد سيادة دول الإقليم، وإنما في دوره في إماطة اللثام عن حجم إخفاقات النظام السياسي العربي في تحقيق تطلعات شعوبه في الوحدة السياسية والتنمية الشاملة، إذ استطاع التنظيم – ولو بشكل نظري ومؤقت – الإطاحة بوهم الحدود الوطنية الجغرافية بين سوريا والعراق، وهو يسعى من خلال خطابه الإعلامي لتوسيع قاعدة أتباعه والمتعاطفين معه، وإقناعهم بأن سبب معاناة شعوب المنطقة يعود إلى فساد، وتبعية النظم السياسية العربية. يجب أن تسعى الدول العربية لاستئصال جذور هذا التنظيم، بغض النظر عن أسباب ومسوغات نشوئه، نظراً للمخاطر والتهديدات التي قد يفرزها على مستقبل النظام السياسي العربي، إذ يُخشى أن يبدأ في هذه المرحلة بمد أذرعه في كل مكان، وأن يشرع بتغذية موجة العنف وعدم الاستقرار في بعض دول المنطقة التي تشهد تناحراً بين الحركات الإسلامية المتقهقرة وبين القوى والهياكل السياسية الشرعية الأخرى، كما هي الحال الآن في مصر وتونس وليبيا، إذ يكمن الخوف الآن في تحول تلك الجماعات الإسلامية الأقل تطرفاً لاعتناق الفكر الداعشي، إذا جاز التعبير، أو دخولها في تحالف ضرورة مع هذا التنظيم.

الجـــودة الأكاديـميـــة في المفهـــوم الاســـتراتيـجـــي

الجودة ليست دستوراً نطبقه بل ثقافة يجب نشرها في المجتمع

إعداد :

سميرة ناصر علي باسلوم

كليــة الدفـاع الوطنــي

كانت مهمة التعليم قديماً هي تخريج أكبر عدد من الطلاب دون الاهتمام بجودة التعليم والتعلم، مما أدى إلى انحدار مستوى التعليم، وانحسار حجم المعرفة، وبات مسار التعليم منفصلاً عن متطلبات المجتمع، ومتخلفاً عن التطورات العلمية المتسارعة. ونتيجة لتأثير العولمة، وتطور نظم الاتصال المعلوماتي، والانفجار المعرفي، فقد زاد الاهتمام بالتعليم وجودته، مما حدا بالعديد من المؤسسات والشركات إلى ترسيخ مبادئ الجودة ومفاهيمها باعتبارها إحدى الركائز الأساسية لنموذج الإدارة الناجحة التي تقلل من إجراءات العمل الروتينية وتختصرها من حيث الوقت والتكلفة، وحتى تستطيع مجابهة التحديات الجديدة المرتبطة بشدة المنافسة على المستويين الدولي والمحلي، كما أدركت المجتمعات أهمية الدور الذي تؤديه مؤسسات التعليم العالي في التنمية، وفي الوصول إلى المعرفة وتطويرها واستخدامها، وإجراء البحوث العلمية وخدمة المجتمع، وقد نالت الجودة الشاملة اهتماماً منقطع النظير، مما جعل المفكرين يطلقون على هذا العصر "عصر الجودة". ومن منظور إسلامي فقد دعا الإسلام إلى الجودة، إذ قال تعالى في سورة الكهف، الآية 30 "إنا لا نضيع أجر من أحسن عملاً" و قال الرسول: "إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه"، وهذا يدعونا للتعرف على مفهوم الجودة.

الجودة كما عرفها أ.د. العساف: "هي عمل الأشياء بطريقة صحيحة من المرة الأولى، وبطريقة أفضل في المرة التالية"، أما تعريف معهد الجودة الفيدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية للجودة "هي القيام بالعمل الصحيح بشكل صحيح من أول وهلة، مع الاعتماد على تقييم العميل في معرفة مدى تحسن الأداء". ولكن حتى تستطيع أي مؤسسة تطبيق نظام الجودة، لابد من وجود مبادئ أساسية لدى المؤسسة، وهذه المبادئ قد أجمع عليها معظم الباحثين في مجال الجودة، وهي:

- التزام ثابت ووطيد بأهمية الجودة من الإدارة العليا بالمؤسسة.
- اعتبار الجودة قضية استراتيجية.
- الموظفون هم الأساس لتحقيق جودة ثابتة ومستمرة.
- تحديد معايير ومقاييس للجودة وفقاً لمتطلبات وتوقعات العميل.
- استخدام عدد من البرامج والتقنيات لتحسين الجودة.

مبادىء الجودة

الجودة عملية مستمرة لا تنتهي. أما فيما يخص ضمان الجودة فقد عرفه د.بالمر "بأنه مجموعة الأنشطة المنهجية المخطط لها والمنفذة ضمن نظام الجودة، والتي تعطي الثقة بأن المنتج أو الخدمة تلبي متطلبات الجودة". وهناك فرق بين ضمان الجودة وضبط الجودة؛ إذ إن ضبط الجودة يعني «تقييم المنتج واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة، وذلك بوضع المؤشرات وقياس الفروقات والاختلافات بين الواقع الحالي والوضع المأمول».

وتهدف عملية ضبط الجودة إلى تطبيق أساليب متقدمة، وتحسين أداء المؤسسة والتطوير المستمر، وتعزيز التنافسية لدى المؤسسات التعليمية عن طريق نشر الوعي بمفاهيم إدارة الجودة الشاملة والأداء المتميز، وإبراز الجهود المبذولة لهذه المؤسسات التعليمية، وإبراز أهم إنجازاتها في تطوير أنظمتها ومخرجاتها التعليمية، وتحفيزها على المنافسة المحلية والدولية، وتحقيق التميز في جميع المجالات، وبأسلوب موضوعي قابل للقياس من خلال عملية التقييم الذاتي وزيارات المقيّمين من الداخل والخارج.

الجودة
سباق نحو التميز
الجودة
مسؤلية الجميع

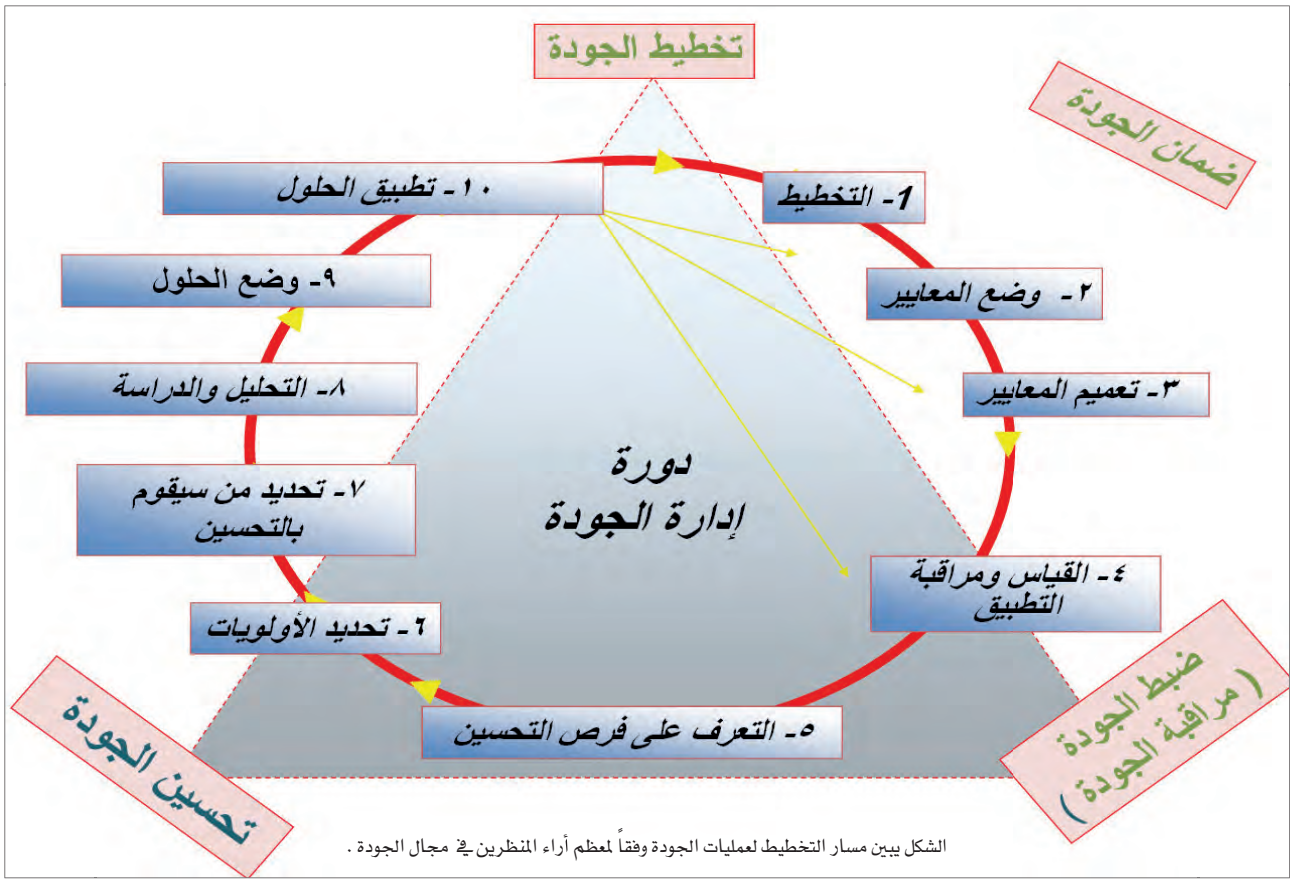

الشكل يبين مسار التخطيط لعمليات الجودة وفقاً لمعظم أراء المنظرين في مجال الجودة .

وقد اهتمت دولة الإمارات بضمان جودة المخرجات التعليمية في مؤسسات التعليم العالي بالدولة، حيث أسست وزارة التعليم العالي في عام 2005 هيئة لاعتماد مؤسسات التعليم العالي وبرامجها وضمان جودة مخرجاتها، إذ تعتبر هيئة الاعتماد الأكاديمي مسؤولة عن الاعتماد المؤسسي والبرامجي لمؤسسات التعليم العالي في الدولة. وأصدرت هيئة الاعتماد الأكاديمي معايير لضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي بالدولة تمثل أحد عشر معياراً، وهي كما يلي:

المعيار الأول: الأهداف والتنظيم والحاكمية، ورؤية المؤسسة التي تمثل طموحها في الأمد البعيد، ومدى جودة المادة التعليمية وقدرتها على تحقيق تلك الرؤية.

المعيار الثاني: ضمان الجودة من خلال التركيز على أن مؤشرات الجودة يجب أن يتم تقويمها وتطويرها وتحسينها من خلال استكمال حلقة الجودة، وعلى المؤسسة التعليمية أن ترسل تقريراً سنوياً عن أنشطتها ومؤشرات الجودة فيها وفاعليتها عن السنة السابقة إلى هيئة الاعتماد الأكاديمي.

المعيار الثالث: أن يتم تطبيق خطة المادة التعليمية بالشكل المخطط له، وأن أدوات

هيئة الإعتماد الأكاديمي لضمان جودة التعليم العالي في دولة الإمارات العربية المتحدة

التقويم قد تم تنفيذها وقياسها بالشكل المطلوب، وأن تنسجم الأهداف الأكاديمية للبرنامج بشكل واضح مع المنهاج.

المعيار الرابع: التركيز على استقطاب كفاءات للتدريس من ثقافات مختلفة، وأن يتناسب عددهم مع عدد الطلبة.

المعيار الخامس: الطلبة وسياسة قبولهم في المؤسسة التعليمية.

المعيار السادس: مصادر التعلم من حيث مدى توافر أجهزة الحاسوب والبرمجيات المناسبة والمكتبة وشبكات الإنترنت.

المعيار السابع: المصادر المادية من حيث المرافق الخاصة بالمؤسسة ومدى استيعابها للطلاب ووجود مرافق خاصة بذوي الاحتياجات الخاصة.

المعيار الثامن: المصادر المالية.

المعيار التاسع: الشفافية والنزاهة.

المعيار العاشر: البحث العلمي وأنشطة المنح الأكاديمية.

المعيار الحادي عشر: العلاقة مع المجتمع، بحيث يتم تحقيق رضا المجتمع عن خدمات المؤسسة وضمان وجود قاعدة بيانات فعالة للشراكات التي تعمل من خلالها المؤسسة الأكاديمية لخدمة المجتمع المحلي، وضمان وجود آلية لشرح دور الجامعة الإيجابي في خدمة المجتمع.

وقد أنشأت دولة الإمارات عدة جوائز للجودة؛ منها جائزة الشيخ خليفة للتميز، وجائزة الشيخ خليفة للمعلم، وجائزة الشيخ حمدان للتميز التربوي، وغيرها.... وقد أثرت هذه الجوائز تأثيراً إيجابياً في الموظف الحكومي الذي أصبح يدرك أن أداءه موضع تقويم مستمر، ليس من قبل مديره فحسب، بل من قبل المتعاملين أيضاً، وأن تميزه في عمله محل تقدير واهتمام، كما أوجدت الجوائز روح المنافسة التعاونية من أجل الوصول للأفضل، حيث تم استحداث عدة فئات؛ مثل الموظف المتميز، وفريق العمل المتميز، والتجربة الإدارية المتميزة، والمشروع المتميز. كما أوجدت الجوائز نوعاً من الشفافية والمساءلة في المؤسسات، حيث إن معايير الأداء باتت معروفة ومعلنة لكل فرد في المؤسسة. وارتفعت جودة الخدمات المقدمة، وزاد الإقبال على تعلم وسائل تطبيق الجودة. كما أثرت في تحسين مستوى المعيشة، إذ لا شك في أن تحسن الخدمات الحكومية، مثل التعليم والصحة والأمن، سيؤدي في النهاية إلى تحسين مستوى المعيشة وجودة الحياة، وهو الهدف المنشود دائماً.

خلاصة القول أن الجودة ليست دستوراً نطبقه بدقة، وإنما ثقافة يجب نشرها بين أفراد المؤسسة، وهي ليست حكراً على الأفراد العاملين في مجال الجودة، بل منطلقاً لهم للتعاون مع بقية أفراد المؤسسة للارتقاء بعمل المؤسسة وتجويد خدماتها ومنتجاتها ضمن إطار من الجهد الجماعي.

استراتيجية مكافحة الإرهاب

من المؤسف أننا نعيش الآن في فترة استفحلت فيها آفة الإرهاب، وباتت تهدد أسلوب حياتنا، وأبناءنا ومجتمعاتنا، ومبادئ ديننا الحنيف. وبات واضحاً للعيان ضرورة السعي لإيجاد حلول جذرية لهذا الوباء الذي أصبح يهدد المجتمع الدولي أكثر من أي وقت مضى.

في واقع الحال، قد يبدو اقتلاع جذور هذا الوباء والقضاء عليه كلياً أمراً صعب المنال في المرحلة الحالية؛ ولذلك يجب أن تركز استراتيجية دولة الإمارات العربية المتحدة وأشقائها دول مجلس التعاون الخليجي على بذل كل الجهود من أجل احتواء هذا الخطر وتقليل تهديده إلى أقل حد ممكن.

بناءً على ما تقدم، فإن التعامل مع هذا الخطر سيتطلب النظر في استخدام عناصر القوة الوطنية (والتي تشمل الدبلوماسية، والاقتصاد، والمؤسسة العسكرية، والمعلوماتية). وتنضوي عناصر القوى هذه تحت نوعين من القوى؛ هما القوة الصلبة (والتي يمكن تحقيقها من خلال التهديد بـ / أو استخدام القوة العسكرية و / أو الاقتصادية) والقوة الناعمة (والتي تعمل عن طريق إقناع الآخرين واستمالتهم بالأفكار الخلاقة والمبدعة، ويمكن لهذا الغرض استخدام الدبلوماسية والمعلومات).

وعندما ننظر إلى الجهود الأخيرة التي بذلتها دول الخليج العربي، ولا تزال - في سبيل محاربة الإرهاب وحماية الأمن الوطني لدول المنطقة، نجد أنها شملت استخدام القوة العسكرية، واستخدام قوة المعلوماتية وكذلك استخدام القوة الاقتصادية.

ولأجل تحقيق هذه الغاية، يتوجب على دول الخليج مجتمعة - وكما ذكرنا سلفاً - استخدام عناصر القوة الناعمة مثل الدبلوماسية لإقناع المجتمع الدولي بضرورة النظر في هذا المقترح وتطبيقه، خاصة عند الأخذ بعين الاعتبار النتائج الإيجابية له، والتي ستتمثل في بناء فهم صحيح ومعتدل للمبادئ الدينية لدى شباب الجاليات المسلمة في الدول الأجنبية. كما يمكن لدول الخليج استخدام إحدى آليات القوة الصلبة، وبالتحديد القوة الاقتصادية، لدعم دول المجتمع الدولي لتحقيق هذا المقترح وإنشاء هذا النوع من المراكز وتزويدها بجميع المستلزمات لتحقيق الأهداف المرجوة. ويجب أن يشمل هذا التوجه جميع الطوائف الإسلامية الرئيسية، بحيث يتم التركيز على الجوانب المشتركة التي تسهم في تقوية الوحدة والتلاحم بين هذه الطوائف، وهنا سيتوجب إقناع دول المجتمع الدولي بأن هذا المقترح لن يشكل تهديداً على الأنظمة الديمقراطية وحرية الرأي، بل على العكس سيسهم في زيادة أمن مجتمعاتهم أيضاً.

ربما لا يؤدي هذا المقترح إلى استئصال ظاهرة الإرهاب بشكل نهائي، ولكنه - من دون شك - سيسهم في الحد منها بشكل كبير؛ وهذا بدوره سيؤدي إلى تقليل خطر هذه الجماعات، ومن ثم تغيير نظرة المجتمعات في الخارج عن الإسلام، من كونها نظرة سلبية (كما هو متمثل حالياً في ظاهرة الإسلاموفوبيا) إلى نظرة إيجابية، ناهيك عن المساهمة في تقوية الأمن الوطني في منطقتنا العربية.

خليفة الصغير خليفة الكتبي

دارس بكليـة الدفـاع الوطنـي

عـرض ومراجعـة كـتاب

حركـات الاسـلام السياسـي والسلطـة في العالـم العربـــي» الصعود والافول

شهدت العديد من الحركات السياسية والدينية مثلها كالأحزاب السياسية اليمينية المحافظة تصاعداً خلال فترات الأزمات التي تمر بها الدول والمناطق الجغرافية من حين إلى آخر في التاريخ المعاصر، ومنذ عام ٢٠١٠ والدول العربية تشهد تصاعداً في نشاط الحركات السياسية الدينية وشعبيتها على خلفية المشكلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية، التي تفاقمت بصورة خطرة خلال النصف الثاني من العقد الماضي، والتي أدت إلى تصدعات وانقسامات تعيشها الآن بعض الدول العربية التي تمر في مرحلة التحول الديمقراطي.

يتضمن الفصل الأول من الكتاب قراءة تحليلية لصعود التيارات الإسلامية في ضوء معادلات الهيمنة وتوازن القوى الإقليمية، بقلم الدكتور عبدالله يوسف، حيث ركز الكاتب على مرحلة تغيرات الربيع العربي ومفهوم التغير السياسي الراهن في الشرق الأوسط، استناداً إلى نظرية العلاقات الدولية، ومحاولة تفسير مفهوم ومحتوى ما يسمى بالربيع العربي، في ضوء نموذج الصراع والهيمنة في المنطقة.

أما الفصل الثاني من الكتاب فقد استعرض الحركات السياسية الإسلامية، وما هي تحديات السلطة، وتحولات الخطاب بقلم الدكتور محمد سعدي، حيث أشار الكاتب إلى أن محطة الربيع العربي هي: نقطة تحول كبرى، وانعطافة تاريخية أساسية في المشهد السياسي العربي، منذ بداية عام 2011، حيث أدت أول رياح التغيير التي هبت على العديد من مناطق العالم العربي إلى خلق متغيرات سياسية غير مسبوقة، وعادت الخريطة السياسية لتتشكل من جديد على وقع الصعود القوي للحركات السياسية الإسلامية بمختلف أطيافها داخل المشهد السياسي العربي. وقد وصلت بعض الحركات إلى مقاليد الحكم، وأصبحت تحتل مواقع متقدمة داخل العديد من الأنظمة السياسية في المنطقة، حيث أشار الكاتب إلى أن الربيع العربي وفر فرصة تاريخية للحركات السياسية الإسلامية للعمل السياسي الشرعي، وللوصول إلى السلطة، إلا

> يستمد الكتاب أهميته من هذه المرحلة التي يعاني فيها العالم والبشرية جمعاء من جراء التطرف الفكري والإرهاب، واتساع دائرة الطائفية والمذهبية والأيديولوجية

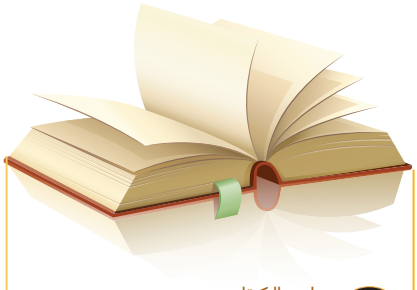

. اسم الكتاب
حركات الاسلام السياسي والسلطة في العالم العربي» الصعود والافول
. إعداد وتحرير
الدكتور جمال السويدي
والدكتور أحمد رشاد الصفتي
. دار النشـــر
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية
. تاريـــخ النشـر
2014 / الطبعة الثانية
. حجم الكتاب
الكتاب من الحجم الكبير ويصل عدد الصفحات الى 435 صفحة من القطع الكبير
محتويات الكتاب
يحتوي الكتاب على (6) فصول وعلى النحو التالي

أن نجاحها سيكون مرهوناً بتحمُّل تحديات عدة ستُحدد مدى قدرتها على العمل في بيئة سياسية تفترض الانتقال من منطق الشعارات إلى منطق الأفعال.

أما الفصل الثالث من الكتاب فقد تناول المجال السياسي، والأحزاب الإسلامية في العالم العربي - كحالة دراسة مقارنة - في ضوء تدين السياسة وتسييس الدين، بقلم الدكتور عبدالحق عزوزي، حيث أوضح الكاتب المجال السياسي العام، وواقع الأحزاب السياسية في الدول العربية، بعد أحدث الجمهورية التونسية عام 2011، إضافة إلى مخاطر وتداعيات الزج بالدين في السياسة والسياسة في الدين، وما هو مستقبل الأحزاب الإسلامية في ممارسة السلطة بالعالم العربي، إضافة إلى ثنائية الحكم بين الإخوان المسلمين والعسكر في مصر، بعد سقوط نظام حسني مبارك.

الفصل الرابع من الكتاب جاء ليوضح التوجه الإسلامي والقبلية والتغيير السياسي في العالم العربي، بقلم الدكتور جيو نغمين سيو، حيث أشار الكاتب إلى أن من أهم الأسباب والخلفيات التي تقف وراء ما يسمى بالربيع العربي في بعض الدول العربية: ديكتاتورية أنظمة الحكم، والفساد السياسي، والتدهور الاجتماعي والاقتصادي، إضافة إلى مشكلات البطالة والفقر، فضلاً عن وجود عوامل هيكلية ديموغرافية، ويهدف هذا الفصل إلى فهم الطبيعة الأساسية للتغير السياسي في دول الربيع العربي، وكيف يمكن الاستفادة منها في قراءة واقع المنطقة.

أما الفصل الخامس فقد تناول الحركات السياسية الإسلامية في الجمهورية التونسية، وشكل الاستمرارية، والتغيير في الخطاب الرسمي، بقلم الدكتور محمد الحداد، منذ اندلاع ثورة 17 ديسمبر 2010، ومغادرة الرئيس السابق زين العابدين، إضافة إلى تحليل وتقييم خطاب حركة «النهضة»، ومواقفها، وكذلك حركة "نداء تونس" التي تقود إدارة وقيادة الدولة حالياً.

وأخيراً يأتي الفصل السادس بعنوان «من السجن إلى السلطة والعكس: تجربة حكم الإخوان المسلمين في جمهورية مصر العربية»، والذي يتناول فيه الكاتب تحليل الحالة المصرية، بقلم الدكتور بهجت قرني، حيث أشار الكاتب إلى تحليل الحالة، مع التركيز على الجهات السياسية الرئيسية التي يمكن أن يُطلق عليها العناصر الأساسية الثلاثة؛ وهي الجيش، والقوى الليبرالية والسياسية، والقوى الإسلامية، حيث أكد الكاتب أن التفاعل بين هذه المكونات كان صعباً ومعقداً بسبب تقاطع المصالح والأهداف.

وبعد استعراض فصول هذا الكتاب المهم والأسلوب الذي تم اتباعه في التحليل والمقارنة والربط، فقد وجدته كتاباً جدير بالقراءة، حيث يركز على تشخيص حالة الإسلام السياسي، وعلاقتها بأنظمة الحكم، وقدرتها على التغيير والتحول والتكيف، كما يستمد الكتاب أهميته من هذه المرحلة التي يعاني فيها العالم والبشرية جمعاء من جراء التطرف الفكري والإرهاب، واتساع دائرة الطائفية والمذهبية والأيديولوجية.

حفـــــل تخـــريـــ
من حملـــة شهادة الماجستير في الدراســـ

اقامت الكلية حفل تخريج الدفعة الأولى من حملة شهادة الماجستير في الدراسات الأمنية والاستراتيجية، وقد بدأ الحفل بالسلام الوطني، ثم ألقى بعده الدكتور جون بلارد مساعد قائد الكلية للشؤون الأكاديمية كلمة شكر فيها اللواء الركن طيار رشاد محمد السعدي على جهوده ومتابعته، وأشاد بمستوى الخريجين، وقدم إيجازا عن البرامج والمناهج التعليمية التي اجتازها الدارسون بنجاح، متمنياً لهم تحقيق المزيد من التقديم لخدمة وطنهم وإعلاء شأن الدولة.

وقال السيد (بلارد) إن شهادة الماجستير في الدراسات الأمنية والاستراتيجية التي نالها الخريجون هي شهادة فريدة في العالم، بمستوى شهادة الماجستير في السياسة العامة أو ماجستير في العلاقات الدولية، أو الماجستير في دراسات السياسة الدولية والتي تمنح من قبل بعض المؤسسات التعليمية العالمية. وخاطب الدكتور جون بلارد الخريجين بالقول: "ها أنتم اليوم قد أحرزتم منظومة من المهارات الفريدة لوظائفكم، وها أنتم اليوم تغادرون الكلية لتحملون بين أيديكم أساساً راسخاً من المعرفة، وكلي أمل بأن يحمل كل منكم نظره أكثر شمولية للبيئة الأمنية الاستراتيجية، فأنتم من ذوي الحظوة بأن ظفرتم بهذه المعرفة التي ستوظفونها بشكل إيجابي في مسؤولياتكم التي ستضطلعون بها".

وفي ختام الحفل قام اللواء الركن طيار رشاد محمد السعدي بتوزيع الشهادات وشارات الكلية على الخريجين.

ـــــج الدورة الأولى
ـــــات الأمنيـــــة والاستراتيـجيـــــة

حفـــــل تخـــريـــ
من حملـــة شهادة الماجستير في الدراســـ

ـــــج الدورة الأولى
ـــــات الأمنيـــــة والاستراتيـجيـــــة

بـــدء دورة الدفـــاع الوطنـــــــ

بدأت دورة الدفاع الوطني الثانية ٢٠١٤-٢٠١٥ يوم الأحد ٣٠-٨-٢٠١٤ حيث قام سعادة قائد كلية الدفاع الوطني إيذاناً ببدء الدراسة بالكلية وقد انتسب في هذه الدورة عدد من المشاركين من كبار ضباط القوات المسلحة ووزارة الداخلية، بالإضافة إلى عدد من الدارسين من الوزارات، والهيئات والمؤسسات الوطنية بالدولة وعددهم «٣٦ دارساً.

حيث قام سعادة قائد الكلية بتوجيه الدارسين وهنأهم على الثقة باختيارهم كدارسين بهذه الدورة مشيراً إلى أن إنشاء هذه الكلية جاء ضمن توجيهات وطموحات قيادتنا السياسية العليا من أجل إعداد قيادات مؤهلة من قطاعات الدولة المختلفة قادرة على رسم السياسات الوطنية، والتفكير، والتحليل، وتقييم للتحديات ومتغيرات البيئة الإستراتيجية.

وأشار قائد الكلية بأنه قد تم تخريج دورة الدفاع الوطني الأولى (٢٠١٣/٢٠١٤) في شهر يونيو الماضي والتي ضمت ثلاثين دارساً من العسكريين والمدنيين أمضوا قرابة العام ليسطروا تاريخاً جديداً للتعليم العسكري النوعي في الدولة، وإن نجاح الدورة الأولى ما هو إلا إمتداد لسلسة من النجاحات، والتميز الذي حققته دولتنا في شتى المجالات في ظل قيادته الحكيمة.

وفي ختام كلمته تمنى قائد الكلية لجميع الدارسين تحقيق مزيد من التقدم على طريق التحصيل العلمي من أجل خدمة وطننا وأجيالنا القادمة.

ـــــي الثانيـــة 2014 - 2015

في زيـــارة لوفـــــد من كليـــــة الدفـــ
ســمو وزير الخارجية : الكليــة وترجمـــ
بتوفير كافة سبل العلم والمعـــ

ـــــاع الوطنـــي لوزارة الخارجيـــة
ـــــة واقعية لاهتمـــــام القـــيادة
ـــــرفة على أرض الدولة

استقبل سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان وزير الخارجية بديوان عام الوزارة يوم الثلاثاء الموافق١٣ يناير ٢٠١٥ وفدا من كلية الدفاع الوطني برئاسة سعادة اللواء ركن طيار رشاد محمد سالم السعدي قائد الكلية.

كما قام سموه بفتح حلقة من الحوار قام خلالها عدد من أعضاء الوفد بطرح عدد من الأسئلة على سموه تناولت التطورات في المنطقة وعلاقة دولة الإمارات بدول الجوار بالإضافة إلى التطرق إلى عدد من الموضوعات على الصعيد العالمي.

وقال سموه أن هناك دور مأمول للكلية في تحقيق المزيد من الانجازات العلمية والأكاديمية في دولة الإمارات وفقا لمعايير معاصرة وأن تساهم مخرجاتها وكوادرها في دعم مسيرة التنمية في شتى المجالات. وأعرب سموه عن أمله في أن تحقق الكلية كل النجاح والتوفيق وتحقيق أهدافها ورسالتها العلمية.

وختم سموه حواره مع وفد كلية الدفاع قائلا: إن ما حققته دولة الإمارات على مدى ال ٤٣ عاما الماضية لهو إنجاز نفتخر به ويعتبر تحديا يحتم على كل فرد ضرورة مواصلة العطاء وخدمة الوطن دعما لمسيرة الآباء المؤسسين نحو تحقيق المزيد من الإنجازات في السنوات القادمة.

بدوره قام قائد الكلية والوفد المرافق بتوجيه الشكر والتقدير إلى سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان وزير الخارجية، و في ختام الزيارة تم التقاط الصور التذكارية للوفد مع سموه .

وكان وفد كلية الدفاع الوطني قد تعرف خلال زيارته على استراتيجية الوزارة وأهدافها بحضور سعادة محمد مير عبدالله الرئيسي وكيل وزارة الخارجية وسعادة فارس محمد أحمد المزروعي مساعد وزير الخارجية للشؤون الأمنية والعسكرية.

كما زار الوفد قاعة المؤتمر الصحفي ومكتبة سيف بن غباش، واستمع إلى شرح حول العناوين الادبية والاقتصادية والقانونية والسياسية التي تقتنيها المكتبة وتضعها في خدمة موظفي الوزارة خاصة الدارسين والباحثين والقانونيين، والتي تضم نحو عشرين ألف عنوان متنوع، ويطبق فيها نظام فهرس الكونغرس الأمريكي وكذلك نظام الإعارة الالكترونية.

معـــالـــي وزيـــــر الاقتصـــــاد المهنـــ
في محاضـــرة له بالكليـــــ
« مســـتقبل الاقتصـــاد الوطنـــي لدولـــ

ألقى معالي وزير الاقتصاد في الدولة المهندس سلطان بن سعيد المنصوري محاضرة في كلية الدفاع الوطني بعنوان «مستقبل الاقتصاد الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة «وذلك بحضور سعادة قائد الكلية اللواء ركن طيار رشاد محمد سالم السعدي، وحضور كافة الدارسين فيها.

وقد تناول معالي الوزير عددا من المحاور المتصلة بالاقتصاد الوطني للدولة، وعلى رأسها التوجهات الاقتصادية، والنمو الاقتصادي بين عامي 2013 - 2021 ، بالإضافة إلى معدل التضخم بين عامي 2014 - 2021 .

ـــــدس سلطان بن سعيد المنصوري
ـــــة بعنـــــــوان
ـــــة الإمـارات العربية المتحدة »

كما تناول معالي الوزير وثيقة رؤية الإمارات 2021 التي تسعى لتدشين اقتصاد تنافسي بقيادات أماراتية، وذلك استنادا إلى رؤية و برامج العمل لصاحب السمو رئيس الدولة الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان -حفظه الله- الصادرة عام 2005 والتي تطمح إلى أن تكون الدولة من أفضل دول العالم بحلول 2020، كما تناول تطور ونمو اقتصاد الدولة في ظل التحديات الإقليمية والعالمية، والذي يقوم على رؤية واضحة و بيئة اقتصادية آمنة ومستقرة. كما تناول معالي الوزير التجارة الخارجية غير النفطية للدولة، وتدفقات رأس المال الاستثماري من جميع أنحاء العام كما تناول فائض الموازنة المتوقع للدولة هذا العام .

وبين معالي الوزير أن موضوع دعم وتطوير المشروعات الصغيرة هو أحد ركائز القانون الاتحادي رقم(1) لسنة 2014 الذي نص على عدد من التسهيلات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة المتمثلة في عدد من التسهيلات الائتمانية، والتزام الجهات الخاصة والعامة بتوجيه بنسبة 10 بالمئة من مشترياتها لحساب هذه المشاريع .

وشرح معالي الوزير بالتفصيل معالم الاستراتيجية الوطنية للابتكار 2021، وبين أن الدولة تقع ضمن أول 36 دولة في العالم في مؤشر الابتكار، وتحدث عن التوجهات الاقتصادية في وثيقة الامارات 2021 والتي تهدف إلى بناء اقتصاد تنافسي بقيادة إماراتيين يتميز بالإبداع والمعرفة، وتنمية روح الابتكار.

وتناول هذا المؤشر من خلال ثلاثة تحديدات هي : قطاعات تقود الابتكار، وعناصر استراتيجية الابتكار، وتشكيل بيئة داعمة للابتكار، كما أشار إلى وتعزيز دور الابتكار في الدارس، واستقطاب شركات عالمية في هذا المجال، بالإضافة إلى تخفيض نفقات الدولة 1% ليتم استعمالها في مجال دعم الابتكار، وتحدث عن وقطاعات تقود الابتكار وهي الطاقة المتجددة، والنقل، والتكنولوجيا، والتعليم والصحة وغيرها.

واستعرض معالي الوزير الأرقام والنسب الخاصة بالنمو الاقتصادي في الدولة منذ 2006 حتى عام 2014 والتي أوضحت مدى النمو الاقتصادي للدولة، وتوقع معالي الوزير أن تزيد هذا العام عن 4% .

كما تناول أيضا عددا من القضايا الأخرى كمؤشر التضخم بين عامي 2009 إلى 2014 ، وأشار إلى أنه سيحقق انخفاضا كبيرا هذا العام، وتناول الاستثمار الأجنبي المباشر، وتوقعات نمو هذه الاستثمارات هذا العام، واستعرض الأرقام الخاصة بالفائض المتوقع في الموازنة العامة للدولة بين عامي 2011 الى 2013 والذي بلغ قمته عام 2012 ، كما تناول معالي الوزير أسعار النفط من عام 2007 الى 2015 وأثر هذه الاسعار على الاقتصاد الوطني .

في نهاية المحاضرة طرح الدارسون عددا من الأسئلة حول موضوع المحاضرة، وأشادوا بها وبثراء المعلومات التي تناولتها، وتطرقوا إلى عدد من القضايا التي تخص الاقتصاد الوطني للدولة والرؤية المستقبلة التي تقوم على ثوابت وطنية راسخة، وأجاب معالي الوزير عن كافة تساؤلاتهم وشكر الدارسين على اسئلتهم الهادفة وعلى حضورهم وتفاعلهم .

في محاضرة له بعنوان « مستقبل الطـ
المزروعي : يشـدد على ضرورة تعزيز سياسـ
مركـز لرعايـ

أكد معالي سهيل بن محمد فرج فارس المزروعي وزير الطاقة، إن نمو قطاع استغلال الطاقة الشمسية في دولة الإمارات جاء استجابة لاستراتيجيات الدولة في هذا المجال. واستعرض معاليه خلال محاضرة له في كلية الدفاع الوطني بعنوان " مستقبل الطاقة وأمن الموارد في دولة الإمارات العربية المتحدة " أهم مشاريع الطاقة الشمسية في الدولة. وأشار معالي وزير الطاقة إلى استخدام الدولة للطاقة الشمسية، والنووية إلى جانب الغاز الطبيعي والبترول .

ـــاقة وأمـــن المـــوارد في الدولـــة »
ـــة الابتكار في مجال الطاقة البديلة وإيجاد
ـــة الابتكـــار

وسرد معاليه مسيرة الدولة في الاستثمار في مجال الغاز، والتي بدأت منذ عام ١٩٩٥ عندما كان الغاز حينئذ يحرق، ولا يتم استثماره فأمر المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان « طيب الله ثراه» باستغلال الغاز حينذاك، وبالفعل تدرجت الدولة في استغلاله حتى وصلت اليوم إلى استغلال ٩٥ في المائة منه.

وشدد معالي الوزير على ضرورة تعزيز سياسة الابتكار في مجال الطاقة البديلة، وضرورة إيجاد مركز لرعاية الابتكار في هذا المجال .

وتناول معاليه مسيرة الدولة منذ عام ١٩٣٩ في مجال انتاج الطاقة، وفي مجال الطاقة التكريرية للبترول ونسبة مساهمة الدولة في الانتاج العالمي من النفط والغاز .

واستعرض معالي الوزير أسعار النفط، وأثر هبوط سعر البترول والغاز عالميا على الدولة، منوها بسياسة الدولة في قيادة سياسة التوازن في مجال أسعار النفط على مستوى العالم .

وتحدث معالي وزير الطاقة في محاضرته عن البيئة والتلوث وأهمية استخدام الفحم النظيف في مجال إنتاج الطاقة، والقيمة البيئية لهذا المنتج، كما تناول كذلك الحوادث الطبيعية، وتأثيرها على سياسات الطاقة في العالم، وموضوع النفط الصخري والاستثمار فيه، وأثر هبوط سعر البترول في ظل ارتفاع تكلفة إنتاج النفط الصخري على الاستثمار في هذا المجال .

وفي مجال الطاقة الكهربائية، والمياه قال معالي الوزير أن " الهدر عدو التنمية " ، موضحا أن استهلاك الماء في الدولة بحاجة إلى تعزيز لسياسات الترشيد، إذ أن معدل الزيادة السنوية في مجال استخدام الماء يزيد بمقدار ستة في المائة سنويا، والنسبة ذاتها أيضا في مجال الكهرباء، مشيرا إلى أن المجالين مدعومان والدعم يكلف الدولة سنويا حوالي ٣٥ مليار درهم أي أن توفير ١٠ في المائة في مجال الكهرباء والماء من شأنه أن يوفر على الدولة ٣.٥ مليار درهم سنويا.

واستعرض معاليه نسبة الاستهلاك في المجال الصناعي والتجاري والسكن، مشيرا إلى أن معدل استخدام الفرد يبلغ حوالي ثلاثة أضعاف معدل استخدام الفرد في الدول الأخرى .

وأشار معالي وزير الطاقة إلى أهم المبادرات الخاصة بترشيد الماء والطاقة في الدولة في البيوت والمدارس والمساجد، موضحا أنه قد تم تخصيص مجموعة من الجوائز التي يتم منحها للمستهلك الأكثر ترشيدا للطاقة والماء للعاملين في المساجد، والمدارس، وكذلك وربات البيوت .

واستعرض معاليه أمثلة عملية على مبادرات ترشيد الطاقة والماء في مختلف إمارات الدولة، مؤكدا أن الترشيد يحتاج إلى التغيير في ثقافة المجتمع ونشر الوعي في هذا المجال .

وفي نهاية المحاضرة فتح معالي سهيل بن محمد فرج فارس المزروعي وزير الطاقة مع الدارسين النقاش في مختلف الجوانب في موضوع المحاضرة، وقام الدارسون بطرح عدد من الأسئلة التي تناولت محاور مختلفة من محاور المحاضرة، وقدم معاليه إجابات وتعقيبات وافية ومفصلة عنها.

رئيس أركان القوات المسلحة

المشاركات الخارجية لقواتنا المسلحة تسهم في حماية مصالح الدولة

ألقى رئيس أركان القوات المسلحة سعادة الفريق الركن حمد محمد ثاني الرميثي يوم الثلاثاء الموافق 12 مايو 2015 محاضرة بعنوان «دور القوات المسلحة في تحقيق الأهداف الوطنية»، وتطرق سعادته لعدة محاور منها مراحل تطور القوات المسلحة وتنظيمها ، والأهداف الإستراتيجية للقوات المسلحة ، والعلاقات الدولية والتحالفات وتأثيرها على الأمن الوطني ، كما وضح سعادته المشاركات الخارجية لقواتنا المسلحة ودورها في حماية مصالح الدولة داخليا وخارجيا، وذكر سعادته الأهداف المرجوة من الخدمة الوطنية سواء كانت

وطنية أو أمنية أو اجتماعية. وفي ختام المحاضرة أجاب سعادته على أسئلة الحضور بكل شفافية وتفصيل. حضر المحاضرة قائد كلية الدفاع الوطني وأعضاء هيئة التوجيه ودارسي دورة الدفاع الوطني الثانية ، كما حضرها نخبة من ضباط القوات المسلحة.

نائب رئيس أركان القوات
يحاضر عن الوضع الحالي في اليمن

ألقى سعادة اللواء الركن المهندس عيسى سيف بن عبلان المزروعي نائب رئيس أركان القوات المسلحة يوم الأربعاء الموافق 6 مايو 2015 محاضرة في كلية الدفاع الوطني حول تطورات الأوضاع في المنطقة ضمن مساق الأمن الوطني وتحديدا حول ما يدور في اليمن حاليا ، وتناول سعادته أهم الأحداث والتطورات الإقليمية في المنطقة وفي نهاية المحاضرة فتح سعادة نائب رئيس الاركان النقاش مع الدراسين في مختلف الجوانب التى شملتها المحاضرة وقدم اجابات وتعقيبات وافية وبشكل مفصل . حضر المحاضرة قائد كلية الدفاع الوطني سعادة اللواء الركن طيار رشاد محمد سالم السعدي وأعضاء هيئة التوجيه ومنتسبي دورة الدفاع الوطني الثانية.

محاضرة اللواء الركن خليفة حميد ساعد الكعبي الأمين العام المساعد للشئون العسكرية لمجلس التعاون الخليجي بعنوان الاتفاقيات والتعاون العسكري لدول مجلس التعاون الخليجي الموافق 24/2/ 2015

محاضرة اللواء الركن خليفة حارب الخييلي (الوكيل المساعد للموارد والخدمات المساندة) بعنوان السياسات المتعلقة في البحث العلمي الموافق 2/3/ 2015

مدير جامعة الإمارات: الحركات الإسلامية إلى اختراق النسيج الاجتماعي والفصل بين الحكومة والشعب

زار سعادة الدكتور علي راشد النعيمي -مدير جامعة الإمارات- وبحضور معالي وزير التعليم العالي الشيخ حمدان بن مبارك آل نهيان كلية الدفاع الوطني يوم الخميس الموافق 30 إبريل 2015.وقد ألقى د. النعيمي محاضرة قيمة حول الحركات الإسلامية في الإمارات والمنطقة العربية، وقد ركزت المحاضرة على عدة محاور منها: تاريخ الحركات الإسلامية في الإمارات ودول الخليج

العربي والأساليب المختلفة التي تنتهجها تلك الحركات للتأثير في المجتمعات المدنية وتأثير وجود هذه الحركات على الأمن القومي للدول وتعامل دولة الإمارات الاستراتيجي للحد من وجود هذه الحركات في الدولة.

محاضرة الدكتــورة ابتسام الكتبـــي
بعنوان الأمن الوطني: النظرية والتطبيق ومنظومة الأمن الوطني وعملية صنع القرار وفشل القرار

ألقت الدكتورة ابتسام الكتبي محاضرة بعنوان الأمن الوطني: النظرية والتطبيق ومنظومة الأمن الوطني وعملية صنع القرار وفشل القرار الموافق 2015/4/26

مؤتمر الحرب العالمية الأولى 1914 - 2014

« دروس من الماضي والتطلّع إلى المستقبل »

كلية الدفاع الوطني تعقد مؤتمرها الأول

عقدت كلية الدفاع الوطني أول مؤتمر لها تحت عنوان «الحرب العالمية الأولى/ ١٩١٤-٢٠١٤ :دروس من الماضي والتطلّع إلى المستقبل «، وذلك في الفترة من ٨ إلى ٩ سبتمبر ٢٠١٤ ، بمناسبة مضي ١٠٠ عام على نشوب الحرب العالمية الأولى. واشتمل المؤتمر على عدة محاضرات وحوارات، وفقاً للأجندة التي أعدتها الكلية، كما تم بحث عدد من أوراق العمل، وتم التركيز على المحاور التالية: دروس من الحرب العالمية الأولى، وتطور الأمن في نظام الخليج العربي للفترة من ١٩١٤ ولغاية ٢٠١٤ ، ودروس من الفشل الاستراتيجي في الحرب العالمية الأولى، والسيادة والهوية والأعراف في عالم تسوده العولمة، ومبادئ الحرب وتطورها والنظرة المستقبلية، والتطور التكنولوجي في الأسلحة والمعدات العسكرية.

يهدف المؤتمر إلى إتاحة الفرصة لدارسي دورة الدفاع الوطني ٢٠١٥/٢٠١٤ ، والمشاركين، والمدعوين للتعرف على متغيرات ومستجدات البيئة الاستراتيجية التي كانت سائدة في تلك الفترة، واكتساب الخبرات، وتحليل وتقييم المتغيرات والدروس المستفادة. تم الإعداد والتخطيط للمؤتمر بشكل ممتاز، الأمر الذي انعكس إيجابيا على الحضور، والتفاعل، والمشاركة ،حيث أبدى المشاركون ارتياحهم لمستوى المحاضرات، والتجهيزات، ووسائل الإيضاح التي تم استخدامها، فضلاً عن الترتيبات الإدارية والتنظيمية المُميزة التي أظهرت المستوى الرفيع لكلية الدفاع الوطني.

وفي ختام المؤتمر، شكر عميد الكلية القائمين على إعداد وتحضير هذا المؤتمر، وشكر كذلك المحاضرين والمشاركين الذين أسهموا بإنجاح هذه التظاهرة الفكرية.

عميد الكلية / جون بلارد

اللواء الركن/ أحمد آل علي
متحدثاً في المؤتمر

المستشار/ عبد العزيز الباكري
متحدثاً في المؤتمر

الدارس/ سلطان المحمود

البروفسور/ فرد لوسن
متحدثاً في المؤتمر

ندوة الاسلام السياسي

بعنـ
حاضـر الحركـات السـ
في ظـل التطـورات الأخـ

نظمت كلية الدفاع الوطني ندوة بعنوان (الإسلام السياسي / حاضر الحركات السياسية ومستقبلها في ظل المتغيرات الأخيرة في المنطقة) وذلك لمناقشة مفهوم وواقع الإسلام السياسي وأساليب تسييس الدين بالإضافة إلى ثقافة التكفير التي يستند إليها الإرهاب والتي تنبثق منها الكراهية داخل المجتمعات بالإضافة إلى تغذية العنصرية والمذهبية والعرقية ويشارك في الندوة نخبة من المفكرين

ـوان
ـياسـية ومسـتقبلهـا
ـيرة في المنطقـة العربيـة

والخبراء في هذا المجال، من خلال طرح وجهة نظرهم في هذه القضية من عدة زوايا ومحاور كالمحور الديني والاجتماعي والسياسي والاطلاع على أهمية مفهوم وواقع الإسلام السياسي وعلى تفصيلات هذا الموضوع والجوانب المتعلقة به والآثار المترتبة عليه والتبادل الفكري والمعرفي والثقافي بالإضافة إلى تبادل الخبرات مع المشاركين والحضور.

تمرين (حصاد الخير)

تدريب الدارسين على منهجية التخطيط الاستراتيجي الوطني وأساليب إدارة أجهزة ومؤسسات الدولة في كافة الظروف

نفذت كلية الدفاع الوطني تمرين (حصاد الخير) لدراسي دورة الدفاع الوطني 2014 – 2015 وذلك ضمن مساق (الأمن الوطني)، خلال الفترة 2015/4/26 الى 2015/5/14، وتم تنفيذ التمرين في ثلاث مراحل تم خلالها بناء سيناريوهات تعتمد على الواقع الحقيقي للبيئة الإستراتيجية الدولية، والإقليمية، والوطنية، سيناريوهات افتراضية تعكس صورة متدرجة لازمة إقليمية في المنطقة ذات تبعات دولية ومحلية، ويتوقع أن افتراضيا أن يكون لها تأثير على الأمن الوطني للدولة .

زيارات كلية الدفاع الوطني/ الداخلية

زيارة وزارة الداخلية

زيارة دورة الدفاع الوطني 2015-2014 ضمن مساق (مكونات الدفاع) وزارة الداخلية
وذلك يوم الثلاثاء الموافق 2015/2/24.

وفد من الكلية يزور جامعة خليفة

زيارة وفد من كلية الدفاع الوطني إلى جامعة خليفة يوم الثلاثاء الموافق 10 مارس 2015
وذلك في إطار التعاون المشترك بين المؤسسات الأكاديمية في الدولة.

زيارة المدينة العالمية للخدمات الانسانية
زيارة دورة الدفاع الوطني 2014-2015 ضمن مساق (إدارة الأزمات)، المدينة العالمية للخدمات الإنسانية
وذلك يوم الإثنين 2015/4/20.

زيارة الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث
زيارة دورة الدفاع الوطني 2014-2015، الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث
وذلك يوم الإثنين 2015/4/6 ضمن مساق (إدارة الأزمات).

الزيـــارات الإقليميـــة والدوليـــة

ضمن منهاج دورة الدفاع الوطني رقم (2) لدراسات الأقاليم من خلال تنفيذ زيارات إقليمية ودولية، لتمكين الموجهين والدارسين من الاطلاع على سياسة واستراتيجية المنظمات الدولية في الدول، والسياسة الخارجية واستراتيجية الأمن القومي للدول والتحديات الحالية والناشئة وطرق مواجهتها، وكذلك الاطلاع على مستوى آليات التنسيق والتعاون فيما بين دول الاتحاد الأوروبي في المجال الاقتصادي والسياسي والاجتماعي وإدارة الأزمات على مستوى دول الاتحاد وخارجها.

ضمن منهاج دوره الدفاع الوطني رقم (2) نفذت الدورة زيارة إقليمية إلى المملكة الأردنية الهاشمية وزيارات دولية شملت كل من ماليزيا، سانغافورة، بلجيكا، سويسرا، اليابان، وكوريا الجنوبية. وذلك لاطلاع دارسي دورة الدفاع الوطني على دور وأهمية هذه الدول وكذلك دور وأهمية المنظمات الدولية والأوروبية المختلفة، والتركيز على إثراء الجانب الفكري والمعرفي والاطلاع على المناطق التاريخية والسياحية.

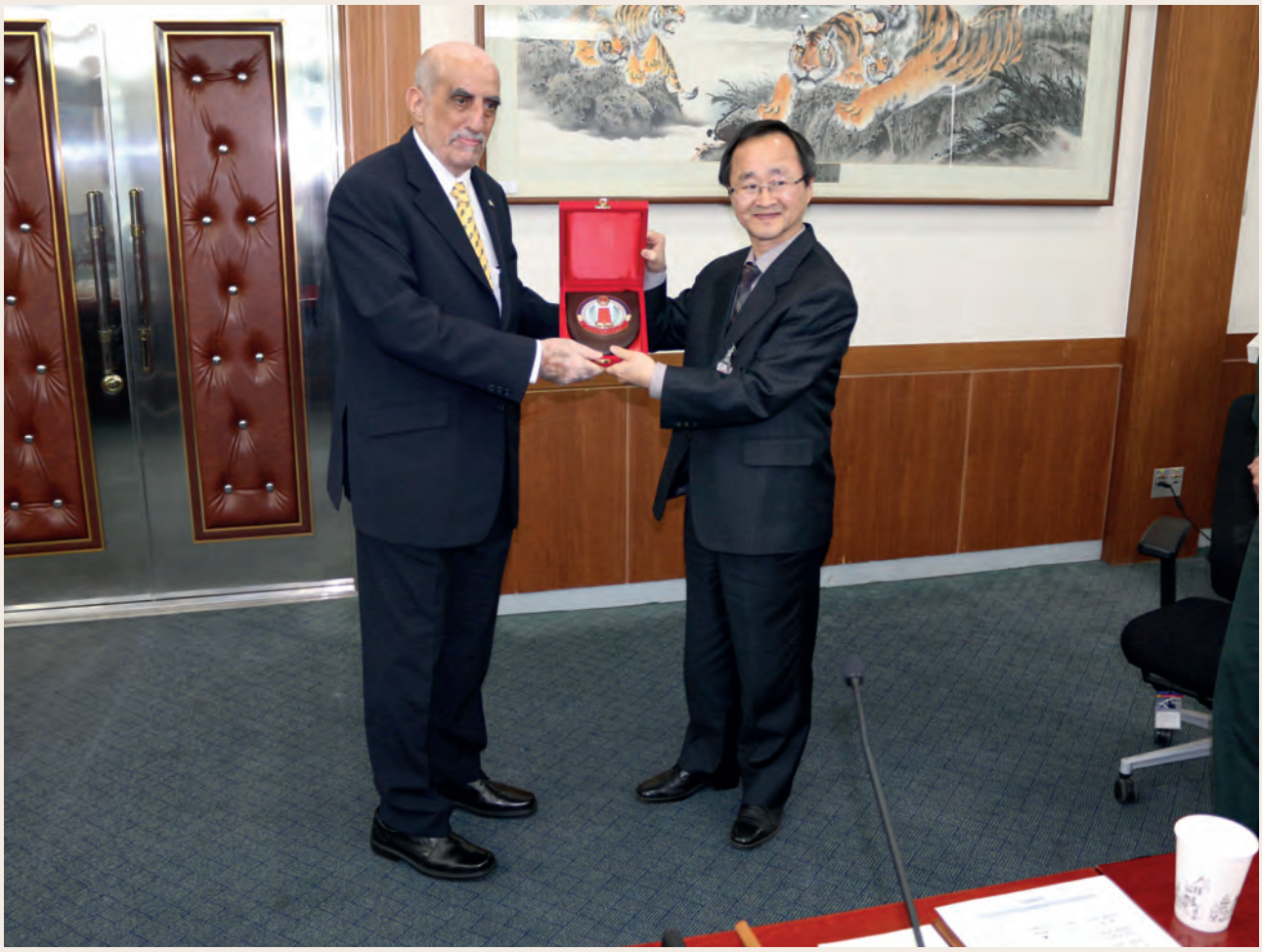

BERSEKUTU
BERTAMBAH MUTU

زيـــارات الوفـــود للكليـــة

وفد من كلية القيادة والأركان لجمهورية سريلانكا يزور الكلية

زيارة وفد من كلية القيادة والأركان لجمهورية سريلانكا إلى كلية الدفاع الوطني يوم الأحد الموافق 17 أغسطس 2014.

وفد من كلية الدفاع الوطني في جمهورية بنغلادش الشعبية يزور الكلية

زيارة وفد كلية الدفاع الوطني لجمهورية بنغلادش الشعبية برئاسة الفريق الركن ملا فزلي أكبر إلى كلية الدفاع الوطني يوم الأحد الموافق 14 سبتمبر 2014.

وفد من مركز الشرق الأدنى وجنوب آسيا للدراسات الإستراتيجية (NESA) يزور الكلية
زيارة سعادة الفريق المتقاعد تيري وولف مدير مركز الشرق الأدنى وجنوب آسيا للدراسات الإستراتيجية (NESA) والوفد المرافقيوم الأربعاء الموافق 22 / 10 / 2014.

وفد من مركز الدراسات الدفاعية العليا الايطالي (CASD) يزور الكلية
زيارة وفد مركز الدراسات الدفاعية العليا الايطالي الذي ترأسه الفريق البحري رينالدو فيري في زيارة تهدف إلى التعرف على كلية الدفاع الوطنييوم الثلاثاء الموافق ٢٥ نوفمبر 2014.

زيـــارات الوفـــود للكليـــة

وفد من كلية القيادة والأركان البحرية الباكستانية يزور الكلية
استضافة الكلية وفدمن كلية القيادة والأركان البحرية الباكستانية يوم الأربعاءالموافق 11 مارس 2015
وذلك تجسيداً للتعاون بين الكلية والكليات المماثلة لها في العالم.

وفد من أكاديمية ناصر العسكرية من جمهورية مصر العربية يزور الكلية
زيارة وفد أكاديمية ناصر العسكرية من جمهورية مصر العربية إلى كلية الدفاع الوطني
يوم الأحد الموافق 5 ابريل 2015.

وفد من كلية الدفاع الملكية الأردنية يزور الكلية
زيارة وفد كلية الدفاع الملكية الأردنية برئاسة آمر الكليةالعميد الركن محمود ذوقان المطر إلى كلية الدفاع الوطني
يوم الاثنين الموافق 6 ابريل 2015.

وفد من كلية القيادة والأركان المصرية يزور الكلية
استقبال الكلية وفد كلية القيادة والأركان المصرية
يوم الثلاثاء الموافق 7 ابريل 2015.

زيـــارات الوفـــود للكليـــة

سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية في الدولة تزور الكلية
زيارة سعادة باربرا ليف سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية لدى الدولة إلى كلية الدفاع الوطني
يوم الخميس الموافق 16 ابريل 2015.

زيارة معالي/ أمل القبيسي لكلية الدفاع الوطني
وذلك يوم الأحد الموافق 21 سبتمبر 2014.

نشاط اليوم الرياضي

صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم يخاطب خريجي دورة الدفاع الوطني الأولي لحظة تخرجهم